مكتب
العمل
الدولي
جنيف

التقرير الرابع (٢ ألف)

تعزيز الإجراءات
لوضع حد للعمل الجبري

مؤتمر
العمل
الدولي

الدورة ١٠٣، ٢٠١٤

مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣، ٢٠١٤

التقرير الرابع (٢ ألف)

تعزيز الإجراءات لوضع حد للعمل الجبري

البند الرابع من جدول الأعمال

مكتب العمل الدولي جنيف

ISBN 978-92-2-627750-2 (print)
ISBN 978-92-2-627751-9 (Web pdf)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى ، ٢٠١٤

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من: ILO Publications, International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland، وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه أو عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان: pubvente@ilo.org

زوروا موقعنا الإلكتروني على العنوان: www.ilo.org/publns

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: Confrep-ILC103-IV(2A)[DECLA-140210-1]-Ar.docx
طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

المحتويات

الصفحة

قائمة المختصرات v

المقدمة ١

الردود المتلقاة والتعليقات ٣

الملحق ٩١

قائمة المختصرات

منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال

	IOE	المنظمة الدولية لأصحاب العمل
	ITUC	الاتحاد الدولي لنقابات العمال
الأرجنتين	CGTRA	الاتحاد العام للعمل في جمهورية الأرجنتين
	CTA	مؤتمر العمال في الأرجنتين
أستراليا	ACCI	غرفة التجارة والصناعة في أستراليا
	ACTU	المجلس الأسترالي لنقابات العمال
	AMMA	الجمعية الأسترالية لعمال المناجم والتعدين
النمسا	BAK	الغرفة الاتحادية للعمل
	ÖGB	اتحاد نقابات العمال في النمسا
	WKÖ	الغرف الاقتصادية في النمسا
بنغلاديش	WSM	التضامن العالمي (المكتب الإقليمي لجنوب آسيا)
بنن	CSA	اتحاد نقابات العمال المستقلة ذاتياً
	MTCB	حركة العمال المسيحيين في بنن
البرازيل	CNA	الاتحاد الوطني للزراعة والماشية
	CNI	الاتحاد الوطني للصناعة
بلغاريا	Podkrepa	الاتحاد العمالي
بوركينا فاسو	CNTB	الاتحاد الوطني لعمال بوركينا فاسو
كندا	CLC	مؤتمر العمل الكندي
	CSN	اتحاد نقابات العمال الوطنية
كولومبيا	ANDI	الرابطة الوطنية لأصحاب العمل في كولومبيا
	CGT	الاتحاد العام للعمل
قبرص	OEB	اتحاد أصحاب العمل والصناعيين في قبرص
الجمهورية الدومينيكية	CASC	الاتحاد المستقل للاتحادات الطبقية
	CNTD	الاتحاد الوطني للعمال الدومينيكيين
	CNUS	الاتحاد الوطني للوحدة النقابية
مصر	FETU	الاتحاد العام لنقابات عمال مصر
فنلندا	EK	اتحاد الصناعات الفنلندية

	SAK	المنظمة المركزية لنقابات العمال الفنلندية
فرنسا	CGT-FO	الاتحاد العام للعمل ـ القوة العاملة
	MEDEF	حركة المنشآت الفرنسية
ألمانيا	DGB	الاتحاد الألماني لنقابات العمال
اليونان	GSEE	الاتحاد العام لعمال اليونان
	SEV	الاتحاد الهليني للمنشآت
غواتيمالا	CGTG	الاتحاد المركزي العام لعمال غواتيمالا
هونغ كونغ، الصين	HKCTU	اتحاد نقابات العمال في هونغ كونغ
الهند	NDWTUF	الاتحاد الوطني للعمال المنزليين
إندونيسيا	KSBSI	الاتحاد الإندونيسي لنقابات عمال الرفاه
	SBMI	نقابة العمال المهاجرين الإندونيسيين
إيطاليا	CGIL	الاتحاد الإيطالي العام للعمل
	CISL	الاتحاد الإيطالي لنقابات العمال
	UIL	نقابة العمال الإيطاليين
اليابان	JTUC-RENGO	الاتحاد الياباني لنقابات العمال
	Keidanren	اتحاد قطاعات الأعمال في اليابان
جمهورية كوريا	FKTU	اتحاد نقابات العمال الكورية
	KEF	الاتحاد الكوري لأصحاب العمل
لاتفيا	LBAS	اتحاد نقابات العمال الحرة في لاتفيا
	LDDK	اتحاد أصحاب العمل في لاتفيا
مدغشقر	SEKRIMA	الاتحاد المسيحي لنقابات العمال في مدغشقر
موريتانيا	CGTM	الاتحاد العام للعمال في موريتانيا
المكسيك	CONCAMIN	الاتحاد المكسيكي لغرف الصناعة
	CTM	اتحاد العمال المكسيكيين
جمهورية مولدوفا	CNSM	الاتحاد الوطني لنقابات العمال في مولدوفا
نيبال	GEFONT	الاتحاد العام لنقابات عمال نيبال
	NTUC	مجلس نقابات العمال في نيبال
هولندا	FNV	اتحادات نقابات العمال في هولندا
نيوزيلندا	BusinessNZ	منظمة أصحاب العمل في نيوزيلندا
	NZCTU	المجلس النيوزيلندي لنقابات العمال
النرويج	LO	اتحاد نقابات العمال النرويجيين
	NHO	اتحاد المنشآت النرويجية
	Unio	اتحاد نقابات العمال المحترفين
	YS	اتحاد نقابات العمال المهنيين
باكستان	PWF	اتحاد العمال الباكستاني

بنما	CS	اتحاد التقارب النقابي
بيرو	CATP	الاتحاد المستقل للعمال في بيرو
	CUT	المنظمة المركزية الوحيدة لعمال بيرو
	JOC	العمال الشباب المسيحيون
بولندا	NSZZ	نقابة "تضامن" المستقلة والمدارة ذاتياً
البرتغال	CCP	اتحاد التجارة والخدمات في البرتغال
	CGTP	الاتحاد العام للعمال البرتغاليين
	UGT	الاتحاد العام للعمال
رومانيا	CNIPMMR	المجلس الوطني للمنشآت الخاصة الصغيرة والمتوسطة في رومانيا
	CSDR	الاتحاد الديمقراطي لنقابات العمال في رومانيا
الاتحاد الروسي	FNPR	اتحاد النقابات المستقلة في روسيا
رواندا	COTRAF	مؤتمر العمل والأخوة للعمال
صربيا	CATUS	اتحاد نقابات العمال المستقلة ذاتياً في صربيا
	Nezavisnost	اتحاد نقابات العمال "نيزافيزنوست" (الاستقلال)
السنغال	CNES	الاتحاد الوطني لأصحاب العمل في السنغال
	CNP	المجلس الوطني لأصحاب العمل
	CNTS	الاتحاد الوطني لعمال السنغال
	CNTS/FC	الاتحاد الوطني للعمال في السنغال/ قوة التغيير
	CSA	اتحاد النقابات المستقلة في السنغال
	FGTS/B	الاتحاد العام للعمال في السنغال/ الاتجاه باء
	MEDS	حركة المنشآت في السنغال
	UNSAS	الاتحاد الوطني للنقابات المستقلة في السنغال
سلوفينيا	PERGAM	اتحاد نقابات العمال
	ZSSS	رابطة النقابات الحرة في سلوفينيا
الصومال	FESTU	اتحاد النقابات الصومالية
اسبانيا	CCOO	اتحاد نقابات اللجان العمالية
	UGT	الاتحاد العام للعمال
السويد	LO	اتحاد نقابات العمال السويدي
	SACO	الاتحاد السويدي للرابطات المهنية
	SN	اتحاد المنشآت السويدية
	TCO	الاتحاد السويدي للموظفين المهنيين
سويسرا	UPS	اتحاد أصحاب العمل السويسريين
ترينيداد وتوباغو	ECA	الرابطة الاستشارية لأصحاب العمل في ترينيداد وتوباغو
	NATUC	المركز النقابي الوطني في ترينيداد وتوباغو

تركيا	KESK	اتحاد نقابات موظفي القطاع العام
	MEMUR-SEN	اتحاد نقابات الموظفين الحكوميين
	TİSK	اتحاد جمعيات أصحاب العمل في تركيا
المملكة المتحدة	TUC	مؤتمر نقابات العمال
الولايات المتحدة	AFL-CIO	الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية
جمهورية فنزويلا البوليفارية	FEDECAMARAS	الاتحاد الفنزويلي لغرف ورابطات التجارة والإنتاج
زامبيا	ZFE	اتحاد أصحاب العمل في زامبيا
زمبابوي	ZCTU	مؤتمر نقابات العمال في زمبابوي

مختصرات أخرى

CESCR	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
EU	الاتحاد الأوروبي
ILO	منظمة العمل الدولية
OHCHR	مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان
OSCE	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
UN	الأمم المتحدة
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
WTO	منظمة التجارة العالمية

المقدمة

قرر مجلس الإدارة، في دورته ٣١٧ في آذار/ مارس ٢٠١٣، أن يدرج في جدول أعمال الدورة الثالثة بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي في ٢٠١٤ بنداً لوضع معيار بعنوان "استكمال اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩) من أجل سد الثغرات في التنفيذ بهدف النهوض بتدابير الوقاية والحماية والتعويض لتحقيق القضاء الفعلي على العمل الجبري". كما قرر مجلس الإدارة أن يخضع هذا البند لإجراء المناقشة المفردة تمشياً مع المادة ٣٨ من النظام الأساسي للمؤتمر، واعتمد برنامج الفترات المخفضة المقترح [١]. وجاء هذا القرار عقب المناقشة المتكررة الأولى بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في حزيران/ يونيه ٢٠١٢، واجتماع الخبراء الثلاثي بشأن العمل الجبري والاتجار بالبشر لغرض الاستغلال في العمل في شباط/ فبراير ٢٠١٣. ونادت الاستنتاجات التي تمخضت عن مناقشة المؤتمر في عام ٢٠١٢ "بإجراء تحليل مفصل، بما في ذلك من خلال إمكانية عقد اجتماعات للخبراء بهدف تحديد الثغرات القائمة في التغطية الحالية لمعايير منظمة العمل الدولية للوقوف على ما إذا كانت هناك حاجة لوضع المعايير من أجل: "١" استكمال اتفاقيات العمل الجبري الصادرة عن منظمة العمل الدولية لمعالجة موضوع الوقاية وحماية الضحايا، بما في ذلك تعويضهم؛ "٢" معالجة موضوع الاتجار بالبشر لغرض الاستغلال في العمل" [٢]. وتوصل اجتماع الخبراء إلى الاستنتاج التالي:

> هناك قيمة مضافة في اعتماد تدابير تكميلية لمعالجة ثغرات التنفيذ الكبرى التي لا تزال موجودة بغية الاستئصال الفعال للعمل الجبري في جميع أشكاله. وتوصل الخبراء إلى توافق على وجوب معالجة الثغرات في التنفيذ عن طريق وضع المعايير للنهوض بتدابير الوقاية والحماية والتعويض، لتحقيق القضاء الفعلي على العمل الجبري على مستوى العالم. وبحث الخبراء في خيارات مختلفة لوضع المعايير في شكل بروتوكول و/أو توصية، لكنهم لم يتوصلوا إلى توافق على ذلك. ولم يستبقِ الخبراء خيار وضع اتفاقية جديدة [٣].

وتحقيقاً لهذا الغرض، أعد المكتب تقريراً موجزاً عن القانون والممارسة في الدول الأعضاء [٤]. وشمل التقرير استبياناً للاطلاع على وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن نطاق ومضمون صك محتمل أو صكوك محتملة، وأعد نصاً مقترحاً أو نصوصاً مقترحة. وقد وضع الاستبيان مع مراعاة استنتاجات مؤتمر عام ٢٠١٢ واجتماع الخبراء.

ووفقاً لبرنامج الفترات المخفضة الذي قرره مجلس الإدارة، دعا المكتب الحكومات إلى إرسال ردودها بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. ووقت إعداد هذا التقرير، كان المكتب قد تلقى الردود من الهيئات المكونة في ١٠١ دولة عضواً. وشمل ذلك حكومات ٩٠ دولة عضواً مدرجة في القائمة الواردة في الملحق.

وعملاً بالفقرة ١ من المادة ٣٨ من النظام الأساسي للمؤتمر، دعيت الحكومات إلى إبداء وجهات نظرها بعد التشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال. وهذه المشاورات إلزامية في حالة الدول الأعضاء التي صادقت على اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤). وأشارت حكومات ٢٨ دولة عضواً إلى أنّها استشارت المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال. وأرسلت حكومات العديد من الدول الأعضاء ردود منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على حدة؛ وفي بعض الحالات، أرسلت الردود مباشرة إلى المكتب. بالإضافة إلى ذلك، أرسلت ردود من أصحاب العمل ومن العمال في ١١ دولة عضواً أخرى. كما تم تلقي ردود مباشرة من المنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال.

---

[١] الوثيقة (GB.317/INS/2(Rev.).

[٢] مكتب العمل الدولي: *محضر الأعمال المؤقت* رقم ١٥، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠١، جنيف، ٢٠١٢، الاستنتاجات، الفقرة ٢٢(ج).

[٣] انظر الفقرتين ٢٦ و٢٧ من استنتاجات اجتماع الخبراء الثلاثي بشأن العمل الجبري والاتجار بالبشر لغرض الاستغلال في العمل (الوثيقة TMELE/2013/6).

[٤] مكتب العمل الدولي: *تعزيز الإجراءات لوضع حد للعمل الجبري*، التقرير الرابع (١)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣، جنيف، ٢٠١٤.

كما جرى تذكير الحكومات بأهمية إجراء مشاورات بين جميع الإدارات المعنية عند إعداد ردودها. وأشار عددٌ من البلدان إلى أنها قامت بذلك؛ وقدم البعض منها آراء وزارتين أو أكثر أو غيرها من الهيئات الحكومية على نحو منفصل.

وقد أعد هذا التقرير على أساس الردود المتلقاة من الحكومات ومن منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على الاستبيان، وهو يشمل جوهر الملاحظات بالإضافة إلى ردود المنظمات الدولية الأخرى، مع تعليق المكتب على الردود وعلى النصوص المقترحة لبروتوكول محتمل و/أو توصية محتملة. ويتضمن المجلد ٢(باء) من التقرير الرابع النسختين الفرنسية والإنكليزية للنصوص المقترحة التي ستكون، في حال قرر المؤتمر ذلك، أساساً تستند إليه المناقشة خلال الدورة ١٠٣ للمؤتمر (٢٠١٤) بشأن بند وضع معيار عن وضع بروتوكول لاتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩) تستكمله توصية، أو توصية مستقلة بشأن الإجراءات لوضع حد للعمل الجبري.

الردود المتلقاة والتعليقات

يشمل هذا القسم جوهر ردود الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على الاستبيان المصاحب للتقرير الرابع (١). ويرد نص كل سؤال متبوعاً بعدد الدول المجيبة، مجموعة حسب طبيعة الردود (ردود إيجابية، ردود سلبية، ردود أخرى).

وحيثما يكون هناك ملاحظة تتضمن توصيفاً أو تفسيراً للرد، يرد جوهر كل ملاحظة بشكل موجز بالترتيب الأبجدي الإنكليزي للبلدان. وبسبب ضيق المساحة المخصصة للرد، تم جمع الردود المتشابهة، حيثما أمكن ذلك. وتضمنت بعض الردود معلومات مثيرة للاهتمام وذات جدوى بشأن القانون والممارسة على المستوى الوطني فيما يتعلق بالعمل الجبري. غير أنّ تلك المعلومات لم ترد في هذا التقرير. كما لم ترد التعليقات التي أكدت أو أجابت سلباً على المقترح الوارد في المسألة من دون إضافة المزيد من النقاط، توخياً للاقتضاب. غير أنّه تمت مراعاة كامل نصوص التعليقات كافة لدى إعداد النصوص المقترحة.

ويرد تعليق المكتب على الردود على الأسئلة وعلى النصوص المقترحة في كل قسم.

النسق. نظراً للقيود المتعلقة بحجم تقارير المؤتمر، أجريت بعض التعديلات مقارنة بتقديم التقارير السابقة من النوع نفسه. ويعتبر المكتب أنّ هذه التغييرات من شأنها أن تسهل قراءة التقرير من دون أن تقلل من حجم المعلومات المقدمة. وهناك تغييران أساسيان هما:

أولاً، بدلاً من وضع قائمة، بعد كل سؤال، ترد فيها الهيئات المكونة بنعم أو لا أو ردود أخرى، فإنّ تلك المعلومات متاحة على شكل جدول في الملحق بهذا التقرير.

ثانياً، جرت العادة على وضع قائمة بكافة منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل التي ترد على كل سؤال. غير أنّ عدداً من منظمات العمال، بما فيها الاتحاد الدولي لنقابات العمال، ساهم بتقديم ردود مماثلة أو مشابهة على العديد من الأسئلة. وبدلاً من أن يرد اسم كل منظمة في كل سؤال، تختزل الردود تحت عنوان "رد موحد". وفي الحالات التي وردت فيها ردود أخرى من بعض المنظمات أو عندما تقدم منظمة ما رداً يختلف عن الرد الموحد أو تضيف شيئاً عليه، يشار إليها على حدة. ومن شأن ذلك أن يقصّر التقرير بشكل كبير مع تقديم المعلومات نفسها، كما كان الوضع في النسق السابق. ومنظمات العمال التي ساهمت على هذا النحو هي التالية: CGTRA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، CNTB (بوركينا فاسو)، CLC (كندا)، CGT (كولومبيا)، CNUS/CNTD/CASC (الجمهورية الدومينيكية)، DGB (ألمانيا)، KCTU (هونغ كونغ)، Sekrima (مدغشقر)، CGTM (موريتانيا)، FNV (هولندا)، CS (بنما)، CATP (بيرو)، CUT (بيرو)، Solidarność (بولندا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CNTS (السنغال)، UNSAS (السنغال)، ZSSS (سلوفينيا)، FESTU (الصومال)، CCOO (اسبانيا)، LO (السويد)، SACO (السويد)، TCO (السويد)، TUC (المملكة المتحدة)، وITUC (الاتحاد الدولي لنقابات العمال).

١ - ملاحظات عامة

تلقى المكتب مجموعة كبيرة من التعليقات المفصلة رداً على الأسئلة الواردة في الاستبيان. ويشدد الكثير من المجيبين على بعض هذه التعليقات في مختلف الأسئلة. ويقدم المكتب تلك التعليقات في هذا القسم العام. وهناك تعليقات أخرى تتعلق بمسائل محددة ترد بشكل أكثر تفصيلاً فيما يلي.

شكل الصك أو الصكوك. السؤال الأول الذي يطرح نفسه هو معرفة ما إذا ينبغي وضع بروتوكول وتوصية أو توصية قائمة بحد ذاتها من دون بروتوكول.

ويرد أدناه وصفٌ موجز لطبيعة هذه الصكوك:

- البروتوكول هو معاهدة دولية خاضعة للتصديق ومرتبطة بالاتفاقية. وهو ينشئ التزامات قانونية تسري على الدولة التي تصدق عليه ولا يمكن أن تصدق عليه إلا الدول الأعضاء التي صدقت على الاتفاقية. وتظل الاتفاقية المرتبطة به مفتوحة أمام التصديق. ويُستخدم البروتوكول لغرض إجراء مراجعة جزئية لاتفاقية ما أو لغرض استكمالها بما يتيح التكيف مع الظروف المتغيرة بحيث يجعل الاتفاقية أكثر ملاءمة ومواكبة للعصر.
- التوصية لا تملك قوة ملزمة وليست خاضعة للتصديق. وهي توفر الإرشاد فيما يتعلق بالسياسة والتشريعات والممارسات الوطنية. ويمكن أن تستكمل اتفاقية (أو بروتوكولاً) أو يمكن أن تكون صكاً قائماً بذاته.

وقع اختيار المجيبين في غالبيتهم على بروتوكول وتوصية، على الرغم من وجود انقسام في الردود المتلقاة - انظر ما يرد تحت السؤال ٨. وعليه، فإنّ مشروع النص المقدم إلى المؤتمر يستند إلى استعراض صكين مقترحين. والكثير من التحفظات - ومعظمها ربما - المتعلقة بالبروتوكول المقترح جرى تناولها بطريقة أو بأخرى، وبعض وجهات النظر المعرب عنها في الردود قد تكون تبدلت لحين بدء دورة المؤتمر تمشياً مع مشروع النص المقدم إليه. والبروتوكول المقترح قصير وبالتالي مصمم على أن يشمل في الجزء الأكبر منه التزامات باعتماد سياسات وبرامج، من دون الدخول في التفاصيل بشأن مضمونها المحدد أو طرائق التنفيذ. وفي حال فضّل المؤتمر اختيار توصية فقط تكون آثارها القانونية مختلفة بشكل ملحوظ، يمكن تكييف نصها بصيغته المقترحة لتشمل كافة المسائل. ويشمل مشروع التوصية أصلاً كافة النقاط الواردة في البروتوكول المقترح - وإن كان ذلك بتفصيل أكبر وبلغة مكيفة مع توصية- وينبغي إدخال بعض التعديلات على مشروع التوصية، لاسيما في الديباجة.

أحكام انتقالية. هناك سؤال ثانٍ تم أخذه بعين الاعتبار يتعلق بمعرفة ما إذا كان من الضروري للمؤتمر أن يؤكد أنّ الفترة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩) قد استنفدت، وأنّ الأحكام الانتقالية لم تعد سارية. وكانت الردود والتعليقات شبه جماعية في دعم تأكيد المؤتمر. وعلى الرغم من أنّ هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية لاحظت انتهاء هذه الفترة منذ وقت طويل، وهي تتجلى في ممارسة الدول الأعضاء، وقد اعترف بها كلٌ من مجلس الإدارة والمؤتمر، فإنّ الإجراء الحالي لوضع المعايير فيما يتعلق بالاتفاقية رقم ٢٩ ولاسيما إمكانية اعتماد بروتوكول ما، يقدم فرصة لتوفير المزيد من التيقن القانوني. وكما يتجلى ذلك في الردود المتلقاة على الاستبيان (انظر تحت السؤال ١٨ فيما يلي)، بعد مرور أكثر من ٨٤ عاماً على دخول الاتفاقية حيّز النفاذ، من غير الممكن، بنية حسنة، اعتبار الأحكام الانتقالية وهدفها والغرض منها أساساً هو تنظيم اللجوء إلى العمل الجبري لفترة محددة في سياق استعماري، أحكاماً قابلة للتطبيق. وقد اعترف المؤتمر بذلك، عندما سحب في عام ٢٠٠٤ توصية (تنظيم) العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٣٦)، وهو صك أرسى القواعد الواجب احترامها عند اللجوء إلى العمل الجبري خلال الفترة الانتقالية. كما اعترف مجلس الإدارة في عام ٢٠١٠ بذلك عندما اعتمد نموذج التقرير المنقح للاتفاقية رقم ٢٩، بموجب المادة ٢٢ من دستور منظمة العمل الدولية.

ويقترح المكتب إدراج التأكيد على استنفاد الفترة الانتقالية في ديباجة البروتوكول، إذ يتمتع البروتوكول بالطبيعة القانونية نفسها التي تتمتع بها الاتفاقية رقم ٢٩ ويرتبط بها ارتباطاً لا انفصام فيه. وفي حال لم يقبل المؤتمر البروتوكول، من الممكن إدراج هذا النص في التوصية. وإذا تم إدراج مثل هذا الاعتراف في ديباجة أي صك من الصكوك، فإنه يكون بمثابة اعتراف علني بأنّ الأحكام الانتقالية لم تعد سارية.

وفي حال رغب المؤتمر في حذف الأحكام الانتقالية من نص الاتفاقية رقم ٢٩ سابقاً، يمكنه أيضاً أن يدرج مادة بهذا الصدد في الأحكام الختامية للبروتوكول المقترح، في حال اعتماده.

مراعاة الظروف الوطنية. من بين التعليقات التي كررتها الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في جميع الأسئلة تقريباً أهمية وضرورة أن تكون استراتيجية القضاء على العمل الجبري - وتنفيذها ورصدها - مصممة ومكيفة مع الظروف والأولويات الوطنية، وأن تراعي القدرات الوطنية والموارد المتاحة. ويتم معالجة هذه النقطة في البروتوكول والتوصية المقترحين، واللذين يرسيان إطاراً مرناً ويوفران التوجيه للدول الأعضاء في وضع برامجها

وسياساتها الخاصة بها للقضاء على العمل الجبري. بالإضافة إلى ذلك، هذا النهج نابع من توصية لا تفرض أي التزامات، بموجب دستور منظمة العمل الدولية، على الدول الأعضاء باستثناء التزام عرضها على الهيئات المختصة.

استمرار صلاحية الصكوك الموجودة. أعاد عدد لا يستهان به من المجيبين التأكيد بشكل واضح على التزامهم بالمعايير المنصوص عليها في الاتفاقية رقم ٢٩ وغيرها من صكوك منظمة العمل الدولية ذات الصلة، والتي تُعتبر مراجع أساسية للقضاء على العمل الجبري. كما أحال مجيبون آخرون إلى صكوك دولية أخرى وإلى المشورة التي تقدمها منظمة العمل الدولية والمنظمات الدولية الأخرى.

ويتجلى ذلك، على وجه الخصوص، في الديباجة وفي المادة ٦ من البروتوكول المقترح، وفي الديباجة وفي الفقرتين ١ و٨ من التوصية المقترحة.

غير أنّ بعض المجيبين ذكروا أنّ المعايير الواردة في تلك الصكوك ينبغي أن تكون متسقة مع صكوك دولية أخرى، لاسيما تلك المعتمدة في السياق الأوروبي. كما يسترعى الانتباه إلى أنّ المعايير الأوروبية تشمل التزامات وأهدافاً من الصعب أن يستوفيها الكثير من البلدان التي يختلف فيها العمل الجبري سواء من حيث أشكاله أو انتشاره. وبالتالي، فإنّ المعايير المقترحة في السياق الراهن تستهدف مستوىً ينبغي أن تبلغه جميع البلدان، على أن تبقى متسقة مع اشتراطات المعايير الدولية الأخرى ذات الصلة.

التعاريف. تمشياً مع التعليقات التي أبداها عددٌ من المجيبين، تسعى النصوص المقترحة إلى التوضيح بأنها تهدف إلى الإحالة إلى جميع حالات العمل الجبري، سواء تمخضت أم لا عن الاتجار بالبشر. كما تحاول أن توضح أنّ معاملة الذين تعرضوا إلى الاتجار لأغراض استغلالهم في العمل الجبري، ولاسيما الاتجار عبر الحدود الدولية، قد تتطلب تدابير تستهدف بشكل خاص المهاجرين، ولكنّ عدداً من التدابير الرامية إلى الوقاية من العمل الجبري والقضاء عليه تنطبق بغض النظر عن مصدر العمل الجبري أو شكله.

وكما أشير إليه أعلاه، ترمي الصكوك المقترحة حالياً إلى تغطية العمل الجبري والإلزامي في كافة أشكاله، الأمر الذي يطرح الكثير من التساؤلات. والنقطة المرجعية الأولى بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية هو التعريف المنصوص عليه في المادة ٢(١) من الاتفاقية رقم ٢٩:

> "في مفهوم هذه الاتفاقية، يقصد بتعبير ***العمل الجبري أو الإلزامي*** كل أعمال أو خدمات تغتصب من أي شخص تحت التهديد بأي عقوبة ولم يتطوع هذا الشخص بأدائها بمحض اختياره".
>
> وترد استثناءات كثيرة في الفقرة ٢ من المادة نفسها، لا تؤثر على التعريف الأساسي.

وبروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، ٢٠٠٠ (برتوكول باليرمو أو بروتوكول الاتجار بالأشخاص) يضيف في المادة ٣ منه عنصراً على شكل تعريف للاتجار بالأشخاص:

> "لأغراض هذا البروتوكول:
>
> (أ) يقصد بتعبير "الاتجار بالأشخاص" تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء".

كافة عناصر الاتجار الواردة في المادة ٣ من بروتوكول باليرمو تتسق مع تعريف العمل الجبري الوارد في الاتفاقية رقم ٢٩، باستثناء نزع الأعضاء. وفي الواقع، شاركت منظمة العمل الدولية بشكل نشط في صياغة البروتوكول بغية ضمان مواءمة الصكين. وترمي المقترحات المقدمة في السياق الحالي إلى الإبقاء على هذا الاتساق وليس التشكيك فيه.

٢ - الردود والتعليقات على الاستبيان

أولاً - الديباجة

السؤال ١ *هل ينبغي لديباجة مقترحة أن تقر بوطأة العمل الجبري في العالم، الذي يحرم ملايين النساء والرجال والفتيات والفتيان من حقوق الإنسان التي يحق لهم بها ومن كرامتهم الإنسانية ويسهم في استمرار الفقر ويقف عائقاً في طريق تحقيق العمل اللائق للجميع؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٥

لا: ٣

ردود أخرى: ٢

التعليقات

بوتسوانا، إثيوبيا، موريشيوس: الإقرار بوطأة العمل الجبري لأنه ينتهك حقوق الإنسان الأساسية ويفضي إلى الفقر ويؤدي إلى عواقب وخيمة.

إيطاليا: غالباً ما يكون العمل الجبري - الذي يرتبط بشكل وثيق بالهجرة الدولية- نتيجة الاتجار بالأشخاص.

الاتحاد الروسي، السويد: استبدال "يحرم الناس من حقوق الإنسان التي يحق لهم بها" بعبارة "ينتهك حقوق".

السنغال: يمكن للديباجة أن تقر أيضاً بأنّ العمل الجبري مرتبط بالوقائع الاجتماعية والثقافية وأن تسلّط الضوء على ضرورة الاضطلاع بالمزيد من الأنشطة في مجال الوقاية وحماية الضحايا.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٥

لا: ٢

ردود أخرى: ٩

التعليقات

CNI (البرازيل): ليس من الضروري أن يكون العمل الجبري هو الذي يسهم في استمرار الفقر بل غياب السياسات العامة.
SEV (اليونان)، UPS (سويسرا): طالما أنّ المعلومات تقوم على البينات.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٧٠

لا: صفر

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: إعادة صياغة الجملة كما يلي: "العمل الجبري ... ينتهك حقوق ملايين النساء والرجال والفتيات والفتيان ...". ينبغي الإقرار بأشكال القسر الحديثة، بما فيها العمل سداداً لدين أو أنماط أخرى من القسر.

CGIL، UIL (إيطاليا): يكاد يختفي الخط الفاصل بين العمل غير المشروع والاتجار والرق.

AFL-CIO (الولايات المتحدة): ينبغي الإقرار بتنامي العمل الجبري في القطاع الخاص ، لاسيما في سلاسل التوريد. وتشمل أشكال القسر الحديثة استخدام وضع المهاجر وإعداد القوائم السوداء والتهديد بالطرد والقسر والأعمال الانتقامية من جانب الأشخاص الذين يختارون العمال لدى العائلات في المجتمعات المحلية الأصلية للعمال.

الأمم المتحدة

مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR): يوصى بأن تكشف الديباجة عن وطأة العمل الجبري وأسبابه الرئيسية، إلى جانب العوامل التي تسهم فيه وأن تحدد مختلف أشكال الممارسات المحظورة والمصاحبة للعمل الجبري.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC): من المثير للاهتمام الإقرار بوطأة العمل الجبري في العالم، بغية حشد الموارد. غير أنّ الإحصاءات نادرة وغالباً ما تكون تقريبية. وبالتالي، قد ترغب منظمة العمل الدولية أيضاً في مراعاة المسائل المرتبطة *بطبيعة* العمل الجبري.

السؤال ٢ *هل ينبغي لديباجة مقترحة أن تقر بالدور الحيوي الذي تضطلع به اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩) واتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥) في مكافحة جميع أشكال العمل الجبري؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٧

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

جمهورية الكونغو الديمقراطية، إريتريا، المكسيك: من المهم إرساء العلاقة بين الصكوك الجديدة ومعايير منظمة العمل الدولية القائمة، مع الإشارة إلى الثغرات الموجودة في هذه الأخيرة. ولعل من المستحسن أيضاً الإشارة إلى الأنشطة التي يسود فيها العمل الجبري.

غواتيمالا: لا تحدد الاتفاقيتان رقم ٢٩ ورقم ١٠٥ لمنظمة العمل الدولية جوانب محددة من قبيل عمل الأطفال المهاجرين والاتجار بالأشخاص والاستغلال.

هولندا: ينبغي أن تعيد التأكيد أيضاً على حظر العمل الجبري أو الإلزامي في كافة أشكاله، وأن تعرب عن نية المجتمع الدولي في القضاء على هذه الآفة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٧

لا: ١

ردود أخرى: ٨

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٧٠

لا: صفر

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: ينبغي للديباجة أن تعترف بأنّ حظر اللجوء إلى العمل الجبري أو الإلزامي في كافة أشكاله يُعتبر قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان.

السؤال ٣ *هل ينبغي لديباجة مقترحة أن تذكر بأن تعريف العمل الجبري أو الإلزامي بموجب المادة ٢ من الاتفاقية رقم ٢٩ يشمل جميع البشر، بصرف النظر عن جنسهم أو جنسيتهم، ويشمل العمل الجبري أو الإلزامي في جميع أشكاله ومظاهره؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٥

لا: ٤

ردود أخرى: ١

التعليقات

كندا: ينبغي عدم التوسع في تعريف العمل الجبري.

جيبوتي: على الرغم من أنّ التعريف واضح، من المستحسن للغاية إرساء تعريف أوسع نطاقاً.

فنلندا: إنّ الاتجار بالأشخاص لغرض استغلالهم في العمل ينطبق على النساء والرجال سواء بسواء، وينبغي للحظر المطبق عليه أن ينطبق على الجميع، بغض النظر عن الجنس أو الجنسية أو السن.

ألمانيا: التشديد على الطابع العالمي للاتفاقية رقم ٢٩ وعن نيتها في القضاء على العمل الجبري أكثر منه التركيز على التعريف.

لاتفيا: وصف المجموعات على نحو أكثر اتساقاً.

بنما، اسبانيا، تركيا: إضافة إحالات إلى أسباب أخرى.

الاتحاد الروسي: نظراً للمناقشات التي جرت خلال اجتماع الخبراء، وبغية تجنب أية شكوك، ينبغي للديباجة أن تشير إلى أنّ هذا التعريف يشمل كافة أشكال ومظاهر العمل الجبري، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص.

الولايات المتحدة: إنّ تعريف العمل الجبري الوارد في الاتفاقية رقم ٢٩ ينطبق على أنماط عمل وليس على الأشخاص المرغمين على القيام به.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٤

لا: ٣

ردود أخرى: ٩

التعليقات

CNP، CNES، MEDS (السنغال): إضافة جملة "أو وضعهم الاجتماعي أو لون بشرتهم" (مع الإشارة إلى مختلف أشكال الرق الممارسة في بعض البلدان).

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٩

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: ينبغي للديباجة أن تحدد أنّ هذا التعريف يشمل كافة أشكال العمل الجبري ومظاهره، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص. وينبغي التذكير بجميع أسباب التمييز. وينبغي إدراج هذا الحكم في متن نص البروتوكول.

GEFONT (نيبال): ينبغي أن تحدد أشكال الرق المعاصرة، مثل مصادرة جوازات السفر واستخدام العمال بأجور أدنى وتوفير إعانات أقل من تلك التي ينص عليها القانون ونظام الكفالة.

الأمم المتحدة

OHCHR: ينبغي إدراج الجملة التالية "من دون تمييز من أي نوع كان، من قبيل العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو التوجه الجنسي أو نوع الجنس أو التمييز القائم على الوضع كمهاجر أو غيره من الأوضاع".

تعليق المكتب

فيما يتعلق بالأسئلة من ١ إلى ٣. إنّ التعليق الذي تقدمت به الولايات المتحدة بشأن تغطية مفهوم العمل الجبري تعليق صائب، وقد أعيد ترتيب المفاهيم الواردة في هذا القسم من الديباجة. وأخذ بعين الاعتبار تعليق لاتفيا وغيرها من البلدان بشأن اتساق المراجع. وهناك خطر من أن يكون تعداد المجموعات المشمولة غير كامل أو تهميشياً، كما هي الحال في النصوص المقترحة ـ لذا تم تجنب التعداد إلا في النصوص المقترحة التي تركز على مجموعات بعينها.

السؤال ٤ *هل ينبغي لديباجة مقترحة أن تقر بأن الاتجار بالأشخاص لغرض العمل أو لغرض الاستغلال الجنسي، هو شاغل من الشواغل الدولية المتزايدة ويقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة للقضاء عليه فعلياً؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٦

لا: ٣

ردود أخرى: ١

التعليقات

إريتريا: في ظل العولمة، أصبحت الهجرة غير المشروعة مسألة متنامية الأهمية ولا بد من إيجاد نهج متكامل.

فنلندا: ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير لتكثيف تنفيذ الترتيبات الدولية والتشريعات الوطنية بشأن حظر الأنشطة والوقاية منها.

ألمانيا: الإشارة بوضوح إلى كافة أشكال الاستغلال الواردة في بروتوكول باليرمو، بما في ذلك الممارسات الشبيهة بالرق.

اندونيسيا، هولندا: يشكل الاتجار بالأشخاص مشكلة دولية عملاً جبرياً أو يفضي إليه، لذا لا بد من استثارة الوعي واتخاذ الإجراءات من كافة الأطراف.

إيطاليا: من الضروري حماية ضحايا الأشكال الحادة من الاستغلال في العمل، الذين حتى ولم يكونوا على صلة بالاتجار بالأشخاص، يخضعون لانتهاك حق من حقوق الإنسان الأساسية. ويتطلب ذلك نهجاً شاملاً لتنفيذ السياسات الوطنية الرامية إلى تقليل الثغرات في القانون والممارسة.

الاتحاد الروسي: ينبغي للديباجة أن تشير إلى أنّ الاتجار بالأشخاص يثير قلقاً متزايداً، ناهيك عن "الاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل"، ما من شأنه أن يفسح المجال أمام التأويل وانعدام الأمن القانوني.

المملكة العربية السعودية: من المهم التمييز بين مفهوم الاتجار بالأشخاص ومفهوم العمل الجبري.

كندا، اسبانيا، السويد: لا يمكن اعتبار الاتجار بالأشخاص لغرض الاستغلال الجنسي شكلاً من أشكال العمل الجبري. الإحالة فقط إلى الاتجار بالأشخاص لغرض استغلالهم في العمل الجبري.

اسبانيا: بالرغم من أنه الجدير بالذكر في أي صك دولي الاعتراف بالشواغل المتعلقة بالاتجار، ينبغي انتهاز الفرصة أيضاً للتمييز بشكل واضح بين العمل الجبري والاتجار. وبالرغم من أنّ العمل الجبري قد يكون أحد أهداف الاتجار (الاستغلال في العمل)، لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار الاتجار بالأشخاص لغرض الاستغلال الجنسي شكلاً من أشكال العمل الجبري.

الولايات المتحدة: ينبغي إدراج ذلك في ديباجة التوصية وليس في البروتوكول.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٧

لا: صفر

ردود أخرى: ٩

التعليقات

SEV (اليونان): لا يفضي الاتجار دائماً إلى العمل الجبري ولا يكون العمل الجبري على الدوام نتيجة الاتجار.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٥

لا: ٤

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحد: يبقى الاتجار بالأشخاص لغرض الاستغلال في العمل الجبري مجالاً مغفلاً في معظم ردود الدول على الاتجار بالبشر. وينبغي للديباجة أن تشير إلى أنّ الاتجار بالبشر يثير قلقاً متزايداً، ناهيك عن "الاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل".

CGIL، UIL (إيطاليا): يدفع ضحايا الاتجار وعائلاتهم أحياناً مبالغ عالية وينبغي للمهاجرين أن يقبلوا شروط عمل استغلالية. وقد تفاقمت هذه المشكلة مع تزايد تدفقات الهجرة وبسبب القيود الصارمة التي تفرضها البلدان الغنية على الهجرة.

الأمم المتحدة

UNODC: يتطلب الإجراء الفعال للتصدي للعمل الجبري والاتجار بالأشخاص من الدول، أن تطبق الصكوك ذات الصلة بشكل استكمالي، لا سيما بروتوكول الاتجار بالأشخاص، وذلك بغية ضمان نهج كامل وشمولي.

السؤال ٥ *هل ينبغي لديباجة مقترحة أن تذكر بأن مجموعات معينة من العمال معرضة لخطر كبير لأن تصبح ضحية العمل الجبري، بما في ذلك العمال في الاقتصاد غير المنظم والعمال المهاجرون والأطفال والشعوب الأصلية والعمال المنزليون؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٤

لا: ٥

ردود أخرى: ١

التعليقات

كندا، شيلي، ميانمار، الولايات المتحدة: ينبغي أن ينتهي هذا الحكم بعد عبارة "العمل الجبري".

فنلندا: تشمل العوامل التي تؤثر في الخطر مستوى التعليم والمهارات اللغوية ومجال أو مكان العمل ووضع المقيم وإلمامه بالحقوق وسلوك الوكالات والوكلاء الأجانب. وينطوي العمل في المنزل على مخاطر.

ألمانيا: الإشارة إلى "الأشخاص المعرضين للعمل الجبري". مزاولو العمل الجبري ليسوا عمالاً بالمفهوم القانوني للكلمة وتخضع حمايتهم لقانون العقوبات وليس قانون العمل.

الصين، غواتيمالا، الهند، اندونيسيا، إيطاليا، لبنان، الاتحاد الروسي، اسبانيا وبلدان أخرى: الإشارة إلى المجموعات الأكثر عرضة للخطر.

بولندا: الأشخاص الأكثر عرضة لأن يصبحوا ضحايا العمل الجبري لا يقتصرون على "العمال".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٤

لا: ٤

ردود أخرى: ٨

التعليقات

ANDI (كولومبيا)، OEB (قبرص)، MEDEF (فرنسا): عدم وضع قائمة بالمجموعات المتأثرة. العمل في الاقتصاد غير المنظم ليس بالضرورة عملاً استغلالياً.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٧

لا: ٣

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: ينبغي التشديد على قطاعات محددة، لا سيما صناعة البناء والأخشاب والحراجة والعمل المنزلي والبحارة ومصائد الأسماك والزراعة والأغذية والرعاية الصحية والصناعة والسياحة والترفيه والمناجم والمقالع وأفران الآجرّ وصناعة الجنس والدعارة، والعمال المعوقين ومن يعانون من مشاكل نفسية وأولئك الذين يعانون من العوز.

CGT-FO (فرنسا): لا يزال هناك أشكال تقليدية للعمل الجبري (من رواسب الرق والممارسات الشبيهة بالرق) إلى جانب أشكال حديثة منه.

CATUS (صربيا): الفقر وغياب العمالة ومستوى التعليم المتدني وغير ذلك من العوامل يزيد من الخطر.

الأمم المتحدة

OHCHR: إضافة إحالة إلى الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، إلى جانب النساء، بالإضافة إلى تزايد استضعاف بعض المجموعات في حالات النزاع أو ما بعد النزاع، إلى جانب العمال المهاجرين في أوضاع غير منتظمة.

UNODC: قد ترغب منظمة العمل الدولية في أن تنظر في إدراج إحالة خاصة إلى النساء والأطفال، كما هي الحال في السؤال ٢١(ج).

تعليق المكتب

كما أشير إليه سابقاً، تم حذف تعداد المجموعات المتأثرة.

السؤال ٦ *هل ينبغي لديباجة مقترحة أن تشير إلى أن القضاء الفعلي على العمل الجبري يسهم في ضمان منافسة عادلة لأصحاب العمل فضلاً عن ضمان الحماية للعمال؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٣

لا: ٥

ردود أخرى: ٢

التعليقات

بنن: بغية تبيان تأثر كافة الجهات الفاعلة في سلسلة الإنتاج.

إريتريا: ذات جدوى لتوفير تدابير تصحيحية للضرر الذي يلحقه أصحاب العمل الذين ينتهكون القانون ولتجنب اقتراف جنايات مماثلة.

اندونيسيا: قد يؤدي ذلك إلى المزيد من الأمن والإنتاجية والتنمية.

المكسيك: من شأن تعريف واسع لمفهوم المنافسة العادلة أن يدعم الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

المغرب: ما فتئ الكثير من أصحاب العمل يطالبون بذلك لمكافحة المنافسة غير العادلة.

بولندا: هذا الأمر مهم بشكل خاص لضمان الامتثال للمبدأ الأساسي بشأن إمكانية دخول مواطني العالم الثالث إلى سوق العمل.

الاتحاد الروسي: ترجح الكفة على حساب أصحاب العمل الذين لا يخالفون القانون. يتمتع أصحاب العمل بالسلطة وهم ملتزمون بالقضاء على العمل الجبري في قطاعات أعمالهم وسلاسل التوريد الخاصة بهم.

الولايات المتحدة: في ديباجة التوصية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٦

لا: ٢

ردود أخرى: ٨

التعليقات

CNI (البرازيل): ليس من الضروري إدراج هذه الملاحظة؛ ما يعزز المنافسة هو إطار مؤاتٍ للمنشآت يستند إلى احترام الالتزامات القانونية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٧٠

لا: صفر

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تشير الديباجة إلى أنّ القضاء الفعلي على العمل الجبري يسهم في ضمان ألا يكون أصحاب العمل المسؤولون الذين يرفضون مثل هذه الممارسات لأنفسهم وفي سلاسل التوريد الخاصة بهم، معرضين إلى منافسة غير عادلة.

CTM (المكسيك): القضاء الفعلي على العمل الجبري هو مفتاح نمو المنشآت والاقتصاد.

السؤال ٧ *هل ينبغي لديباجة مقترحة أن تذكر بمعايير العمل الدولية وصكوك الأمم المتحدة الأكثر ملاءمة؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨١

لا: ٨

ردود أخرى: ١

التعليقات

ماليزيا: ينبغي أن تذكّر فقط بمعايير منظمة العمل الدولية. وينبغي تسليط الضوء على صكوك الأمم المتحدة من خلال المنصات الخاصة بها.

الولايات المتحدة: الإحالة فقط إلى تلك التي ترد في السؤال ٢.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٧

لا: ٢

ردود أخرى: ٧

التعليقات

ANDI (كولومبيا)، MEDEF (فرنسا)، SEV (اليونان): من أجل تجنب الازدواجية وتحسين الاتساق السياسي.

ZFE (زامبيا): غير ضروري.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٩

لا: صفر

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحد: يتم توفير قائمة بصكوك منظمة العمل الدولية وبصكوك الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة

OHCHR: تُرسل قائمة.

UNODC: بالإضافة إلى بروتوكول الاتجار بالأشخاص وغير ذلك من الصكوك الدولية ذات الصلة، قد ترغب منظمة العمل الدولية في إضافة إحالة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالحالات التي يشكل فيها العمل الجبري جنحة خطيرة عملاً باتفاقية الجريمة المنظمة.

تعليق المكتب

فيما يتعلق بمعظم الردود، ينبغي الإشارة إلى صكوك منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة. ولكن هناك بعض المآخذ على طول القائمة. لذا، فإنّ المشروع يقدم قائمة بالصكوك الأساسية.

ثانياً - شكل صك محتمل أو صكوك محتملة

السؤال ٨ *هل ينبغي لصك محتمل أو لصكوك محتملة يتعين أن يعتمدها مؤتمر العمل الدولي لاستكمال الاتفاقية رقم ٢٩، أن تتخذ شكل:*

(أ) بروتوكول تستكمله توصية؟

(ب) توصية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

(أ): ٤٤

(ب): ٤١

ردود أخرى: ٥

التعليقات

كندا: يمكن أن توفر التوصية مبادئ توجيهية ملائمة، وفي الوقت نفسه توفر المرونة التي قد تحتاج إليها الدول الأعضاء من أجل تطبيق هذه التدابير على نحو ناجع وفعال. ولا تعارض كندا اعتماد بروتوكول، شريطة أن يكون مقتضباً وهادفاً ولا يتناول إلا الثغرات التي يحددها الخبراء، فيما يتعلق بالوقاية والحماية وتعويض الضحايا، بالإضافة إلى إبطال الأحكام الانتقالية البالية التي ترد في الاتفاقية رقم ٢٩. وينبغي ألا يتضمن البروتوكول أحكاماً تقييدية من شأنها أن تحول دون التصديق عليه وتطبيقه على نطاق واسع. وينبغي أن توفر التوصية المصاحبة له مجموعة من التدابير والخيارات لتنفيذ البروتوكول.

إثيوبيا، جنوب أفريقيا، أوروغواي: ينبغي أن يشمل المعيار التزامات قانونية.

فنلندا: الخيار (أ). لقد تبدل العمل الجبري وأحد مظاهره، الاتجار بالأشخاص، بشكل كبير منذ اعتماد الاتفاقية رقم ٢٩. وفي فنلندا، هناك جزء كبير من الأشخاص الذي يستفيدون من نظام مساعدة الضحايا وهم تحديداً ضحايا الاتجار والاستغلال الوخيم ذي الصلة بالاتجار.

ألمانيا: من غير الممكن إبطال الأحكام البالية التي تنص عليها الاتفاقية رقم ٢٩ إلا من خلال البروتوكول. ولكن، لن يكون من المقبول إصدار بروتوكول أو توصية إذا كان الهدف هو توسيع حماية قانون العمل لتشمل العمل الجبري، الأمر الذي سيؤدي بطبيعة الحال إلى تشريعه. وينبغي حماية ضحايا العمل الجبري من خلال القانون الجزائي (انظر أيضاً السؤال ٥ والسؤال ١١(ب)).

اليابان: ينبغي أن يكون النص المقترح توصية. ويكون نص أحكام البروتوكول المقترح مقبولاً بالنسبة إلى توصية، على أن تكون مرنة بما فيه الكفاية لتسمح للدول الأعضاء باتخاذ التدابير وفقاً للأشكال الذي يتخذه العمل الجبري في بلدانها. وتوصي اليابان بإدراج عبارة "تمشياً مع الظروف الوطنية" في عدد من الأحكام المقترحة.

لاتفيا: ينبغي أن يكون النص المقترح توصية. ولكن، إذا تقرر أن يكون النص بروتوكولاً، فإنّ لاتفيا ترى أنه لا يجب أن تستكمله توصية.

هولندا: نحبذ توصية قائمة بحد ذاتها مع ديباجة. للتوصية صلاحية عالمية ويمكن أن يبدأ تنفيذها مباشرة بعد اعتمادها، من دون انتظار إجراءات التصديق الطويلة. وبغية التوصل إلى توافق في الآراء، من الأفضل أن تكون التوصية أقل تفصيلاً مما هو مشار إليه في الاستبيان. وبعض العناصر المشار إليها كجزء من البروتوكول يمكن أن تكون ذات جدوى في التوصية.

نيوزيلندا: لا اعتراض على البروتوكول، ولكن قد يكون من الصعب اعتماده. من الضروري معالجة المسائل الأساسية وأسباب العمل الجبري.

النرويج: لا تحبذ النرويج وضع بروتوكول لاستكمال الاتفاقية رقم ٢٩. ولا يزال تعريف العمل الجبري الوارد في الاتفاقية رقم ٢٩ وجيهاً تماماً في الوقت الراهن، وتشكل الاتفاقية أساساً ونقطة انطلاق متينين. ويبدو أنّ المشكلة الحالية تكمن في ثغرات التنفيذ الكبيرة. وما يلزم هو إجراء أكثر شمولية وفعالية على شكل استراتيجيات للقضاء على ممارسات العمل الجبري - لاسيما من خلال معالجة المسائل ذات صلة محددة بعالم العمل. وبالتالي، فإنّ التوصية صك أكثر ملاءمة، بما أنّه لا يبدو أنّ المشاكل ذات طبيعة قانونية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبروتوكول أن يفشل في تحقيق غرضه في حال لم يحصل على عدد كافٍ من التصديقات.

المملكة المتحدة: ينبغي استبقاء معظم الأحكام المقترحة لبروتوكول في التوصية.

الولايات المتحدة: تدعم حكومة الولايات المتحدة بروتوكولاً هادفاً وموجزاً تستكمله توصية أكثر تفصيلاً. وينبغي أن يكون البروتوكول أكثر صرامة من حيث الدعوة إلى اتخاذ تدابير للوقاية والحماية والتعويض، وحذف الأحكام الانتقالية غير القابلة للتنفيذ بعد من الاتفاقية رقم ٢٩، والنص على أن تعطي كل دولة عضو الاعتبار الواجب لتنفيذ أحكام البروتوكول على النحو المنصوص عليه في التوصية. وينبغي أن تُدرج في التوصية أي تفاصيل بشأن هذه الأحكام أو أي مسائل أخرى.

وتقترح حكومة الولايات المتحدة الأحكام التشغيلية التالية للبروتوكول:

كل دولة عضو تصدق على هذا البروتوكول، تتخذ الإجراءات الفعالة من أجل:

(١) الوقاية من العمل الجبري؛

(٢) توفير الحماية لضحايا العمل الجبري؛

(٣) ضمان حصول ضحايا العمل الجبري على التعويض.

تُبطل الأحكام الانتقالية الواردة في الفقرتين ٢ و٣ من المادة ١ وفي المواد ٣-٢٤ من الاتفاقية رقم ٢٩، عند دخول هذا البروتوكول حيّز النفاذ.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

(أ): ٦

(ب): ١٥

ردود أخرى: ٥

التعليقات

OEB (قبرص): البروتوكول ليس ملائماً. وينبغي عدم معالجة المسائل المطروحة في الأسئلة المتعلقة بالبروتوكول إلا في توصية. وتوفر توصية غير ملزمة المرونة المطلوبة للتصدي لمختلف ثغرات التنفيذ في الاتفاقية رقم ٢٩ ولتشجيع تطبيقها في كافة الدول الأعضاء، سواء صدقت عليها أم لم تصدق. ويشمل الاستبيان أسئلة قد تميل إلى الانحراف أو التأويل، مثل السؤال ٥ الذي يحدد المجموعات المستضعفة، مثل العمال المهاجرين والعمال المنزليين، باعتبار أنهم أكثر عرضة لأن يصبحوا ضحايا. ويمكن لذلك أن يجعل المناقشة تتحول باتجاه اعتماد تدابير محددة لبعض المجموعات المستضعفة بدلاً من التركيز على الطبيعة الأساسية للعمل الجبري أو الإلزامي. وينبغي أن تكون مثل هذه التأكيدات مدعومة بالبينات.

EK (فنلندا): التوصية كافية ومرنة وقابلة للتكييف. كما أنها أكثر سرعة لأنها لا تتطلب التصديق عليها من جانب الدول الأعضاء. كما يمكن إدراج الأسئلة المتعلقة بالبروتوكول في التوصية.

Keidanren (اليابان): من الأفضل وضع توصية موجهة نحو المستقبل تعزز التدابير للقضاء على العمل الجبري القائم ولتجنب انتشاره في العالم. تختلف أوضاع العمل الجبري وظروفه بين بلدٍ وآخر ولا يوجد حل وحيد لهذه المسألة.

NHO (النرويج): تقترح هيكلية الاستبيان بروتوكولاً تستكمله توصية. ولا يعكس ذلك تماماً الخيارات المشار إليها في استنتاجات اجتماع الخبراء. ولا يعتبر الاتحاد أنّ البروتوكول هو صك ملائم في هذه الحالة. وبالتالي، فإنّ المسائل المثارة في الأسئلة بشأن البروتوكول لا ينبغي ألا ان تكون موضوع توصية. ومن شأن التوصية أن تقدم توجهات محددة تتكيف مع احتياجات الدول الأعضاء، بغية تعزيز عملها ضد العمل الجبري باعتماد نهج كامل وشمولي للوقاية وحماية الضحايا وتعويضهم وتطبيق القانون، لاسيما من خلال التعاون الدولي والتزام منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال. وقد تكون التوصية غير الملزمة صكاً دينامياً ومرناً بما فيه الكفاية للتصدي لكافة ثغرات التنفيذ في الاتفاقية رقم ٢٩، ويمكن أن تنطبق على كافة الدول الأعضاء، مع احترام السياقات الوطنية الخاصة بكل منها. وينبغي ألا تتحول المناقشة إلى ظروف العمل في الاقتصاد غير المنظم أو إلى حماية المجموعات المستضعفة لأنّ العمل المؤدى في الاقتصاد غير المنظم لا يكون على الدوام عملاً هشاً أو ينطوي بالضرورة على الاستغلال في العمل أو التمييز. وينبغي استرعاء اهتمام خاص لتعاريف العمل الجبري والاتجار بالبشر، باعتبار أنّ أنشطة الاتجار بالبشر لا تنطوي جميعها على العمل الجبري ولا يؤدي العمل الجبري على الدوام إلى الاتجار بالبشر.

FEDECAMARAS (جمهورية فنزويلا البوليفارية): يبدو أنّ البروتوكول والتوصية هما أفضل خيار.

IOE: لا تعكس هيكلية الاستبيان بشكل كامل الخيارات المعتمدة في استنتاجات اجتماع الخبراء، أي "بروتوكول و/**أو** توصية". وينبغي عدم اعتبار الهيكلية المقترحة للاستبيان، بأي حال من الأحوال، على أنها مؤشر للقرار النهائي بشأن شكل الصكوك وعددها. ومؤتمر العمل الدولي هو وحده المخول لاتخاذ مثل هذا القرار، في حزيران/ يونيه ٢٠١٤.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

(أ): ٦٧

(ب): ٢

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحد: التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي، لاسيما في دور المنشآت متعددة الجنسية والهجرة الدولية بحثاً عن عمل، تشدد على ضرورة أن يعالج المعيار الجديد ثغرات التنفيذ في الاتفاقية رقم ٢٩ وأن توفر منظمة العمل الدولية الإرشاد. كما ينبغي للبروتوكول أن يضمن حصول ضحايا العمل الجبري الذين لا يتم الاتجار بهم على الحماية نفسها التي يحصل عليها من يتم الاتجار بهم، كما ينبغي أن يعالج الثغرات الموجودة في بروتوكول الاتجار بالبشر.

LO وYS وUnio (النرويج): للبروتوكول قوة أكبر من صك غير ملزم عندما يتعلق الأمر بمسائل من قبيل العمل الجبري والاتجار بالبشر والدعارة.

NDWU (الهند): بالنسبة إلى وضع العمل الجبري على المستويين القطري والعالمي، لا يمكن إلا لقوة ملزمة أن تقضي على هذه الآفة وأن تدع البشر يعيشون بحرية.

ITUC: من شأن البروتوكول أن يوفر أحكاماً ملزمة للدول الأعضاء التي تصدق عليه وبالتالي، يكون أكثر قوة من التوصية. وتظهر تجربة تنفيذ المعايير الدولية القائمة بشأن الاتجار بشكل واضح ضرورة وجود مثل هذا الصك الملزم. وتنفيذ التدابير الملزمة لحماية الضحايا، التي ينص عليها بروتوكول باليرمو الصادر عن الأمم المتحدة، محدود للغاية، بل لا تستحق الذكر، على عكس ما يحصل بالنسبة إلى اتفاقية مجلس أوروبا الملزمة بشأن الاتجار، والتي حسنت إلى حد كبير الحماية والمساعدة المقدمتين للأشخاص الخاضعين للاتجار، واللتان تردان في نصه.

الأمم المتحدة

OHCHR: ينبغي أن تحترم الصكوك المقترحة إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان والخبرة المكتسبة في هذا المجال. ومن شأن بروتوكول ملزم قانوناً أن يوفر المزيد من الحماية ويعزز الوقاية، في حين تكون التوصية أساسية في توفير المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن كيفية تنفيذ البروتوكول، من خلال إنفاذ التشريعات ووضع السياسات العامة.

UNODC: نظراً للتشابه من حيث طبيعة ونطاق البروتوكول الحالي بشأن الاتجار بالأشخاص، ينبغي لصك جديد أن يراعي هذا البروتوكول والاتفاقية بشأن الجريمة المنظمة (التي حققت تقريباً تصديقاً عالمياً) بغية تجنب الشكوك لدى الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ وتطبيق تلك الصكوك على الصعيد العملي. والنزاعات ومواطن التداخل المحتملة مع الصكوك القائمة قد لا تؤثر باستعداد الدول الأعضاء على التصديق على الصك الجديد فحسب، بل على تدابير الاعتماد والفعالية الرامية إلى تنفيذه/ إنفاذه. غير أنّ ذلك يتوقف على نطاق الصك الجديد ومستوى الاختلاف مع اتفاقية العمل الجبري.

تعليق المكتب

تدعم غالبية الردود البروتوكول الذي تستكمله توصية، على الرغم من انقسام وجهات النظر. وكافة النقاط الواردة في مشروع البروتوكول تتواجد أيضاً - مع المزيد من التفاصيل - في مشروع التوصية. وترد تعليقات المكتب بشأن هذه النقطة في القسم المعنون "ملاحظات عامة" آنفاً.

ثالثاً - مضمون بروتوكول مقترح

السؤال ٩ *هل ينبغي للبروتوكول المقترح أن ينص على تدابير تتناول منع العمل الجبري وحماية ضحاياه وتعويضهم؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٦٦

لا: ٣

ردود أخرى: ٢١

التعليقات

شيلي: شريطة ألا يكون التعويض تلقائياً أو إلزامياً بالنسبة إلى الدولة العضو التي يحدث فيها هذا العمل.

كولومبيا: ليست العقوبات ناجعة بمفردها، ومن هنا تبرز أهمية الوقاية. واشتراطات التعويض واسعة النطاق تثير الكثير من الجدل.

إريتريا، إثيوبيا، موريشيوس: ينبغي أن يشمل و/أو أن يبدي تعليقات على ما تنتقصه الاتفاقية.

غواتيمالا، إيطاليا، نيبال: يشكل الاتجار انتهاكاً تلقائياً لحقوق الإنسان ومسألة تتعلق بالعمل. ويشمل العمل الجبري سلسلة من الجنح ويتسبب بضرر يستدعي تعويضاً ويستلزم إعادة تأهيل الضحايا وحمايتهم وإعادة إدماجهم على المستوى الاجتماعي.

اليابان: ينبغي أن يكون مرناً بما فيه الكفاية للسماح للدول الأعضاء باتخاذ التدابير وفقاً للأشكال التي يتخذها العمل الجبري في بلدانها.

مالي: بدلاً من التعويض، توفير التزام إعادة التأهيل.

المغرب: ينبغي إشراك جميع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

الاتحاد الروسي: ينبغي أن يدرج مسؤولية الدولة في الاضطلاع على نحو دقيق بالأبحاث عن القوانين والسياسات والممارسات التي تجعل الناس عرضة للخطر، ووضع حد لها. وينبغي استبدال عبارة "تعويضهم" بعبارة "توفير سبل انتصاف ناجعة تشمل إعادة التأهيل والتعويض المناسب والضمانات بعدم التكرار".

السنغال: ينبغي أن تقع مسؤولية التعويض على عاتق الجناة.

سلوفينيا: ينبغي اتساقه مع التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي، الذي يرسي الحد الأدنى من المعايير بشأن حقوق ضحايا الجنح ودعمهم وحمايتهم.

سري لانكا: محدد وفقاً للسياق الوطني.

عمان، ترينيداد وتوباغو: ينبغي تحديد من هي الجهة التي تعوض الضحايا.

الولايات المتحدة: إجراء تعديل لتصبح "تأخذ تدابير فعالة" وذكر تلك التدابير في التوصية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٢

لا: ٣

ردود أخرى: ١١

التعليقات

Keidanren (اليابان): لا ضرورة إلى إجراء موحد من حيث التعويض، حتى في التوصية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٨

لا: ١

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن يتيح أمام الدولة إمكانية إجراء البحوث بشأن القوانين والسياسات والممارسات التي قد تجعل الناس عرضة للعمل الجبري. وينبغي استبدال عبارة "تعويض" بعبارة "توفير سبل الانتصاف الفعالة، بما في ذلك إعادة التأهيل وتقديم التعويض المناسب وضمان عدم التكرار".

CGIL، UIL (إيطاليا): من شأن التركيز على البحوث والملاحقة أن يخفض أهمية الوقاية والحماية، ولكن تدابير من قبيل توفير المعلومات للمهاجرين وتدريبهم قد يكون له تأثير فعلي.

LBAS (لاتفيا)، CNTS (السنغال): ينبغي أن ينص على عملية تحقيق فعلية.

GEFONT (نيبال): في حال عدم توفير التعويض وسبل الانتصاف، فإنّ هذه الصكوك لا تسهم في تعزيز بيئة من العمل اللائق للعمال الخاضعين للعمل الجبري.

PWF (باكستان): ينبغي أن ينص على عقوبات.

AFL-CIO (الولايات المتحدة): ينبغي أن يركز على مسؤولية الحكومة للتصدي للأسباب الرئيسية للعمل الجبري، بما في ذلك الثغرات الهيكلية في قوانين الهجرة التي تزيد من استضعاف العمال المهاجرين.

الأمم المتحدة

OHCHR: ينبغي أن يشدد البروتوكول أيضاً على تجريم العمل الجبري بالإضافة إلى الحق في اللجوء إلى سبل انتصاف ناجعة، بما في ذلك التعويض. وقد يكون البروتوكول أكثر وضوحاً بشأن ضرورة تجاوز العقبات الإجرائية للسماح بالتحقيق والملاحقة والتعويضات.

السؤال ١٠ *هل ينبغي للبروتوكول المقترح أن ينص على أنه ينبغي لكل دولة عضو أن تضع وتنفذ على الصعيد الوطني سياسة وخطة عمل للقضاء على جميع أشكال العمل الجبري، تشملان المؤسسات الحكومية المعنية ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وتراعيان آراء المجموعات المعنية الأخرى؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٥٧

لا: ١٠

ردود أخرى: ٢٣

التعليقات

كندا، اليابان، النرويج، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة: ينبغي أن يرد هذا الحكم في التوصية.

شيلي، إثيوبيا: شريطة أن يحترم ذلك استقلالية الدول الأعضاء وسيادتها.

ألمانيا: الاتساق السياسي والتنسيق من خلال إرساء خطط عمل وطنية أمرٌ محبذ. وينبغي حذف الإشارة إلى منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل (انظر السؤال ٥).

لبنان: ينبغي للدول التي يحدث فيها العمل الجبري أن تضع خطة للقضاء على كافة أشكاله، بإشراك كافة المؤسسات العاملة في هذا المضمار، العامة منها والخاصة.

نيوزيلندا: ينبغي أن يكون مرناً بدلاً من أن يرسي اشتراطات محددة.

الاتحاد الروسي: ينبغي أن ينص البروتوكول على اتخاذ تدابير فعالة وسريعة من باب الاستعجال ووضع خطط عمل وطنية محددة زمنياً للقضاء على العمل الجبري، كما هي الحال في الاتفاقية رقم ١٨٢.

سويسرا: ينبغي أن تشمل البرامج الوطنية العمل الجبري والاتجار بالبشر سواء بسواء. وينبغي إشراك الشركاء الاجتماعيين.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٢

لا: ٣

ردود أخرى: ١١

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٨

لا: ١

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن ينص على تدابير سريعة وناجعة ومحددة زمنياً، مماثلة لتلك الواردة في الاتفاقية رقم ١٨٢. وينبغي أن تشمل "المجموعات المعنية الأخرى" المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية، بما فيها تلك التي تمثل الضحايا أو تلك المشاركة بنشاط في الوقاية من العمل الجبري.

CSN (كندا): ينبغي التأكيد على الدور الذي تضطلع به منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.

CGIL (إيطاليا): من المهم بمكان مراعاة الإثنية. ولا يبلّغ الأجانب على وجه الخصوص أي استغلال يتعرضون له خوفاً من ترحيلهم. وتتعاون وزارة العمل مع الشركاء الاجتماعيين وليس مع الجهات الفاعلة الأخرى من المجتمع المدني، مما قد يكون خطوة أفضل.

تعليق المكتب

جرى توحيد المسائل التي يشملها السؤالان ٩ و١٠ في حكم واحد يتضمن إعلاناً أساسياً للأهداف والتدابير الواجب اتخاذها، على أن تترك تفاصيل التطبيق على عاتق كل بلد. غير أنّ الأشخاص الخاضعين للعمل الجبري هم عمال، حتى ولو لم تنطبق قوانين العمل عليهم على نحو فعال، علماً أنّها ليست القوانين الوحيدة التي تنطبق في وضعهم. وتعالَج في التوصية المقترحة شواغل أكثر تفصيلاً. وتشير التعليقات التي أدلى بها عدد من منظمات العمال إلى أنه من المستصوب توسيع نطاق مشاركة "المجموعات المعنية الأخرى" لتتجاوز مجرد أخذ وجهات نظرها في الاعتبار.

السؤال ١١ *هل ينبغي للبروتوكول المقترح أن ينص على أنه ينبغي لكل دولة عضو أن تتخذ تدابير فعالة وشاملة لمنع جميع أشكال العمل الجبري، بما في ذلك عن طريق:*

(أ) تثقيف وإعلام عموم الناس من الجنسين ومن جميع الأعمار، بغية الحد من خطر وقوعهم ضحايا العمل الجبري؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٦٦

لا: ٤

ردود أخرى: ٢٠

التعليقات

كندا، الولايات المتحدة: في الفقرة الاستهلالية، وقف الجملة عند عبارة "العمل الجبري" ونقل ما تبقى منها إلى التوصية.

فنلندا: ينبغي مراعاة البروتوكول في المناهج الوطنية الأساسية مثلاً.

إيطاليا، المغرب: ينبغي أن تستهدف تدابير الوقاية من العمل الجبري كافة مجموعات العمال المستضعفين وأن تستند إلى التعليم والمعلومات واستثارة الوعي.

بولندا: قلة المعرفة بما يشكّل العمل الجبري وعدم القدرة على تحديد الممارسات التي تظهره هي إحدى أسباب قلة الكشف عنه.

السنغال: حذف عبارة "شاملة".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٦

لا: ٢

ردود أخرى: ٨

التعليقات

MEDEF (فرنسا): يمكن أن يكون لمنظمات أصحاب العمل دورٌ تضطلع به في تقديم برامج تربوية لأعضائها.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٩

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: تشكل الوقاية إحدى الثغرات الأساسية التي لم تتناولها الاتفاقية رقم ٢٩. والأحكام المتعلقة بالوقاية، في شكلها الحالي، محدودة وغير فعالة. ولا يمكن لاستثارة الوعي بحد ذاتها أن تحول دون حدوث العمل الجبري. وينبغي للوقاية أن تشمل تدابير موجهة لسوق العمل، من دون أن تقتصر على تلك المشار إليها في الأسئلة، وأن تشمل كذلك تجميع المعارف الموثوقة والردود الهادفة إلى تعزيز تكافؤ الفرص ومشاركة جميع العمال، رجالاً ونساءً، وتنظيم المجموعات المستضعفة وتمكينها، بما في ذلك في الاقتصاد غير المنظم وفي المجتمعات المعرضة للخطر، وحماية الأطفال. كما ينبغي لها أن ترتبط بالهجرة السليمة للعمال من خلال معالجة الثغرات الهيكلية في برامج الهجرة المؤقتة وتناول الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في توفير رصد أفضل لسلاسل التوريد من خلال السماح بالحرية النقابية والاضطلاع بمسؤولية الإجراءات التي يتخذها الموردون فيها.

CGIL، UIL (إيطاليا): ينبغي تحديث المعايير لتسهيل دخول المهاجرين إلى العمالة المشروعة ومكافحة العمالة غير المشروعة.

AFL-CIO (الولايات المتحدة): إضافة أنه ينبغي للدول الأعضاء "أن تتخذ تدابير لإرغام الشركات على اتخاذ خطوات ترمي إلى الوقاية من العمل الجبري والتصدي له من خلال مراعاة حقوق الإنسان على النحو الواجب لتحديد المخاطر وتجنب التعقيد في الأعمال التعسفية والتمكن من حلها بشكل مناسب إذا ما حصلت".

الأمم المتحدة

OHCHR: بالإضافة إلى ذلك، تحسين الحصول على التعليم الرسمي، لاسيما بالنسبة للأطفال، وتطوير الحملات الإعلامية بغية التوعية بالمخاطر المصاحبة للاتجار بالبشر، وضمان وضع قنوات منتظمة للهجرة تستجيب لاحتياجات سوق العمل في بلدان المقصد، وذلك لخفض الطلب على تسهيل الحراك غير المنظم والذي يكون في الغالب وراء الكثير من الممارسات التعسفية.

السؤال ١١ *(ب) توسيع نطاق تغطية قوانين العمل وتعزيز تطبيقها بما في ذلك في الاقتصاد غير المنظم؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٥٠

لا: ١٧

ردود أخرى: ٢٣

التعليقات

النمسا: عند عدم التمكن من إرساء علاقة استخدام، تبرز الحاجة إلى تدابير أخرى للوقاية من العمل الجبري. وتقع على عاتق أصحاب العمل مسؤولية ضمان ألا يكون الأشخاص العاملون في الاقتصاد غير المنظم معرضين للخطر وألا يشكلوا خطراً بالنسبة للآخرين.

البحرين: هناك سلطات أخرى مختصة بمتابعة حماية العاملين في الاقتصاد غير المنظم ومن الصعب أن تقوم وزارات العمل بهذا الدور. إنّ إضافة مثل هذا النص إلى البروتوكول قد يؤدي إلى إحجام العديد من الدول عن التصديق على البروتوكول.

جيبوتي: ينبغي أن ينطبق قانون العمل على القطاع غير المنظم وأن يوفر تغطية اجتماعية مناسبة للعمال المعنيين.

فرنسا: ينبغي ألا يساوي تعزيز حقوق العمال في الاقتصاد غير المنظم بين العمل الجبري والاقتصاد غير المنظم.

ألمانيا: إنّ القوانين المنطبقة على "الاقتصاد المنظم" تنطبق أصلاً على "الاقتصاد غير المنظم" ولكنها لم تدخل حيّز الإنفاذ. وفي حال طُبقت قوانين العمل على حالات العمل الجبري، هناك خطر من التسليم بالعمل الجبري على أنه عمالة عادية. وينبغي أن يكون الغرض من أحكام العمل الجبري الوقاية منه من خلال التهديد باتخاذ إجراءات عقابية بموجب قانون العقوبات وتعويض الضحايا من خلال القانون المدني.

لاتفيا: ينبغي ألا يشمل قانون العمل الاقتصاد غير المنظم، خوفاً من اتساع نطاق الاقتصاد غير المنظم.

مالي: ينبغي أن يكون اتساع نطاق تطبيق التشريع تدريجياً، مع التركيز على تعزيز تفتيش العمل.

بولندا: ينطوي العمل المنزلي على خطر محدد للعمل الجبري.

البرتغال: ينبغي أن ينص الصك على وجوب أن ينطبق قانون العمل الوطني على جميع العمال وكافة القطاعات الاقتصادية، من دون الإشارة إلى الاقتصاد المنظم أو غير المنظم. وينبغي أن ينص الصك على آليات قانونية تسمح بتحديد العمل الجبري ومعاقبة مرتكبيه، خارج الاقتصاد المنظم.

الاتحاد الروسي: ينبغي أن يؤكد البروتوكول من جديد على وجوب أن تشمل قوانين العمل جميع العمال، محليين كانوا أو مهاجرين، حاملين مستندات أم لا، عاملين في الاقتصاد المنظم أو غير المنظم.

ميانمار، سري لانكا: ينبغي توسيع نطاق التغطية تدريجياً.

سويسرا: غالباً ما ترسي تشريعات العمل شروط العمل اللائق، مستثنية بذلك اللجوء إلى العمل الجبري. ينبغي النظر في توسيع سلطات الشرطة لتشمل كافة الوسائل التي تلجأ إليها السلطات العامة.

المملكة المتحدة: ليس ضرورياً. الإبقاء على ذلك في التوصية.

الولايات المتحدة: في حال استبقائه، ينبغي نقله إلى التوصية وإضافة عبارة "حسب مقتضى الحال". وينبغي أن تُترك هذه المناقشة إلى لجنة المؤتمر المعنية بالاقتصاد غير المنظم.

أوروغواي: الاقتصاد غير المنظم هو الأكثر تأثراً وينبغي تغطيته.

أوزبكستان: من غير الممكن تطبيق تشريعات العمل في الاقتصاد غير المنظم، لذا ينبغي الإشارة إلى التطبيق المزدوج لقوانين العمل والتشريع المدني.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١١

لا: ٥

ردود أخرى: ١٠

التعليقات

ANDI (كولومبيا): إبقاء التركيز على العمل الجبري وعدم تحويل الانتباه إلى الاقتصاد غير المنظم.

EK (فنلندا): توسيع نطاق تطبيق التشريعات ليس الخيار الوحيد؛ وقد تشمل خيارات أخرى، مثلاً، الحوار الاجتماعي أو تعزيز الممارسات الجيدة.

UPS (سويسرا): إعادة الصياغة كما يلي: "تطبيق تشريع للعمل يكون مكيفاً مع مختلف الوقائع الوطنية، لاسيما في الاقتصاد غير المنظم."

ZFE (زامبيا): سيكون من الصعب جداً تطبيق قوانين العمل على الاقتصاد غير المنظم، حيث أنه لا توجد نُظم لمراقبة الامتثال لها.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٨

لا: ١

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحد: ينبغي توسيع نطاق تغطية قوانين العمل "لكي تنطبق على جميع العمال والقطاعات من دون تمييز لضمان مستويات ملائمة من الحماية للجميع".

CSN (كندا): ينبغي أن تطبق تشريعات العمل على نطاق واسع وأن تشمل كافة أنماط علاقات الاستخدام - بما في ذلك العمل في الاقتصاد غير المنظم - وأن تكون مكيفة مراعاة لعلاقة الاستخدام الثلاثية وعلاقات الاستخدام المستترة.

CGT (كولومبيا): ينبغي إدراج حماية فعالة للعاملين في مجال الجنس.

CGIL، UIL (إيطاليا): من الصعب تحديد العمل الجبري في الاقتصاد غير المنظم، باعتبار أنه مجزأ ومن الصعب جداً بلوغه.

CTM (المكسيك): في بعض البلدان، لا يشهد الاقتصاد ونظام التعليم تطوراً كافياً، مما يمهد الطريق أمام العمل غير المنظم.

GEFONT (نيبال)، PWF (باكستان): لا سيما في البلدان النامية، حيث أنّ غالبية السكان العاملين يتواجدون في الاقتصاد غير المنظم، بمن فيهم النساء العاملات في الزراعة وفي قطاعات الأعمال الصغيرة.

Nezavisnost (صربيا): ينبغي التشديد على السلطات القضائية والجسم القضائي، بما فيه محاكم العمل.

PERGAM (سلوفينيا): يمكن إدخال تدابير محاكاة الانتقال إلى الاقتصاد المنظم باعتبارها تدابير موازية.

الأمم المتحدة

OHCHR: ضمان تزويد المهاجرين، بمن فيهم النساء، بالمعلومات عن وجود قنوات منتظمة للهجرة وإمكانية الاستغلال، بما في ذلك العمل سداداً لدين، لا سيما في حالات محددة من الهجرة. وينبغي أن ينص أيضاً على ضمان تطبيق قوانين العمل على جميع العمال في الاقتصاد، بغض النظر عن القطاع أو وضع العامل في قانون الهجرة.

السؤال ١١ *(ج) حماية العمال، ولا سيما العمال المهاجرون، الذين يلجؤون إلى خدمات التعيين والتوظيف، من التجاوزات والممارسات الاحتيالية؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٦٦

لا: ٦

ردود أخرى: ١٨

التعليقات

كندا، النرويج، الولايات المتحدة: ينبغي أن يرد ذلك في التوصية.

شيلي، لاتفيا: ينبغي أن ينطبق على السكان عموماً.

كوت ديفوار، المغرب: العمال المهاجرون مستضعفون. ينبغي ألا يتوقف الإنفاذ على وضع العامل.

المكسيك: يفتقر معظم العمال إلى المعلومات، مما يجعلهم ضحايا للتجاوزات.

الاتحاد الروسي: ينبغي أن يُطلب من الدول الأعضاء اعتماد وإنفاذ تدابير صارمة لتنظيم وكالات الاستخدام والتوظيف، وحماية العمال المهاجرين من وضعهم الهش إزاء العمل الجبري، وتوفير آليات يمكن للعمال من خلالها أن يحددوا الجناة الذين يختارون العمال وأن يبلغوا عن التجاوزات في مجال التعيين.

اسبانيا: ينبغي التشديد على العمال المهاجرين في وضع سليم. ولا يحق للمهاجرين في وضع غير سليم أن يعملوا وبالتالي لا يمكنهم أن يلجأوا إلى خدمات التعيين والتوظيف.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٣

لا: ٣

ردود أخرى: ١٠

التعليقات

ZFE (زامبيا): ينبغي إرغام مزودي تلك الخدمات على تقديم قوائم سنوية بالأشخاص الذين يساعدون في تعيينهم وعلى تقديم عناوين أصحاب العمل المعنيين.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٧

لا: ١

ردود أخرى: ٤

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن يُطلب من الدول الأعضاء اعتماد وإنفاذ تدابير صارمة لتنظيم وكالات الاستخدام والتوظيف، وحماية العمال المهاجرين من وضعهم الهش إزاء العمل الجبري، وتوفير آليات يمكن للعمال من خلالها أن يحددوا الجناة الذين يختارون العمال وأن يبلغوا عن التجاوزات في مجال التعيين.

CSN (كندا): ينبغي فرض إطار يتلاءم والاتفاقية رقم ١٨١ على كافة وكالات الاستخدام الخاصة. وينبغي أن يستفيد العمال المهاجرون من تراخيص العمل المفتوحة التي لا ترتبط بصاحب عمل واحد.

CGIL، UIL (إيطاليا): لا يلجأ العمال إلى النقابات إلا في الحالات القصوى، والتفتيش نادر وغير فعال. ويكون الأمر أكثر سوءاً عندما لا تكون النقابات حرة.

CTM (المكسيك): لا تشمل اتفاقات التجارة الحرة أي أحكام بشأن حراك اليد العاملة، وبالتالي يُترك العمال المهاجرون لقدرهم عندما يحاولون عبور الحدود سعياً لفرص اقتصادية.

GEFONT (نيبال): العمال المهاجرون أكثر استضعافاً أمام العمل الجبري وأولئك الذين يأتون بواسطة وكالات الاستخدام يواجهون خطراً أكبر.

الأمم المتحدة

OHCHR: من شأن إجراءات واضحة وشفافة لاعتماد وكالات الاستخدام، وتعزيز دور ووظائف مفتشي العمل أن تعزز الحماية. ضمان أن تكون خدمات التعيين والتوظيف التي تضطلع بها الحكومات مراقبة ومسؤولة على النحو نفسه.

تعليق المكتب

إنّ مختلف النقاط المتعلقة بالحماية الواردة تحت السؤال ١١ مشمولة في مادة واحدة من البروتوكول المقترح، ومن ثم ترد بمزيد من التفصيل في التوصية المقترحة. وقد تم دمج جوهر السؤال ١٤ مع السؤال ١١(ب) بغية الحصول على مادة شاملة بشأن التشريع والإنفاذ. ولا توجد إحالة محددة إلى الاقتصادات المنظمة وغير المنظمة، وتنص الصكوك

المقترحة على وجوب تطبيق كل من التشريع والإنفاذ على جميع العمال وكافة قطاعات الاقتصاد - على أن يتم معالجة الوسائل التي تسمح بنقل عناصر الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم في أماكن أخرى خلال المؤتمر.

السؤال ١٢ *هل ينبغي للبروتوكول المقترح أن ينص على أنه ينبغي لكل دولة عضو أن تتخذ تدابير فعالة وشاملة من أجل التعرف على جميع ضحايا العمل الجبري وتحريرهم وحمايتهم ومساعدتهم على التعافي الكامل، مولية اهتماماً خاصاً إلى الأطفال والعمال المهاجرين والأشخاص الآخرين المعرضين للخطر؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٦٥

لا: ٥

ردود أخرى: ٢٠

التعليقات

كندا، السنغال، السويد: التوقف بعد عبارة "ضحايا العمل الجبري". قد تكون عبارة "التعافي الكامل" مثيرة للجدل، إذ أنّ معناها ليس واضحاً. إدراج التفاصيل في التوصية.

كوت ديفوار: ينبغي لكل دولة عضو أن تتخذ أيضاً تدابير وقائية وحمائية، بما في ذلك الرعاية الاجتماعية والطبية والنفسية للضحايا.

إثيوبيا: إعادة التأهيل هي أهم جزء في عملية التدخل، على الرغم من أنها مهملة.

قطر: تلغى كلمة "جميع".

الاتحاد الروسي: التعرف السريع على الضحايا شرط أساسي للسماح لهم بالحصول على الخدمات والمساعدة، وغير ذلك من الحقوق الواردة في البروتوكول. ينبغي إضافة عبارة "إعادة التأهيل" على كلمة "التعافي".

سلوفينيا: انظر السؤال ٩.

النرويج، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة: ينبغي أن تدرج في التوصية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٢

لا: ٣

ردود أخرى: ١١

التعليقات

CNP، CNES، MEDS (السنغال): حذف عبارة "وشاملة".

UPS (سويسرا): ينبغي أن تقرر السلطات الوطنية بشأن نطاق التطبيق مع الشركاء الاجتماعيين.

ZFE (زامبيا): قد يكون ذلك مكلفاً جداً.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٩

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن يفرض التعرف السريع والتحرير والحماية والمساعدة على التعافي الكامل. وينبغي إضافة عبارة "إعادة التأهيل" إلى عبارة "التعافي".

CSN (كندا): تتوقف قدرة التعرف على الضحايا على حصانتهم من الملاحقة، ليس فقط في نظر قوانين الهجرة بل أيضاً من حيث الجنح المرتكبة كنتيجة مباشرة تنبثق عن وضعهم.

NDWTUF (الهند): ينبغي للدولة العضو أن تضمن تمتع العمال بما لهم من حقوق الإنسان الأساسية وظروف العمل، سواء داخل البلد وعبر الحدود.

CGIL، UIL (إيطاليا): ينبغي تحديد التدابير الواجب اتخاذها. المعايير الوطنية والدولية وإنفاذها لم تكن ملائمة.

UGT (اسبانيا): إضافة إشارة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه نقابات العمال.

الأمم المتحدة

OHCHR: ينبغي ألا يكون للتدابير المعتمدة لمكافحة الاتجار تأثير سلبي على حقوق ضحايا الاتجار وكرامتهم. إضافة "لا يكون لديها أي تأثير على حقوق الإنسان بالنسبة لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين." وينبغي أن ينص البروتوكول المقترح على مسؤولية الدولة في التصرف على النحو الواجب لمكافحة الاتجار والتقصي عنه وملاحقة مرتكبيه ومساعدة وحماية الضحايا.

تعليق المكتب

لم تُدرج عبارة "حماية" في مشروع المادة ٣ لأنّ المادة ٢ تشمل الحماية بشكل عام. أضيفت إشارة إلى إعادة التأهيل. وكما هي الحال بالنسبة إلى الأحكام الأخرى، تم حذف الإشارة إلى مجموعات معينة تكون مشمولة، لحرية تقدير كل بلد حسب وضعه الخاص.

السؤال ١٣ *هل ينبغي للبروتوكول المقترح أن ينص على أنه ينبغي لكل دولة عضو أن تضمن حصول جميع ضحايا العمل الجبري على سبل الانتصاف القانونية الفعالة والمناسبة، بما في ذلك التعويض، بصرف النظر عن جنسيتهم؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٦٤

لا: ٥

ردود أخرى: ٢١

التعليقات

شيلي: شريطة ألا يكون لهم الحق بتعويض تلقائي من الدولة.

كوبا: النظر في أشكال أخرى من سبل الانتصاف.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: غالبية الضحايا غير ملمين بحقوقهم أو بكيفية تقديم شكوى ولا يتمتعون بالوسائل للمطالبة بحقوقهم، ويفضل بعضهم التزام الصمت.

إثيوبيا: من شأن ذلك أن يحمي حقوق الضحايا ويمكن أن يساعد على خفض أثر العمل الجبري.

جيبوتي، إريتريا، ألمانيا، المغرب، بولندا: لا ينبغي أن يتوقف على الجنسية.

كندا، النرويج، الولايات المتحدة: في توصية.

مالي: معظم الضحايا في علاقات استخدام مستترة ويخشون التبليغ عن وضعهم. الإحالة إلى "إعادة الإدماج".

بنما: ينبغي للدول الأعضاء أن تتعاون في مجال التعويض.

الولايات المتحدة: الإشارة إلى "سبل الانتصاف القانونية" واسعة جداً. وقد أدرج مجلس الإدارة هذا البند في جدول الأعمال لمعالجة "تدابير التعويض".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٢

لا: ٤

ردود أخرى: ١٠

التعليقات

ZFE (زامبيا): قد لا يكون من الممكن المطالبة بتعويض إلا إذا كان مرتكبو الجنحة المدانون ملزمين قانوناً.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٩

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

CGIL (إيطاليا): ينبغي تحديد أنّه يمكن مساعدة الضحايا من جانب نقابات العمال أو المجتمع المدني سواءً بسواء.

GEFONT (نيبال): ينبغي أن يكون للضحايا أو عائلاتهم والمنظمات المعنية الحق في التوجه إلى المحكمة مباشرة للمطالبة بتعويض وغير ذلك من سبل الانتصاف، بصرف النظر عن جنسيتهم وما إذا كانوا يحملون مستندات أم لا.

الأمم المتحدة

OHCHR: من المهم أيضاً السماح لضحايا العمل الجبري - بغض النظر عن جنسيتهم ووضعهم كمهاجرين- في البقاء في البلد طوال فترة الإجراءات الجنائية و المدنية أو الإدارية.

تعليق المكتب

كانت ردة الفعل إيجابية مع بعض التعليقات التي أبديت بشأن مفهوم التعويض، والذي يتم معالجته بالمزيد من التفاصيل في التوصية المقترحة. وبما أنّ السؤالين عالجا مسائل مرتبطة، فإنّ النقاط المشمولة في السؤال ١٥ عولجت في المادة المقترحة نفسها.

السؤال ١٤ *هل ينبغي للبروتوكول المقترح أن ينص على أنه ينبغي لكل دولة عضو أن تعزز دور تفتيش العمل فيما يتعلق بمنع العمل الجبري وإنفاذ القوانين واللوائح ذات الصلة، بالتعاون مع السلطات الأخرى؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٦٢

لا: ٧

ردود أخرى: ٢١

التعليقات

النمسا: مفتشية العمل مسؤولة حصرياً عن الإشراف على تطبيق التشريع بشأن حماية العمال. والعمل الجبري ليس من اختصاصها. وعند الشك في حدوث عمل جبري، يمكن أن يبلّغ مفتشو العمل السلطات المسؤولة.

كندا، النرويج، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة: بالنسبة للتوصية.

كوت ديفوار، جيبوتي، المغرب، السنغال: لا تُستغل قدرة مفتشي العمل على ضمان الوقاية من العمل الجبري استغلالاً كافياً. وهم يحتاجون إلى موارد بشرية ومادية وإلى التدريب. وينبغي أن تزودهم الأطر القانونية الوطنية بالسلطة الضرورية.

فرنسا: ينبغي تعزيز دور تفتيش العمل وكافة المؤسسات الأخرى التي يمكن أن تشارك في التحقيق في حالات العمل الجبري. وينبغي توسيع نطاق تفتيش العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم.

كوبا، ألمانيا: ينبغي للدول الأعضاء أن تحدد من هي السلطات المخولة مكافحة العمل الجبري.

إيطاليا: من الضروري إجراء تغيير ثقافي بشأن الوسائل المستخدمة في تفتيش العمل. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للعاملين في الاقتصاد غير المنظم وللعمال غير النظاميين في العمالة المنظمة.

مالي: ينبغي أيضاً إشراك إدارات الأمن والسلطات القضائية.

لاتفيا: ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للخبرة العملية وتدريب مفتشي العمل إلى جانب التعاون مع السلطات الأخرى والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية.

الاتحاد الروسي: ينبغي أن يكون التركيز على تعزيز دور وقدرات هيئات تفتيش العمل، بما في ذلك على وجه الخصوص رصد الاقتصاد غير المنظم. وهي تحتاج إلى ولاية صريحة وموارد مناسبة وتدريب.

اسبانيا: تشير الدراسة الاستقصائية العامة لعام ٢٠٠٦ إلى أنه، وفقاً للصكوك المتعلقة بتفتيش العمل، من الممكن تكليف مفتشي العمل بمهام أخرى، طالما أنها لا تتداخل مع مهامهم الأساسية.

السويد: إضافة عبارة "حيثما اقتضى الأمر".

سويسرا: انظر السؤال ١١(ب).

نيبال، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية: إنّ التفاعل والتشغيل المشترك مع مؤسسات الدولة الأخرى والمجتمع المدني ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل يعززان الإجراءات المتخذة ونطاقها على نحو يعتد به.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٤

لا: ٢

ردود أخرى: ١٠

التعليقات

ANDI (كولومبيا)، ZFE (زامبيا): بالنسبة للتوصية. ينبغي تعزيز تفتيش العمل. ينبغي لأي إجراء يتخذه مفتشو العمل بشأن العمل الجبري، أن يكون بالتنسيق مع مكتب المدعي العام وينبغي تعزيز قانون العقوبات في هذا المجال.

EK (فنلندا): ينبغي تقييمه في كل بلد. وينبغي عدم نسيان دور المسؤولين الآخرين، مثل رجال الشرطة وحراس الحدود.

MEDEF (فرنسا): تعزيز كافة المؤسسات العاملة في مجال مكافحة العمل الجبري.

CNP، CNES، MEDS (السنغال): إضافة عبارة "والموارد".

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٩

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: التركيز على دور وقدرة هيئات تفتيش العمل، بما في ذلك في الاقتصاد غير المنظم. ينبغي التوصية بتطوير نُهج محددة للتفتيش بالنسبة إلى المجموعات المستضعفة، بمن فيها العمال المنزليون. إضافة أنّه ينبغي ألا يكون لمفتشي العمل أي وظيفة أو دور فيما يتعلق بالإشراف على تطبيق في مجال الهجرة، تمشياً مع الاتفاقية رقم ٨١ الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

AFL-CIO (الولايات المتحدة): ينبغي التوصية بتطوير نُهج محددة للتفتيش بالنسبة إلى المجموعات المستضعفة، والاعتراف بضرورة أن تقوم هيئات حكومية أخرى ذات صلة، مثل السلطات الجزائية والمسؤولين عن الهجرة وحماية الطفولة والرفاه والجهاز القضائي، بتحسين قدرتهم على التعاون مع هيئات تفتيش العمل.

NDWTUF (الهند): ينبغي ألا يكون تفتيش العمل مجرد إجراء.

CTM (المكسيك): ينبغي إعداد القوانين لتنفيذها بشكل ملائم، بسبب وجود الكثير من الفساد والثغرات في القوانين.

UGT (اسبانيا): إضافة عبارة "مع التعاون مع المنظمات النقابية".

الأمم المتحدة

OHCHR: ينبغي تزويد المسؤولين عن إنفاذ القانون، بمن فيهم سلطات تفتيش العمل، بالسلطة والأدوات التي تمكنهم من التعرف على الضحايا بشكل ملائم. وينبغي إرساء إجراءات تفتيش استباقية تجنب اللجوء إلى الشكاوى. وينبغي الفصل التام بين مهام مفتشي العمل والمهام التي يضطلع بها المسؤولون في إدارات الهجرة.

تعليق المكتب

مدمج مع السؤال ١١(ب) في المادة ٢(ب) المقترحة.

السؤال ١٥ *هل ينبغي للبروتوكول المقترح أن يعالج موضوع حماية الضحايا من العقاب المحتمل على الجرائم التي أرغموا على ارتكابها نتيجة وضعهم في العمل الجبري؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٥٤

لا: ١٤

ردود أخرى: ٢٢

التعليقات

بنن: سوف تشجع الشكاوى وتساعد على إسناد المسؤوليات.

كندا: في التوصية. ينبغي أن تراعي الصياغة النص المتفق عليه أصلاً في صكوك دولية أخرى، مثل المادة ٢٦ من اتفاقية مكافحة الاتجار بالبشر، الصادرة عن مجلس أوروبا.

كولومبيا: تنشأ مشاكل كبيرة من حيث البراهين.

ألمانيا: ينبغي ترك الأمر لكل دولة. ومن الممكن الإشارة إلى إمكانية إعفاء ضحايا الاتجار بالبشر من الملاحقة الجنائية إذا ما ارتُكبت الجنحة في إطار عملية الاستغلال التي خضعوا لها، طالما أنّ ذلك يتمشى مع مبادئ النظام القانوني للدولة العضو المعنية.

اليابان: ليس بدون استثناءات أو بموجب إجراء موحد، بسبب الاختلافات في نُظم العدالة الجنائية في مختلف البلدان.

لاتفيا، ترينيداد وتوباغو: ينبغي معالجة كل حالة على حدة.

ماليزيا: ينبغي أن يتقيد جميع العمال الأجانب بالقوانين واللوائح ذات الصلة بالعمل.

موريشيوس: من شأن الإعفاء من الملاحقة والعقاب أن يشجعا الضحايا على الإفصاح عن نفسهم والتعاون مع سلطات إنفاذ القانون لاتخاذ إجراءات ضد الجناة.

ميانمار: تتضمن قوانين العقوبات أحكاماً محددة لحماية البريء بطرق مختلفة، وبالتالي من غير المحبذ التدخل في هذه القوانين.

النرويج: في التوصية. بموجب القانون النرويجي، يمكن أن تخفض المحكمة العقوبة عند ارتكاب الجنحة تحت الضغط أو الخطر المحتم. وفي بعض الحالات، لا يُعتبر الشخص مسؤولاً عن أعماله إذا قام بها تحت تأثير الضغط.

عمان، المملكة العربية السعودية: بما يتفق مع التشريعات الوطنية في كل بلد.

بولندا: ينبغي أن يتخذ ذلك شكل مبادئ توجيهية "مرنة". وترد الأحكام المفصلة في بروتوكول باليرمو.

السنغال: فقط في الحالات التي تكون فيها إجراءاتها مرتبطة مباشرة بوضع العمل الجبري.

المملكة المتحدة، الولايات المتحدة: من أجل التوصية. ينبغي التوضيح أنّ وضع ضحية العمل الجبري لا يحمي الأشخاص من مسؤولية اتخاذ إجراءات لم يكونوا مرغمين على اتخاذها.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ٩

لا: ٦

ردود أخرى: ١١

التعليقات

ANDI (كولومبيا): ينبغي عدم ذكر أسباب الإعفاء من المسؤولية الجنائية.

CNP، CNES، MEDS (السنغال): ينبغي معالجة هذه الحالات مع السلطات غير تلك المسؤولة عن تطبيق قانون العمل.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٣

لا: ٣

ردود أخرى: ٦

التعليقات

رد موحد: يتصرف الأشخاص الخاضعون للاتجار في انعدام للاستقلالية وتحت الضغط. وهم ليسوا مسؤولين عن ارتكاب جنحة وبالتالي ينبغي ألا يكونوا مسؤولين عن الأعمال غير القانونية التي ارتكبوها. وينطبق مبدأ "عدم إنزال العقوبة" على كافة الأعمال المرتبطة مباشرة بوضع العمل الجبري - وليس فقط "نتيجة" - بل أيضاً قبل وخلال وضع العمل الجبري.

CGIL، UIL (إيطاليا): إذا كانت الجنحة تتعلق بالهجرة غير المشروعة وما يتصل بها من مسائل، هناك قوانين تحمي من الاستغلال الجسيم. وفيما عدا ذلك، تتوقف الحماية على الجنح وعلى القاضي.

NDWTUF (الهند): بعض الأشخاص مرغمون على ارتكاب جرائم تحت التهديد والضغط.

GEFONT (نيبال): ينبغي افتراض أنّ الشخص تصرف تحت الضغط. غير أنه ينبغي إجراء تحليل دقيق وعدم طرح حل غير مشروط.

AFL-CIO (الولايات المتحدة): الإشارة إلى حماية الضحايا من عقاب محتمل على الجرائم التي أرغموا على ارتكابها نتيجة وضعهم في العمل الجبري والجرائم المرتبطة أو المرتكبة كنتيجة مباشرة لوضعهم في العمل الجبري، مثل الجنح المرتكبة في مجال الهجرة وحيازة أو استخدام وثائق سفر أو هوية مزورة والجنح المرتبطة بمشاركتهم في أعمال أخرى غير قانونية.

الأمم المتحدة

OHCHR: ينبغي تعزيز الحماية من خلال اقتراح عدم السجن أو الملاحقة أو العقاب بالنسبة لمرتكبي الجنح ذات الصلة بوضعهم، كما تنص عليه العديد من قرارات الأمم المتحدة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

تعليق المكتب

في حين هناك تسليم عام بأنّ مثل هذا الحكم عادل بشكل أساسي، من المسلم به أيضاً أنّه ينبغي تطبيقه على نحو حذر وروية. وترد المادة ٤(ب) المقترحة بمزيد من التفاصيل في التوصية.

السؤال ١٦ *هل ينبغي للبروتوكول المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتعاون مع بعضها البعض بغية القضاء على جميع أشكال العمل الجبري؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٦٧

لا: ٤

ردود أخرى: ١٩

التعليقات

كولومبيا، كوت ديفوار، إريتريا، إثيوبيا، فنلندا، غانا، لاتفيا، مالي، المكسيك، توغو، تركيا، أوروغواي: يطرح العمل الجبري، في شكله المعاصر، مشكلة عالمية ويتطلب ذلك تعاوناً دولياً للقضاء عليه. وسوف يسمح ذلك بحلول مشتركة من دون المساس بالتزامات كل دولة عضو.

اليابان، النرويج، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة: في التوصية.

نيبال: أيضاً من أجل تسهيل مسائل التعويض فيما بين البلدان.

الاتحاد الروسي: ينبغي أن يتم التعاون بين الدول الأعضاء من خلال اتفاقات متعددة أو إقليمية بغية معالجة مسألة العمل الجبري وتوفير حماية خاصة للعمال المهاجرين. وغالباً ما تكون الاتفاقات الثنائية ضعيفة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٥

لا: ١

ردود أخرى: ١٠

التعليقات

LBAS (لاتفيا): ينبغي التشديد على الطبيعة العابرة للحدود التي ترتديها حالات العمل الجبري.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٩

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: يدعو بروتوكول باليرمو الدول الأطراف إلى إرساء وتعزيز التعاون بين السلطات القضائية وتلك المسؤولة عن إنفاذ القوانين وتلك المعنية بالتنظيم المالي. وينبغي أن يستكمله بروتوكول منظمة العمل الدولية من خلال الدعوة إلى التعاون من حيث الممارسة بين هيئات تفتيش العمل وإدارات العمل، وذلك من خلال اتفاقات متعددة الجهات أو اتفاقات إقليمية للتصدي للعمل الجبري وتوفير حماية خاصة للعمال المهاجرين المعرضين على وجه الخصوص للعمل الجبري. غالباً ما تكون الاتفاقات الثنائية ضعيفة.

NDWTUF (الهند)، CGIL، UIL (إيطاليا): لا سيما فيما يتعلق بالاتجار بالبشر، وينبغي أن يشمل بلدان العبور وبلدان المنشأ.

PWF (باكستان): بمساعدة منظمة العمل الدولية.

الأمم المتحدة

OHCHR: يمكن أن يكون العمل الجبري جريمة عابرة للحدود، وبالتالي فإنّ التعاون الدولي والإقليمي يمكن أن يكون فعالاً في محاربة العمل الجبري. والاتفاقات الثنائية، بما فيها اتفاقات الترحيل والتعاون القضائي والآليات الرامية إلى تسهيل تبادل المعلومات بشأن الاتجار، هي أساسية لمكافحة الاتجار.

السؤال ١٧ *هل ينبغي للبروتوكول المقترح أن ينص على أنه ينبغي لكل دولة عضو أن تولي الاعتبار الواجب لتنفيذ أحكام البروتوكول بالطريقة المنصوص عليها في التوصية؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٥٢

لا: ١٧

ردود أخرى: ٢١

التعليقات

البحرين، إريتريا، قطر: غير ضروري.

إثيوبيا: لا بد من صك توجيهي؛ وإلا قد لا ينفَذ البروتوكول كما ينبغي.

كوبا، ألمانيا، اليابان، ماليزيا، مالي، نيوزيلندا، أوزبكستان، الإمارات العربية المتحدة: ينبغي ألا تفرض التوصية التزامات على الدول الأعضاء.

نيبال: ينبغي أن ترد في البروتوكول نفسه بعض الأحكام المهمة المرتبطة بالتنفيذ. وينبغي للتوصية أن تحدد الشروط والطرائق التي يمكن من خلالها أن تتعامل الدول الأعضاء مع الوقاية والحماية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ٨

لا: ٩

ردود أخرى: ٩

التعليقات

EK (فنلندا)، MEDEF (فرنسا)، SEV (اليونان): إنها محاولة لجعل التوصية أكثر إلزاماً مما هي عليه في العادة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٦

لا: ٢

ردود أخرى: ٤

التعليقات

CGIL، UIL (إيطاليا): الغرض من توصية بعينها هو توفير التوجيه للسياسة والتشريع والممارسة على المستوى الوطني.

AFL-CIO (الولايات المتحدة): إعادة الصياغة كما يلي: "ينبغي تنفيذ أحكام البروتوكول، وعند المستطاع، تنفيذها على النحو المنصوص عليه في التوصية".

تعليق المكتب

في حين أنّ الردود على هذا السؤال إيجابية بشكل عام، رأى بعض المجيبين أنها محاولة تهدف إلى أن تكون أكثر استصواباً مما هي عليه التوصية. وكما أشير إليه في الردود، الهدف من توصية بعينها هو توفير التوجيه بشأن كيفية تطبيق الاتفاقيات (بما فيها البروتوكولات)، ولكنها لا تحمل أية التزامات جوهرية. وتنص المادة ٦ من البروتوكول المقترح على أنه ينبغي تطبيقه تمشياً مع القوانين واللوائح المعتمدة على المستوى الوطني. والإشارة إلى التوصية مستنسخة عن المادة ٤(١) من اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢).

سؤال آخر

السؤال ١٨ *هل ينبغي للبروتوكول المقترح أن يتضمن حكماً يقر بأن الفترة الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاقية رقم ٢٩ قد استنفدت منذ زمن بعيد، ويلغي الأحكام الانتقالية الواردة في الفقرتين ٢ و٣ من المادة ١ وفي المواد من ٣ إلى ٢٤؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٦٣

لا: ٦

ردود أخرى: ٢١

التعليقات

جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، المغرب: ينبغي أن يعكس الواقع الراهن.

اليابان: لن يكون للتوصية تأثير قانوني بشأن تعديل الاتفاقية رقم ٢٩.

المكسيك: تشكل الأحكام الانتقالية إحدى الثغرات الواردة في الاتفاقية رقم ٢٩.

ميانمار: ينبغي تحديث الأحكام الانتقالية بدلاً من إلغائها.

نيبال: لا تزال المواد من ٣ إلى ٢٤ ملائمة.

النرويج، المملكة المتحدة: ينبغي استبقاء هذا الحكم في التوصية.

الولايات المتحدة: ينبغي الإشارة بوضوح إلى أنه لن يطرأ تغيير على أي من أحكام الاتفاقية رقم ٢٩.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٥

لا: ٢

ردود أخرى: ٩

التعليقات

MEDEF (فرنسا): إلغاء الأحكام البالية وسيلة أكثر شفافية لاعتماد صك ملائم مقارنة بمداخلة هيئات الإشراف.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٤

لا: ٤

ردود أخرى: ٤

التعليقات

رد موحد: لإبقاء مجموعة المعايير الدولية محدثة وإظهار أنّ منظمة العمل الدولية قادرة على تكييف معاييرها للاستجابة إلى التوجهات الجديدة ومواجهة التحديات المعاصرة.

CGIL، UIL (إيطاليا): من الأفضل تحديد ذلك بغية عدم التذرع بأي أسباب أو المحايلة على القانون.

GEFONT (نيبال): تبقى المواد من ٣ إلى ٢٤ ملائمة وينبغي تعزيزها.

تعليق المكتب

انظر تحت "ملاحظات عامة".

رابعاً - مضمون توصية مقترحة

السياسات وخطط العمل الوطنية

السؤال ١٩ *هل ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ أو تعزز هيئات تنسيق وطنية أو آليات مؤسسية أخرى، تشمل الوكالات الحكومية المعنية ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال فضلاً عن المجموعات المعنية الأخرى، لضمان تنفيذ ورصد وتقييم السياسات وخطط العمل الوطنية الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العمل الجبري؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٢

لا: ٣

ردود أخرى: ٥

التعليقات

جمهورية الكونغو الديمقراطية: استحداث هيكليات إقليمية لتبادل المعلومات.

استونيا، اليابان، هولندا: لكل دولة عضو أن تقرر ذلك.

إثيوبيا، إيطاليا: مثل هذا التدبير يستلزم مشاركة مختلف الجهات الفاعلة في ترويج التعاون وتبادل المعلومات.

ألمانيا، قيرغيزستان، المغرب: الاتساق والتنسيق على المستوى الوطني مهمان.

ألمانيا: ينبغي حذف الإشارة إلى منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل (انظر السؤالين ٥ و١١(ب)).

نيوزيلندا: استخدام الآليات القائمة.

الاتحاد الروسي: ينبغي أن تكون الهيئات أو المؤسسات ممولة على نحو مناسب. من الممكن إشراك المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية في تصميمها وتشغيلها.

سويسرا: انظر السؤال ١٠.

نيبال، توغو، تركيا: الحوار الاجتماعي مهم.

الولايات المتحدة: إضافة عبارة "وضع" قبل "تنفيذ" وعبارة "حسب مقتضى الحال" في نهاية الجملة.

زمبابوي: التشديد على تحسين قدرات المؤسسات القائمة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٥

لا: ٢

ردود أخرى: ٩

التعليقات

CNI (البرازيل): ينبغي إشراك جميع الشركاء الاجتماعيين وترك القرار النهائي إلى كل بلد.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٩

لا: صفر

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تكون الآليات ممولة على نحو مناسب. من الممكن إشراك المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية في تصميم تلك الآليات وتشغيلها.

NDWTUF (الهند)، CGIL، UIL (إيطاليا)، UGT (اسبانيا): من المهم مشاركة الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني بسبب صعوبة تحديد العمل الجبري في الاقتصاد غير المنظم.

الأمم المتحدة

OHCHR: ينبغي تشجيع المنظمات غير الحكومية للمشاركة في رصد وتقييم التدابير المتخذة لمكافحة الاتجار من حيث احترامها لحقوق الإنسان، وتزويد السلطات بالمعلومات عن الاتجار. ومن المهم تعزيز التعاون بين الهيئات القضائية والتشريعية والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والمجتمع المدني بغية وضع تشريعات وسياسات لمكافحة الاتجار واعتمادها وتنفيذها.

UNODC: كما ذكر آنفاً، قد ترغب منظمة العمل الدولية في المداولة بشأن كيفية مراعاة وتجنب ازدواجية السياسات وخطط العمل الوطنية القائمة.

تعليق المكتب

ترد في الفقرة ١ من التوصية المقترحة أحكام المادة ١ من البروتوكول المقترح بمزيد من التفصيل.

السؤال ٢٠ *هل ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تجمع وتحلل وتتيح على نحو منتظم معلومات وبيانات إحصائية مفصلة ومصنفة بحسب الجنس والسن بشأن طبيعة العمل الجبري ومداه؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٠

لا: ٥

ردود أخرى: ٥

التعليقات

النمسا، ألمانيا: من الصعب تجميع المعلومات.

كوت ديفوار، استونيا، جمهورية إيران الإسلامية، موريشيوس، بولندا، سويسرا: ينبغي وضع منهجية ملائمة. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن توفر التوجيه لمقارنة البيانات فيما بين البلدان.

فنلندا، قيرغيزستان: بغية التمكن من استهداف الموارد الرامية إلى توفير الوقاية.

إندونيسيا: ينبغي تحديد خصائص العمل الجبري ومستواه تمشياً مع النظام والبنى التحتية الخاصة بكل بلد.

هولندا: ينبغي أن تشمل البيانات أيضاً بلد المنشأ. وينبغي أن تكون البيانات التي تطلبها منظمة العمل الدولية متسقة مع البيانات التي يطلبها مكتب الإحصاءات الأوروبي (Eurostat) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن الاتجار بالبشر.

الاتحاد الروسي: ينبغي تصنيف البيانات حسب قطاع النشاط الاقتصادي والمجال الجغرافي والإثنية والجنسية ووضع المعنيين كمهاجرين. وينبغي تجميع البيانات على نحو يحترم الحق في الخصوصية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٦

لا: ٢

ردود أخرى: ٨

التعليقات

CNI (البرازيل): تساعد الإحصاءات على توجيه السياسة العامة.

MEDEF (فرنسا): هذه البيانات مهمة للوقاية. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تؤدي دوراً رائداً في نشر تلك البيانات.

FEDECAMARAS (جمهورية فنزويلا البوليفارية): بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

العمال

مجموع عدد الردود: ١٢

نعم: ٩

لا: صفر

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحد: ينبغي تصنيف البيانات حسب قطاع النشاط الاقتصادي والمجال الجغرافي والإثنية والجنسية ووضع المعنيين كمهاجرين. وينبغي تجميع البيانات على نحو يحترم حق الفرد في الخصوصية، على أن تبقى البيانات مجمعة بشكل لا يفصح عن هوية فرادى الضحايا.

PWF (باكستان): ينبغي نشرها على جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

الأمم المتحدة

OHCHR: تجميع المعلومات وتصنيف البيانات حسب العمر ونوع الجنس والإثنية وقطاع العمل ووضع الهجرة، إلى جانب خصائص أخرى، أمر مهم بالنسبة لأي إجراء يرمي إلى مكافحة الاتجار بالبشر. ومن شأن إجراء بحوث ذات نوعية عن هذا الموضوع من دون إثارة الصدمات التي تعرض لها الضحايا من جديد، أن يساعد على تحديد أنماط الاتجار. وينبغي ضمان الامتثال للقواعد الدولية بشأن حماية البيانات والحق في الخصوصية امتثالاً صارماً، وإرساء هيكليات حمائية بين جمع البيانات لأغراض مكافحة العمل الجبري وعمليات رصد الهجرة.

تعليق المكتب

تضيف الفقرة ٢ من التوصية المقترحة إحالة إلى خصائص غير نوع الجنس والسن، إلى جانب حكم بشأن حماية البيانات الخاصة.

الوقاية

السؤال ٢١ *هل ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير وقائية تشمل ما يلي:*

(أ) حملات توعية محددة الأهداف لمجموعات السكان الأكثر عرضة للخطر، لإعلامهم بأمور منها حقوقهم ومسؤولياتهم كعمال، وطريقة حماية أنفسهم من ممارسات التوظيف أو الاستخدام الاحتيالية أو التعسفية وكيفية الحصول على المساعدة في حالة الضرورة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٧

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

استونيا، إريتريا: استهداف المجموعات الأكثر عرضة للخطر.

فرنسا: ينبغي أن تندرج هذه الحملات ضمن سياق أوسع نطاقاً، مع التشديد على حقوق الإنسان الأساسية والاتفاقيات الثماني لمنظمة العمل الدولية التي تكرسها.

ألمانيا: انظر السؤالين ٥ و١١(ب).

الهند: ينبغي أن تتناول الاستراتيجيات الأسباب الرئيسية، ويتطلب ذلك نهجاً متكاملاً طويل الأجل. وينبغي للجهود المبذولة في مجال الوقاية أن تعترف بالأبعاد الاجتماعية للعمل سداداً لدين ومعالجة هذه المشكلة من خلال توعية عموم الناس وتعريفهم بحقوقهم وتعليم الكبار وتنظيم العمال وتوليد الدخل وتطوير المهارات المهنية.

اندونيسيا: فيما يتعلق بمسائل العمال المهاجرين، من المتوقع أن يشارك كل بلد في تعزيز التنسيق من خلال اتفاقات ثنائية أو إقليمية أو متعددة.

مالي: لاسيما فيما يتعلق بالعاملين في الاقتصاد غير المنظم والعمال المهاجرين والعمال المنزليين، الذين هم أكثر عرضة للعمل الجبري.

الجبل الأسود: ينبغي دعم إمكانية تنظيم المجموعات المستضعفة في غير نقابات العمال، يكون لها هذا الهدف الأساسي.

نيوزيلندا: إضافة عبارة "تشجيع الدول الأعضاء على" بعد "على أنه ينبغي"، بما أنها توصية.

بولندا: تشمل كلاً من المحليين والعمال المهاجرين لأسباب اقتصادية في بلد المنشأ.

الاتحاد الروسي: ينبغي أن تشمل التوعية كيف يمكن للعمال تنظيم وتمكين أنفسهم للتصدي للعمل الجبري.

السويد: حتى تتسم حالات الاتجار العابر للحدود بالفعالية، ينبغي أن تتضمن الحملات المعدة تركيزاً كبيراً على التعاون بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

الولايات المتحدة: إضافة عبارة "على أن تحدد في سياق كل بلد". تقدم الحكومة مقترحاً مفصلاً عن هيكلية قسم "الوقاية" التي يستهل في مطلعه تغطية المسائل العامة، تتبعه قائمة من الخيارات يمكن للدول الأعضاء اعتمادها للوقاية من العمل الجبري.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٩

لا: صفر

ردود أخرى: ٧

التعليقات

CNI (البرازيل): مهم جداً، ولكن يعود إلى كل دولة عضو أن تقرر ذلك.

MEDEF (فرنسا): إدراج المعلومات في المناهج الدراسية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٩

لا: صفر

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تشمل التوعية الوسائل التي يمكن من خلالها للعمال أن ينظموا ويمكنوا أنفسهم، على أن تستهدف المجموعات الأكثر تعرضاً.

CSN (كندا)، GEFONT (نيبال)، UGT (اسبانيا): ينبغي أيضاً توسيع الحملات الإعلامية لتشمل المنشآت وغيرها من الجهات المستخدمة للعمل الجبري والجمهور الأعم.

CGIL، UIL (إيطاليا): ينبغي أيضاً أن تضمن أنّ قوانين الهجرة ليست صارمة كثيراً، وإلا ستصب في نهاية الأمر في صالح أولئك الذين يلجأون إلى الاتجار بالبشر.

CTM (المكسيك): هذه الخطوة ضرورية لسد الثغرات التي تكون أحياناً نتيجة انعدام التنظيم وتسمح لبعض أصحاب العمل والوسطاء في سوق العمل أن يجمعوا ثروات طائلة على حساب الفقراء.

PWF (باكستان): ينبغي مساعدة منظمات العمال في تنظيم هذه المجموعات.

AFL-CIO (الولايات المتحدة): معالجة الأسباب الرئيسية من خلال إجراءات الهجرة السليمة ورصد سلاسل التوريد.

الأمم المتحدة

OHCHR: تمكين الأشخاص المستضعفين من خلال ضمان حقوق الإنسان، من شأنه أن يحد من خطر وقوع هؤلاء الأشخاص ضحايا الاتجار. ومن الممكن معالجة مسألة الفقر وانعدام المساواة من خلال توفير فرص محسنة للتعليم، لاسيما لصالح النساء والأطفال، وتحسين الحصول على التسليفات وغيرها من الموارد المالية، واتخاذ التدابير القانونية والاجتماعية التي تضمن الحقوق في العمالة والعمل اللائق. ومن الممكن التصدي للتمييز والعنف ضد النساء، لاسيما في بلدان المنشأ. ويمكن الحد من استضعاف الأطفال باتخاذ مجموعة من التدابير. وفيما يتعلق بالمهاجرين والعمال المهاجرين، ينبغي ضمان وصولهم إلى المساعدة القنصلية. كما ينبغي أن يكون بمستطاع المهاجرين الاستفادة من الملاجئ المخصصة لضحايا العنف، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

UNODC: بالنسبة إلى السؤالين ٢١ و٢٢، قد ترغب منظمة العمل الدولية في مناقشة نظم الرعاية وسوء استخدامها، الأمر الذي يجعل العامل مرتبطاً بصاحب عمل أو ملزماً به.

السؤال ٢١ *(ب) برامج التدريب على المهارات لمجموعات السكان المعرضين للخطر لزيادة قابليتهم للاستخدام وقدرتهم على كسب الدخل وتقديم التوجيه للعمال المهاجرين قبل مغادرة الوطن لإعدادهم للعمل في الخارج؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٧٥

لا: ١٣

ردود أخرى: ٢

التعليقات

شيلي: ينبغي ألا تتسبب هذه البرامج بتمييز ضد ما تبقى من السكان.

بنن، كوت ديفوار: يمكن أن تزود هذه البرامج العمال المهاجرين بأدوات تسمح لهم بالتفاوض بشأن ظروف عملهم وتسهيل اندماجهم في البلدان التي تستقبلهم.

إريتريا: العمال غير الماهرين هم الأكثر عرضة للعمل الجبري.

استونيا: قد لا تكون هذه البرامج مجدية من حيث التكلفة وقد لا تصل إلى الأشخاص الذين ينتمون إلى المجموعات الأكثر عرضة.

اندونيسيا: من شأن تحديد المجموعات المستضعفة أن يعزز التعاون بين البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة، كما ينبغي تعزيز قدرات تفتيش العمل في كل منها.

هولندا: قد يحد ذلك من العامل المحفز على الهجرة فيما يتعلق بمجموعات السكان الأكثر عرضة.

عمان: من الأفضل تقسيم النص أعلاه إلى فقرتين: الأولى، تنظيم المسؤوليات تجاه العمالة المهاجرة، وأخرى بين دول الإرسال ودول الاستقبال.

بولندا: ليس من الضروري تنظيم دورات قبل المغادرة؛ يكفي تنظيم حملات إعلامية على نحو سليم وضمان الوصول إلى المنظمات أو المؤسسات التي تقدم هذا النوع من المشورة وتعزيز الخدمات الاستشارية.

الاتحاد الروسي: ينبغي أن تركز برامج التعليم والتدريب على المجالات التي يكون فيها الطلب على اليد العاملة غير مستوفى أو في تزايد مستمر، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

الولايات المتحدة: ينبغي إدراج مثل هذه التدابير واسعة النطاق في الديباجة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٨

لا: ١

ردود أخرى: ٧

التعليقات

CNI (البرازيل): ينبغي أن يكون التدريب على المهارات متاحاً أمام الجميع. وتقديم التوجيه قبل مغادرة الوطن أمر صعب.
ANDI (كولومبيا): من غير الواضح كيفية تحديد "مجموعات السكان المعرضين للخطر"، رغم أهمية ذلك.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٧

لا: صفر

ردود أخرى: ٥

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تركز برامج التعليم والتدريب على المجالات التي يكون فيها الطلب على اليد العاملة غير مستوفى أو في تزايد مستمر، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، وينبغي أن تكون مكيفة مع الاحتياجات.
CSN (كندا): ينبغي أيضاً الإشارة إلى أن تقبل البلدان المستقبلة المهارات المكتسبة في بلد المنشأ.
CGIL، UIL (إيطاليا): ينبغي أيضاً تدريب الأشخاص الذين يكافحون العمل الجبري.

KSBSI (اندونيسيا): ينبغي أن تكون زيادة توعية العمال بحقوقهم جزءاً من التدريب على المهارات، كما ينبغي إشراك نقابات العمال.

AFL-CIO (الولايات المتحدة): إعادة صياغة الجملة كما يلي: "... بغية تدريب مجموعات السكان المعرضين للخطر لإيجاد عمل في المجالات التي يكون فيها الطلب على اليد العاملة غير مستوفى أو في تزايد مستمر، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، على أن تكون هذه البرامج مكيفة مع الاحتياجات ...".

الأمم المتحدة

OHCHR: ضمان أن تحترم برامج تقديم التوجيه قبل مغادرة الوطن حقوق الإنسان وكرامة جميع العمال المهاجرين وعدم التدخل في الحق في الحرية والأمن وحرية التنقل.

السؤال ٢١ *(ج) برامج لمكافحة التمييز الذي يزيد من حدة استضعاف فئات معينة من العمال المعرضين للعمل الجبري، بمن فيهم النساء والأطفال والمهاجرون والشعوب الأصلية والأقليات الإثنية والأشخاص المعوقون؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٤

لا: ٢

ردود أخرى: ٤

التعليقات

شيلي: من دون تجاهل ما تبقى من السكان.

كوبا، لاتفيا: فيما يتعلق بالأطفال، تكمن الوسيلة الأكثر نجاعة في القضاء على عمل الأطفال.

فنلندا: من المهم مراعاة نوع الجنس. وينبغي إجراء تحليل للمخاطر بالنسبة لكل بلد.

ألمانيا: حذف عبارة "من العمال".

اندونيسيا: من المهم تحديد المجموعات المستضعفة.

لبنان: إضافة الأقليات الدينية.

هولندا: ينبغي نقل الالتزام العام في مكافحة التمييز إلى الديباجة.

الاتحاد الروسي، السنغال: إدماج العمال المنزليين.

كندا، الولايات المتحدة: ينبغي أن يدرج ذلك في مطلع بداية القسم المعنون "الوقاية".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٩

لا: صفر

ردود أخرى: ٧

التعليقات

CNI (البرازيل): هذا أمر مهم، ولكن ينبغي عدم فرض شكل هذه البرامج.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٨

لا: صفر

ردود أخرى: ٤

التعليقات

رد موحد: ينبغي إدماج العمال المنزليين.

CSN (كندا)، CGT (كولومبيا): ينبغي خفض الطلب على الخدمات الجنسية بتجريم الجناة وحماية ضحايا الدعارة.

GEFONT (نيبال): ينبغي عدم استثناء العمال الخارجيين أو المنفصلين.

AFL-CIO (الولايات المتحدة): من المهم الاعتراف بأنّ الرجال والصبيان يتأثرون كذلك بالعمل الجبري وبالاتجار بالبشر.

الأمم المتحدة

OHCHR: من المهم معالجة مسألة مشاركة أو تواطؤ القطاع العام في الاتجار بالبشر.

السؤال ٢١ *(د) برامج لتعزيز الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية ولدعم تنظيم المجموعات المعرضة للخطر في نقابات عمالية وغيرها من المنظمات ذات الصلة؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٧٢

لا: ٩

ردود أخرى: ٩

التعليقات

كندا: هذه أمثلة عن تدابير تهدف إلى القضاء على العمل الجبري.

كوبا، سويسرا: قد لا تكون ذات صلة بالاتفاقية رقم ٢٩.

إريتريا: يمكن أن تؤدي منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل دوراً مهماً في القضاء على العمل الجبري.

إيطاليا، المملكة المتحدة: من المهم أن يكون هناك تعاون بين منظمات المجتمع المدني ومنظمات العمال.

الاتحاد الروسي: ينبغي إدراج ذلك في البروتوكول، نظراً للطبيعة الأساسية للحرية النقابية والمفاوضة الجماعية. يُقترح إضافة ما يلي: هذه البرامج "... تطبق على نحو فعال من دون تمييز".

سلوفينيا: اتباع صياغة الاتفاقية رقم ٩٨، لاسيما المادة ٤ منها.

الولايات المتحدة: نوافق، ولكن في مطلع يرد في بداية القسم المعنون "الوقاية".

أوروغواي: تبيّن أنّ ذلك هو إحدى التدابير الأكثر فعالية للقضاء على العمل الجبري.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٠

لا: ١٠

ردود أخرى: ٦

التعليقات

Keidanren (اليابان): من غير الواضح أن يعود ذلك بنتيجة في القضاء على العمل الجبري. وينبغي توخي الحذر في دعم مجموعات محددة داخل نقابات العمال، من دون التطرق إلى المجموعات الأخرى على قدم المساواة.

ANDI (كولومبيا)، EK (فنلندا)، SEV (اليونان)، NHO (النرويج)، UPS (سويسرا): ليست بهذه الأهمية فيما يتعلق بالقضاء على العمل الجبري.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٦

لا: ١

ردود أخرى: ٥

التعليقات

رد موحد: ينبغي إدراج هذا المقترح في البروتوكول. يُقترح إضافة ما يلي: الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية "... يجري إنفاذها على نحو فعال من دون تمييز".

CSA، MTCB (بنن): من شأن تعزيز قدرة القادة النقابيين أن يسهّل الأمور.

GEFONT (نيبال): قد يكون من الضروري أن تقدم الدولة العضو المساعدة في هذا الصدد.

PERGAM (سلوفينيا): بما أنّ المجموعات المعرضة للخطر غالباً ما تعمل في أسوأ ظروف ممكنة، وهي تعتمد كثيراً على صاحب عملها وتخشى الاتصال بالسلطات، من الصعب تنظيمها أو حتى الاتصال بها.

AFL-CIO (الولايات المتحدة): تشكل القيود المتعلقة بالحرية النقابية مؤشراً رئيسياً للعمل الجبري.

الأمم المتحدة

OHCHR: هذا الحق متاح للجميع. ينبغي تمكين جميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، من حيث القانون والممارسة، على إنشاء نقابات عمالية والانضمام إليها وأشكال أخرى من الجمعيات ذات الصلة.

السؤال ٢١ *(هـ) تدابير كفيلة بأن تضمن أن القوانين واللوائح الوطنية المتصلة بعلاقة الاستخدام منفذة بفعالية وأن ظروف وشروط الاستخدام محددة في عقد استخدام مكتوب بلغة يفهمها العامل؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٧٣

لا: ١٠

ردود أخرى: ٧

التعليقات

البحرين: هناك مسؤولية مشتركة بين دول الإرسال والاستقبال في أن تتولى توعية مواطنيها قبل سفرهم بالقوانين واللوائح المتصلة بعلاقة الاستخدام.

بوتسوانا: ينبغي أن تتضمن التشريعات الوطنية أو السياسات أحكاماً في هذا الصدد.

كندا، كولومبيا، الولايات المتحدة: حذف عبارة "مكتوب".

شيلي: ينبغي للعمال الذين يقررون الذهاب إلى بلد آخر للعمل، أن يعرفوا على الأقل لغة ذلك البلد، باستثناء الحالات الأكثر تعقيداً مثل وضع اللاجئين.

فنلندا، السويد: ينبغي صياغة عقود الاستخدام بشكل يفهم الأجير مضمونه. وينبغي لكل من صاحب العمل والأجير أن يعرفا حقوق وواجبات كل منهما، لاسيما بالنسبة للمهاجرين. وينبغي ألا ينطبق هذا الاشتراط على الاتفاقات الجماعية.

ألمانيا: انظر السؤالين ٥ و١١(ب).

لاتفيا: تقع على عاتق صاحب العمل مسؤولية أن يفهم العمال شروط استخدامهم.

لبنان: الدليل الإرشادي ضرورة لكل إنسان مهاجر للعمل حتى يطلع على القوانين والأنظمة في البلد الذي سيعمل فيه وحتى إن عمل في بلده الأصلي.

نيبال: ينبغي للدولة العضو أن تعد تشريعات تطبق في الاقتصاد غير المنظم وأن تضمن تنفيذها على نحو فعال.

هولندا: لا تكون الحكومات مسؤولة إلا عن إنفاذ هذه التدابير، في حين أنّ أصحاب العمل مسؤولون عن شروط وظروف الاستخدام.

الاتحاد الروسي: تتسم هذه التدابير بأهمية خاصة بالنسبة إلى العمال المهاجرين، الذين ينبغي أن يتمتعوا بعلاقة استخدام معترف بها قانوناً مع صاحب عمل محدد وشرعي في البلد الذي يجري فيه العمل.

السنغال: قد يكون من الأسهل توفير المساعدة إلى العمال، حتى يفهموا العقود.

زمبابوي: ينبغي أن تكون العقود مكتوبة بلغة محكية في البلد.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١١

لا: ٩

ردود أخرى: ٦

التعليقات

WKO (النمسا): يمكن أن يتكبّد صاحب العمل التكاليف.
CNP، CNES، MEDS (السنغال): ليست العقود مكتوبة على الدوام.
ANDI (كولومبيا): ينبغي ألا تتناول التوصية مسألة الاشتراطات الرسمية بالنسبة لصلاحية العقود.
ZFE (زامبيا): إنها الممارسة الشائعة في معظم البلدان.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٥

لا: ١

ردود أخرى: ٦

التعليقات

رد موحد: هذه المسألة مهمة بشكل خاص بالنسبة إلى العمال المهاجرين، لاسيما عندما يكون تعيين هؤلاء العمال على يد طرف ثالث غير معترف به قانوناً كصاحب عمل في البلد الذي يؤدى فيه العمل. ويستند تطبيق قانون العمل أو الاستخدام إلى الاعتراف بعلاقة الاستخدام. وينبغي أن يكون صاحب العمل قابلاً للتحديد ومعترف به قانوناً بهذه الصفة في البلد الذي يؤدى فيه العمل.

CSN (كندا): ويفترض ذلك مسبقاً تفتيش عمل أكثر دقة.

SAK (فنلندا): ينبغي صياغة عقود الاستخدام على الدوام في اللغة الأم للأجير. وفي حال ترجمة العقد، فإنّ العقد المكتوب بلغة الأجير هو النص ذو الحجة.

CGIL، UIL (إيطاليا): ينبغي إدراج ذلك في البروتوكول والتوصية على حد سواء.

AFL-CIO (الولايات المتحدة): ينبغي أن يشير البروتوكول إلى مسؤولية الدول الأعضاء في حماية الأفراد من انتهاكات الشركات لحقوق الإنسان.

السؤال ٢١ *(و) سياسات متسقة للعمالة ولهجرة اليد العاملة، تتصدى للمخاطر التي تواجهها مجموعات محددة من العمال المهاجرين، بمن فيهم المهاجرون في وضع غير نظامي؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٧٥

لا: ١٠

ردود أخرى: ٥

التعليقات

بوتسوانا: أحياناً، لا تشير السياسات أو القوانين الوطنية إلى هذه الصلة.

كندا، الولايات المتحدة: من غير الواضح كيف لذلك أن يشكل إجراءً وقائياً.

إريتريا: من غير المنصف الضغط على البلدان المستقبلة لوضع سياسات تعنى بهجرة اليد العاملة تتصدى للمخاطر التي يواجهها العمال المهاجرون في وضع غير نظامي.

استونيا: ينبغي عدم حرمان شخص مستخدَم بشكل غير قانوني من حق الدخول أو الإقامة أو الدخول إلى سوق العمل أو الحصول على أجر أو الاستفادة من إعانات الضمان الاجتماعي أو الرسوم المتعلقة بعمله والتي يدفعها صاحب العمل.

ألمانيا: نعم، إذا كان السؤال يهدف إلى التدابير المتخذة ضد العمل غير القانوني أو الاستغلالي كما تنص عليه المبادئ التوجيهية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، ولكنّ سياسة هجرة اليد العاملة تقوم على فوائد البلد الناجمة عن سياسته المنتظمة في سوق العمل.

لبنان: حذف جملة "المهاجرون في وضع غير نظامي" حتى لا يشجع على الهجرة غير النظامية وفي حال حذفها يمكن الموافقة على ما ورد.

المغرب: ينبغي أن تراعي هذه السياسات جميع أبعاد المشكلة وأن تكون قادرة على تحسين إدارة الهجرة على كافة المستويات: تلبية الاحتياجات الأساسية (العمالة، الصحة، التعليم ...) وحماية المهاجرين من أي تعسف، وعند الضرورة، مساعدتهم على العودة.

هولندا: ينبغي أن تسهم سياسات هجرة اليد العاملة في الحفاظ على حقوق جميع العمال المهاجرين على المستوى نفسه.

بولندا: ينبغي لسياسة العمالة أن تدعم الحوار الاجتماعي وأن تكشف في وقت مبكر عن المسائل المرتبطة بعدم احترام حقوق العمال وحلها، بما في ذلك في الحالات التي تكون فيها هذه المشاكل متعلقة بالعمل الجبري.

الاتحاد الروسي: ينبغي أن تكون الإشارة إلى سياسات العمل والهجرة مرتبطة بإطار حقوق الإنسان. ونقترح الصيغة التالية: "سياسات متسقة للعمالة ولهجرة اليد العاملة، تحترم وتحمي حقوق الإنسان لجميع العمال، بغض النظر عن وضعهم ومن دون تمييز، وتتصدى للمخاطر التي تواجهها مجموعات محددة من العمال المهاجرين، بمن فيهم في وضع غير نظامي".

سلوفينيا، اسبانيا: ليس هذا بالمكان المناسب لاستعراض سياسات العمالة والهجرة، لاسيما فيما يتعلق بالمهاجرين في وضع غير نظامي.

أوروغواي: لا يوجد اختلاف في المعاملة فيما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٨

لا: ١

ردود أخرى: ٧

التعليقات

CNI (البرازيل): ينبغي أن تشمل هذه السياسات العمال المهاجرين في وضع نظامي، على أن تتسق مع القوانين الجنائية الخاصة بكل دولة عضو.

CONCAMIN (المكسيك): يكمن الوضع الأمثل في إجراء مشترك بين البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة.

UPS (سويسرا): الاستعاضة عن عبارة "اليد العاملة" بجملة "وفقاً لاحتياجات وإمكانيات سوق العمل".

العمال

مجموع عدد الردود: ١٢

نعم: ٥٦

لا: صفر

ردود أخرى: ٧

التعليقات

رد موحد: الصيغة التالية مقترحة: "سياسات متسقة للعمالة ولهجرة اليد العاملة، تحترم وتحمي حقوق الإنسان لجميع العمال، بغض النظر عن وضعهم ومن دون تمييز، وتتصدى للمخاطر التي تواجهها مجموعات محددة من العمال المهاجرين، بمن فيهم في وضع غير نظامي". ومن شأن مثل هذه السياسات أن توسع إمكانيات هجرة اليد العاملة المنظمة، مع مراعاة احتياجات سوق العمل والتوجهات الديمغرافية، وأن تتصدى للمخاطر التي تواجهها مجموعات محددة. وينبغي لسياسات الهجرة أن تضمن نُظماً للهجرة السليمة، بما في ذلك من خلال حظر رسوم التعيين وضمان القدرة على تغيير صاحب العمل.

CGIL، UIL (إيطاليا): يكون المهاجرون في وضع غير نظامي مستضعفين بشكل خاص، وينبغي ألا تكون قوانين الهجرة صارمة بهذا الشكل.

CISL (إيطاليا): ينبغي تبرير سياسات الهجرة في الإطار الأوسع لسياسات العمالة الوطنية بغية ضمان أن يقوم إجراء التعيين والإدماج الاجتماعي على الاحتياجات الفعلية للبلدان وللعمال المهاجرين.

GEFONT (نيبال): ينبغي عدم التمييز بين العمال في وضع نظامي وأولئك المتواجدين في وضع غير نظامي.

AFL-CIO (الولايات المتحدة): يمكن أن يؤدي منح أصحاب العمل السلطة للتحقق من وضع العمال المهاجرين إلى نوع من الإكراه. ومن شأن إدماج سياسات العمالة والهجرة أن تتصدى لأوجه الاستضعاف أمام العمل الجبري.

الأمم المتحدة

OHCHR: ضمان عدم ارتباط العمال المهاجرين بصاحب عمل محدد (لاسيما من خلال نُظم "الرعاية") بغية تجنب حالات الاستغلال والإساءة، في الحالات التي يجد فيها المهاجرون أنفسهم مرغمين على القبول بأوضاع غير نظامية هرباً من أصحاب العمل المتعسفين.

السؤال ٢١ *(ز) ضمانات الضمان الاجتماعي الأساسية التي تشكل أرضيات الحماية الاجتماعية الوطنية؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٧٨

لا: ٤

ردود أخرى: ٨

التعليقات

إريتريا: يقدم ضمانات لوضع حد للفقر الذي يشكل أحد أسباب العمل الجبري.

فرنسا، البرتغال: حصول الجميع على إعانات الضمان الاجتماعي يشكل ضمانة ضد المخاطر التي تهدد الأشخاص الأكثر استضعافاً.

الهند، هولندا: ينبغي البت في هذه المسألة على المستوى الوطني.

اندونيسيا: ينبغي أن تنفذ الدول الأعضاء أرضيات الحماية الاجتماعية الأساسية.

إسرائيل: ينبغي ألا يتمتع العمال المهاجرون المؤقتون إلا بحماية اجتماعية أساسية.

لاتفيا: بما أن نُظم الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي تقوم على اشتراكات التأمين الاجتماعي، من غير الممكن توفير ضمانات اجتماعية لضحايا العمل الجبري من خلال هذا النظام.

ماليزيا: العمال الأجانب الذين يحملون الوثائق هم الوحيدين المشمولين في التغطية.

مالي: لاسيما فيما يتعلق بالعمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم، إلى جانب العمال المنزليين.

بنما: يحتاج هذا السؤال إلى رد دقيق يشمل ضمانات الضمان الاجتماعي الأساسية.

الاتحاد الروسي: ينبغي اتساق الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية مع إطار حقوق الإنسان ومع المعايير ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية، أي التغطية العالمية عند مستويات ملائمة تضمن أن يعيش جميع العمال وعائلاتهم حياة كريمة.

اسبانيا: أخذ التوصية رقم ٢٠٢ كمرجع.

نيبال، توغو، تركيا، أوروغواي: الحماية الاجتماعية إلزامية للجميع، دون استثناء، باعتبارها حقاً أساسياً.

الولايات المتحدة: توافق مع الإشارة إلى أهمية الكثير من التدابير السياسية العامة، مثل ضمانات الضمان الاجتماعي الأساسية، ولكن ينبغي إدراج هذه التدابير في بداية القسم المعنون "الوقاية".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٣

لا: ٢

ردود أخرى: ١١

التعليقات

ANDI (كولومبيا): من شأن ذلك أن يحجب الهدف الرئيسي للصك.

CNI (البرازيل)، CONCAMIN (المكسيك): ينبغي لكل بلد أن يتخذ التدابير رهناً بقدراته.

EK (فنلندا): ينبغي ألا يؤدي ذلك إلى دفع الإعانات الاجتماعية خارج البلد.

Keidanren (اليابان)، UPS (سويسرا): يتجاوز ذلك اختصاص منظمة العمل الدولية ولا يرتبط بالعمل الجبري.

BNZ (نيوزيلندا): على الأرجح إعانات مؤقتة وليس تغطية شاملة للضمان الاجتماعي.

ZFE (زامبيا): قد يفتح ذلك ثغرة في الاقتصاد غير المنظم.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٥

لا: صفر

ردود أخرى: ٧

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تكون متسقة مع إطار حقوق الإنسان مثل المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أي التغطية العالمية عند مستويات ملائمة تضمن أن يعيش جميع العمال وعائلاتهم حياة كريمة، بالإضافة إلى معايير منظمة العمل الدولية ذات الصلة.

CGT-FO (فرنسا): حصول الجميع على إعانات الضمان الاجتماعي ضمانة ضد المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص الأكثر استضعافاً.

CATUS (صربيا): أرضية الحماية الاجتماعية عنصرٌ ضروري (ولكن غير كافٍ) لأي سياسة إنمائية والحفاظ على كرامة الفرد وظروف العمل العادلة والتنمية الاجتماعية الديمقراطية.

السؤال ٢١ *(ح) تدابير ترمي إلى الحد من التجارة في السلع والخدمات التي أنتجت أو قدمت عن طريق استخدام العمل الجبري، والحد من الطلب عليها؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٧٥

لا: ٩

ردود أخرى: ٦

التعليقات

البحرين، سلوفينيا، سري لانكا: ينبغي عدم ذكر التجارة والعقوبات هنا.

بنن: نعم، في حال وجود وسائل موثوقة لتحديد هذه السلع والخدمات.

كولومبيا: العقوبات الاقتصادية والاجتماعية مطلوبة.

كوبا: ينبغي عدم طلب هذه السلع والخدمات على الإطلاق وليس فقط الحد منها.

إريتريا: تعزيز تفتيش العمل بدلاً من اللجوء إلى هذه الوسائل.

فرنسا: ينبغي مصادرة وإتلاف المنتجات الناجمة عن العمل الجبري.

ألمانيا: يمكن استخدام نظم الأفضلية المعممة في حال الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان وقانون العمل. ويمكن أن تكون التدابير الرامية إلى إعلام المستهلكين ذات جدوى.

اليابان: من الضروري إجراء فحص تقني لمثل هذا التدابير مع مراعاة النقاشات التي أجرتها منظمة التجارة العالمية.

المغرب: تسهم مثل هذه التدابير بفعالية في القضاء على العمل الجبري، رهناً بالتزام مستدام ووجود الموارد المناسبة.

نيبال: ينبغي للحكومات أن تضع علامة تشير إلى أنّ السلع والخدمات لا تتأتى من العمل الجبري.

هولندا، النرويج: استثارة الوعي بشأن المنتجات المنصفة من المهام الموكلة إلى منظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة، إلى جانب الحكومات، والتي ينبغي أن تكون موضوع الأحكام الواردة في اتفاقات التجارة الحرة.

الاتحاد الروسي: ينبغي أن تشمل مكافحة العمل الجبري تدابير تستهدف صاحب العمل وطلب المستهلكين، ويستلزم ذلك أحكاماً من قبيل إعداد سجل عام بالشركات والأفراد المتهمين باستغلال العمال في ظروف تصل إلى العمل الجبري، إلى جانب الطلب من الشركات الإفصاح عن الجهود التي تبذلها للتصدي للاتجار بالبشر في سلاسل التوريد الخاصة بها.

الولايات المتحدة: يمكن أن تشمل مثل هذه التدابير إمكانية الطلب من الشركات، في إطار عملياتها وسلاسل التوريد فيها، أن تشير إلى ممارسات العمل الجبري، وعند مقتضى الحال، التصدي لها من خلال اتخاذ ما يستلزم من إجراءات لتحديد هذه المخاطر وتجنب التعقيد في عمليات الإساءة وتوفير الحلول المناسبة لمثل هذه الممارسات.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١١

لا: ٨

ردود أخرى: ٧

التعليقات

ANDI (كولومبيا)، EK (فنلندا)، SEV (اليونان)، Keidanren (اليابان)، NHO (النرويج)، UPS (سويسرا): يمكن أن يتجاوز ذلك اختصاص منظمة العمل الدولية، الذي ينبغي أن يركز على الوقاية.

CONCAMIN (المكسيك): ينبغي عدم اتخاذ تدابير تؤثر في العلاقات التجارية لبلد بعينه، فقط على أساس العمل الجبري.

CNP، CNES، MEDS (السنغال): نعم، لاسيما في سياق العولمة حيث تميل الشركات متعددة الجنسية إلى إنشاء المصانع في بلدان لا تكون فيها حقوق العمال مضمونة على الدوام.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٥

لا: ١

ردود أخرى: ٦

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تشمل مكافحة العمل الجبري تدابير تستهدف صاحب العمل وطلب المستهلكين، ويستلزم ذلك أحكاماً من قبيل إعداد سجل عام بالشركات والأفراد المتهمين باستغلال العمال في ظروف تصل إلى العمل الجبري، إلى جانب الطلب من الشركات الإفصاح عن الجهود التي تبذلها للتصدي للاتجار بالبشر في سلاسل التوريد الخاصة بها.

CSA (بنن): في حال وجود وسائل موثوقة لتحديد المنتجات.

CSN (كندا): ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لمعاقبة مثل هذه الممارسات التي يقترفها مواطنوها أو الشركات في الخارج.

LBAS (لاتفيا): ينبغي حظر هذا النوع من التجارة.

GEFONT (نيبال): ينبغي أن تضع الحكومات نُظماً للتأكد من أنّ السلع والخدمات لم تُنتج باللجوء إلى العمل الجبري، كما ينبغي حظر بيع هذه السلع.

UGT (اسبانيا): من الضروري ملاحقة أي طلب لخدمات لا يمكن أن يؤديها إلا أشخاص خاضعون للعمل الجبري. وينبغي أن يدرج ذلك في البروتوكول.

تعليق المكتب

تتبع الفقرة ٣ من التوصية المقترحة بشكل وثيق هيكلية السؤال ٢١. وجرى تعديل ترتيب بعض عناصر السؤال على نحو طفيف. وتم حذف الإشارة إلى العقود المكتوبة من الفقرة ٣(ه) بغية الإشارة إلى كافة أشكال العقود، وأضيفت فقرة فرعية جديدة (ط) مراعاة لبعض الردود.

السؤال ٢٢ *هل ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أنّ التدابير الرامية إلى القضاء على التجاوزات والممارسات الاحتيالية التي تقوم بها خدمات التعيين والتوظيف، ينبغي أن تشمل إرساء إجراءات للتحقيق في الشكاوى وفرض العقوبات المناسبة؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٢

لا: ٦

ردود أخرى: ٢

التعليقات

مالي: ينبغي إرساء إجراءات يمكن الوصول إليها تسمح للضحايا أن يقدموا الشكاوى وفرض عقوبات أكثر صرامة.

موريشيوس: من شأن إخضاع هذه الخدمات إلى تنظيم محدد أن يكون له أثر رادع.

المكسيك: ينبغي أن يكون هناك سجل للتحقيقات والعقوبات وإمكانية تبادل معلومات عن الشركات المعنية.

هولندا: ينبغي أن تدرج هذه الإجراءات عملية رصد.

الاتحاد الروسي: ينبغي أن تشمل نظام ترخيص ورصد يضمن الشفافية والإفصاح الكامل عن ظروف العمل، وضمان عدم اقتطاع أي رسوم والوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف. وينبغي ألا يكون ذلك بديلاً عن التحقيق الجنائي والملاحقات القضائية. وينبغي إدراج مثل هذه الإجراءات في البروتوكول.

الولايات المتحدة: ينبغي إدراجها في مجموعة من الخيارات التي يمكن اللجوء إليها في مجال الوقاية.

أوروغواي: في غياب هذه الإجراءات، لا وجود لأي إنفاذ فعلي.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٦

لا: ٤

ردود أخرى: ٦

التعليقات

MEDEF (فرنسا): ينبغي تسهيل الوصول إلى العدالة وتبسيط الإجراءات.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٨

لا: صفر

ردود أخرى: ٤

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تُدرج هذه الإجراءات في البروتوكول. كما ينبغي أن تنص على نظام ترخيص ورصد يضمن الشفافية والإفصاح الكامل عن ظروف العمل، وضمان عدم اقتطاع أي رسوم والوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف. وينبغي أن تنص أيضاً، بشكل إلزامي، على القيام بالتحقيقات والملاحقات القضائية، كلما قامت وكالات الاستخدام بأعمال تعيين وتوظيف تتأتى عنها مسؤولية جزائية فردية.

CSN (كندا): ينبغي إجراء حملة تصديق على الاتفاقية رقم ١٨١.

GEFONT (نيبال): ينبغي معاقبة كافة الأنشطة والإجراءات التي تروج العمل الجبري واعتبارها بمثابة جرائم.

الأمم المتحدة

OHCHR: يُطلب من الدول الأعضاء التحقق بفعالية وملاحقة المجرمين. ومن الأساسي أن يخضع الموظفون المعرضون لمواجهة حالات الاتجار بالبشر التي تنتهك حقوق الإنسان، لتدريب على التعرف على هذه الحالات والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً والبت فيها.

تعليق المكتب

تم نقل هذه النقطة إلى القسم المعنون "الحماية" باعتبارها الفقرة ٦ من التوصية المقترحة، بما أنّه يبدو أنّ التدابير المعنية بمكاتب الاستخدام تشمل الحماية أكثر منها الوقاية، على الرغم من وجود المفهومين.

الحمايــة

السؤال ٢٣ *هل ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على ما يلي:*
(أ) ينبغي منح تدابير الحماية إلى الضحايا على أساس توافقي ومستنير؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٠

لا: ٧

ردود أخرى: ٣

التعليقات

كولومبيا: إذا كانت الضحية لا ترغب في التعاون، لا يمكن أن تكون تدابير الحماية أمراً إلزامياً.

كوت ديفوار: يحق تنوير الضحايا بشأن التدابير الحمائية ولا بد من الحصول على موافقتهم لتنفيذ تلك التدابير.

غواتيمالا: ينبغي أن تكون تدابير الحماية متناسبة مع حجم الضرر.

اندونيسيا: ينبغي أن تكون آليات الحماية المتعلقة بالعمال المهاجرين أكثر شفافية.

هولندا: في حال التوصية القائمة بذاتها، ينبغي أن يستهل هذا القسم المعنون "الحماية" بتوصية أكثر عمومية تستند إلى السؤال ١٢. ويُستخدم مصطلح "تدابير الحماية" في أفضل حال للإشارة إلى التدابير المتعلقة بسلامة الضحايا مثل حماية الشهود، في حين يبدو أنّ المصطلحين "المساعدة والدعم" يشيران إلى مجالات من قبيل توفير المأوى والمساعدة الطبية.

أوروغواي: ليس الأشخاص المعنيون في وضع يسمح لهم باتخاذ القرارات بحرية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٨

لا: ١

ردود أخرى: ٧

التعليقات

ANDI (كولومبيا): إذا كانت الضحية لا ترغب في التعاون، لا يمكن أن تصبح تدابير الحماية أمراً إلزامياً.

MEDEF (فرنسا): لا يرد نطاق حماية الضحايا بوضوح في الاتفاقية رقم ٢٩. وبالتالي، ينبغي للصك أن يوضح هذه النقطة. كما ينبغي توضيح مفهوم "توافق مستنير".

NHO (النرويج): بالنسبة إلى كافة النقاط ذات الصلة بالسؤال ٢٣. ينبغي تحسين عملية التعرف على ضحايا العمل الجبري وإرساء تدابير مناسبة لحماية جميع ضحايا العمل الجبري، والمشتبه في أنهم ضحايا العمل الجبري. لا بد من صك يوفر التوجيه بشأن توسيع نطاق حماية الضحايا، وهذا الجانب غير مشمول صراحة في الاتفاقية رقم ٢٩.

CNP، CNES، MEDS (السنغال): حذف جملة "على أساس توافقي ومستنير".

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٦

لا: ٢

ردود أخرى: ٤

التعليقات

CSA (بنن): هذا أمر ضروري لطمأنة الضحايا وتشجيعهم على إدلاء شهادتهم.

CSN (كندا): وعائلاتهم.

CGIL، UIL (إيطاليا): خاصة وأنّ القوانين الأوروبية والقوانين الوطنية لا تحمي الضحايا بشكل كافٍ، الذين غالباً ما يتعرضون للطرد.

GEFONT (نيبال): الدول الأعضاء مسؤولة عن حماية الضحايا.

CATP (بيرو): في حال حدوث جنحة، تكون الدولة العضو مسؤولة عن توفير تدابير حمائية، حتى من دون موافقة الضحايا أو معرفتهم، بما أنّ موافقتهم يمكن أن يكون غير سليم في حال تم الحصول عليه تحت الضغط أو خوفاً من أية أعمال انتقامية.

AFL-CIO (الولايات المتحدة): مراجعة هذا الحكم ليصبح كما يلي: "ينبغي منح تدابير الحماية إلى الضحايا على أساس موافقتهم المستنيرة".

الأمم المتحدة

UNODC: الأسئلة ٢٣-٢٦: قد ترغب منظمة العمل الدولية في مراعاة التقرير الصادر عن المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، فيما يتعلق بحق ضحايا الاتجار في الحصول على سبل الانتصاف (بالإضافة إلى الواجبات المنصوص عليها، مثلاً في بروتوكول الاتجار بالأشخاص واتفاقية الجريمة المنظمة). كما قد ترغب منظمة العمل الدولية أيضاً في مراعاة التشابه والتكامل في التزامات الدول الأعضاء بموجب البروتوكول المذكور، وذلك بغية تجنب أي لغط فيما يتعلق بالتزامات الدول الأعضاء.

السؤال ٢٣ *(ب) ينبغي ألا تكون تدابير الحماية مشروطة برغبة الضحية في التعاون في الإجراءات الجنائية؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٧١

لا: ١٣

ردود أخرى: ٦

التعليقات

البحرين، الإمارات العربية المتحدة: كمبدأ عام، نعم. ولكن، لا يمكن أحياناً تكييف الجريمة على أنها جريمة عمل جبري بدون تعاون الضحية ذاتها.

بنن: من الضروري حماية الضحية، سواء أتعاونت أم لم تتعاون، وبغض النظر عن سبل الانتصاف الممكنة.

كوت ديفوار، تركيا: الإجراءات الجنائية هي إجراءات عامة وغير شخصية. وتنطبق على جميع الضحايا من دون استثناء.

كوبا: ينبغي عدم الإشارة إلى الإجراءات الجنائية بل فقط كل ما له صلة بقانون العمل.

استونيا، غواتيمالا: تعاون الضحايا أمر مهم في الإجراءات الجنائية. ومن الضروري استحداث طرائق مناسبة لحماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وضحايا العمل الجبري.

ميانمار: ينبغي أن يكون توفير تدابير الحماية مشروطاً بغية تجنب أي أعمال تعسفية.

هولندا: ينبغي توفير المساعدة والدعم من دون شروط بالنسبة إلى المقيمين على الأقل خلال فترة التفكير. ويمكن أن يصعّب عدم التعاون الضحايا إجراء ملاحقة الجناة.

نيوزيلندا: يمكن أن يكون الضحايا مصدومين بشدة للتعاون. وتعترف الدول الأعضاء أكثر فأكثر بحق الضحايا في الحماية بغض النظر عن تعاونهم.

النرويج: في النرويج، لا يُمنح ترخيص الإقامة إلا إذا ساهمت الضحية في الإجراءات الجنائية.

بولندا: تُمنح الضحية فترة للتفكير فيما يتعلق بتعاونها أم لا.

قيرغيزستان، مالي، المغرب، رومانيا: ينبغي أن تكون الحماية حقاً مضموناً وليس حقاً مشروطاً.

الاتحاد الروسي: ينبغي توفير الحماية مباشرة عند الشك في أنّ شخصاً بعينه ضحية العمل الجبري. وتعني هذه الفقرة، بصيغتها المكتوبة، أنّه ينبغي اعتبار الأشخاص أولاً على أنهم ضحايا. وينبغي للدول الأعضاء أيضاً أن تحمي الضحايا من الإصابة مجدداً بصدمات نتيجة الطلب منهم إدلاء شهادتهم أمام المحكمة، على سبيل المثال.

سويسرا: ينبغي أن يكون مستوى معين من الحماية مستقلاً عن التعاون. وينبغي إيجاد طرق لتشجيع التعاون وإلا لن يتم التعرف على الأطراف المذنبة وبالتالي لن يتم مقاضاتها.

توغو: ينبغي أن تكون الضحية مستعدة للتعاون في الإجراءات الجنائية.

الولايات المتحدة: من المناسب جعل تدابير الحماية مرتبطة بالتعاون، وإلا فإنّ مثل هذا التعاون لن يكون معقولاً. التعاون أداة مهمة للمدعين العامين.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٥

لا: ٣

ردود أخرى: ٨

التعليقات

CNI (البرازيل)، ZFE (زامبيا): ينبغي أن تشارك الضحايا إذا أريدَ للنظام الجزائي أن يعمل على نحو سليم.

ANDI (كولومبيا): ينبغي ألا يؤثر الصك على أي اشتراط ممكن للمشاركة في الإجراءات الجنائية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦١

لا: ٥

ردود أخرى: ٦

التعليقات

رد موحد: ينبغي توفير تدابير الحماية (وكافة التدابير الأخرى التي تصب في مصلحة الضحايا) مباشرة عند الشك في أنّ الشخص المعني هو ضحية العمل الجبري. وينبغي للدول الأعضاء أيضاً أن تحمي الضحايا من الإصابة مجدداً بصدمات، مثلاً خلال جلسات المحكمة، تمشياً مع توجيهات الاتحاد الأوروبي والمبادئ والمبادئ التوجيهية الصادرة عن مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

GEFONT (نيبال): من واجب الدولة العضو أن تنقذ ضحايا العمل الجبري مباشرة، وإلا فمن شأن هذا الشخص أن يقع في براثن العمل الجبري مرة أخرى.

UGT (اسبانيا): ينبغي ألا تتوقف تدابير الحماية، بما فيها توفير الوثائق للضحايا في وضع غير نظامي، على التعاون وإلا فستكون الضحية أو عائلة الضحية عرضة لأعمال انتقامية.

TUC (المملكة المتحدة)، AFL-CIO (الولايات المتحدة): يجعل الكثير من الأعضاء مسألة توفير تدابير الحماية متعلقة بالتعاون في الإجراءات الجنائية. غير أنّ هدف هذه الحماية ينبغي أن يكون إخراج العمال المعرضين للعمل الجبري من وضعهم الهش حتى يتمكنوا من المشاركة في التحقيقات أو الإجراءات المدنية والجنائية. ولحين استقرار وضع العامل، فإنه لا يستطيع أن يتخذ قراراً بحرية عما إذا يريد التعاون أم لا.

السؤال ٢٣ *(ج) ينبغي ألا يكون ضحايا العمل الجبري مسؤولين عن الجنايات المرتكبة كنتيجة مباشرة لوضع العمل الجبري الذي وجدوا أنفسهم فيه، من قبيل جنايات الهجرة وامتلاك أو استخدام وثائق سفر أو هوية مزورة والجنايات المرتبطة باشتراكهم في أنشطة غير مشروعة؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٥٥

لا: ٢٤

ردود أخرى: ١١

التعليقات

بنن، إريتريا: إنّ الشخص الذي يرغم شخصاً آخر على ارتكاب جريمة يكون هو الشخص المسؤول.

كولومبيا: هناك مشاكل تتعلق بمسألة أن يعود إلى الأشخاص المعنيين تبيان وضعهم كضحية بشكل واضح للتمكن من الاستفادة من تلك التدابير.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: ليس الضحايا مسؤولين عن الأعمال المرتكبة ضد إرادتهم وينبغي أن يتلقوا نوعاً من الرحمة.

غواتيمالا، جمهورية إيران الإسلامية، اليابان: عندما تكون الضحية مدركة أنها تشارك في أعمال إجرامية، ينبغي إعادة النظر في درجة المسؤولية.

قيرغيزستان: جميع الأشخاص متساوون أمام القانون وينبغي أن يتحملوا مسؤولية أعمالهم، ولكن ينبغي مراعاة كافة الظروف.

لاتفيا: ينبغي أن يكون من الممكن تحديد، في كل حالة، إذا كان من الممكن عدم ملاحقة الشخص الضحية من المسؤولية الإجرامية.

المكسيك: ينبغي ألا يقع ضحايا العمل الجبري ضحية التشريعات أيضاً، ولكن ينبغي تطبيق القانون. ولا بد من توفير حماية خاصة للأطفال.

المغرب: شريطة ألا يكون هؤلاء الضحايا قد اقترفوا جنايات أخرى يعتبرها القانون بمثابة جرائم.

نيبال: ينبغي اعتبار العمل الجبري حالة من الإكراه.

هولندا: يشدد توجيه الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١١ بشأن الاتجار بالأشخاص، على أنه ينبغي أن يكون أمام الدول الأعضاء خيار عدم ملاحقة الضحايا لمثل هذه الجرائم.

نيوزيلندا: انظر السؤال ١٥. نعم، على أساس تقرير منظمة العمل الدولية، في الحاشية ٧، الصفحة ٣٦ من النص الإنكليزي.

رومانيا: طالما أنّ الجنايات غير جسيمة.

الاتحاد الروسي: معاقبة أشخاص ارتكبوا جنايات ترتبط مباشرة بوضعهم في العمل الجبري يعود إلى تحميلهم جرائم ارتكبها جناتهم الذين يمكنهم أن يفرضوا سيطرتهم على الضحايا من خلال تهديدهم وإقناعهم بعدم تقديم الأدلة ضد الجناة.

صربيا: هذا الحكم واسع جداً. لا يمكن استبعاد مسؤولية أي شخص في ارتكاب أعمال إجرامية بادئ ذي بدء، ويعود إلى المحكمة أن تحدد عدم وجود أي مسؤولية جزائية.

جنوب أفريقيا: إذا كان هناك ما يكفي لحماية الفرد، ينبغي أن يكون هناك عواقب لعدم التبليغ عن حالات العمل الجبري.

سويسرا: إذا كان ينطوي هذا الحكم على تنظيم وضع المهاجرين غير الشرعيين، فمن شأن ذلك أن يشجع الناس على المخاطرة والتحول إلى ضحايا للعمل الجبري.

الإمارات العربية المتحدة: نعم، شريطة أن يحكم القضاء بأنّ الجناية المرتكبة هي نتيجة مباشرة لوضع العمل الجبري الذي أرغموا عليه العمال.

المملكة المتحدة: هناك استثناء بعدم تحميل الضحايا الحقيقيين مسؤولية الجرائم التي أرغموا على ارتكابها. ينبغي السماح للادعاء العام في أن يبت في المسألة.

الولايات المتحدة: إضافة عبارة "الإجرامية" بعد كلمة "الهجرة". الصيغة المطروحة في السؤال ١٥ أفضل.

أوروغواي: هؤلاء الأشخاص ضحايا الجريمة المنظمة ولا يمكننا إلا تسديد تهم إدارية لهم ينبغي ألا يكونوا مسؤولين عنها.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١١

لا: ٨

ردود أخرى: ٧

التعليقات

CNI (البرازيل): ينبغي أن يكون الضحايا مسؤولين عن أعمالهم، بغض النظر عن وضعهم الهش المزمع.

ANDI (كولومبيا): ينبغي ألا يشير الصك إلى اشتراطات تحديد ما إذا كانت المسؤولية الجزائية موجودة في الدول الأعضاء.

CONCAMIN (المكسيك): من شأن ذلك أن يعزز الجريمة المنظمة.

CNP، CNES، MEDS (السنغال)، ZFE (زامبيا): غالباً ما يكون الضحايا في شراك الجناة ولا يمكن تحميلهم مسؤولية بعض الأعمال.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٢

لا: ٢

ردود أخرى: ٨

التعليقات

رد موحد: من شأن هذا الحكم أن يتطلب دليلاً على أنّ الضحايا أرغموا على استخدام وثائق مزورة. وتُقترح الصيغة التالية: "ينبغي ألا يكون ضحايا العمل الجبري مسؤولين عن جنايات الهجرة وامتلاك أو استخدام وثائق سفر أو هوية مزورة أو الجنايات المرتبطة مباشرة بوضع العمل الجبري الذي وجدوا أنفسهم فيه". انظر توجيهات حزيران/ يونيه ٢٠١٣ بشأن عدم العقاب، الصادرة عن مكتب الممثل الخاص المعني بمكافحة الاتجار بالبشر في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

CSA، MTCB (بنن): ينبغي ألا يكون الضحايا الذين يكون بقاؤهم على قيد الحياة مهدداً، مسؤولين عن أعمال تتعلق بشروط عمل تعسفية.

CSN (كندا): تشكل حصانة الضحايا حجر الزاوية للقضاء على العمل الجبري.

CGIL، UIL (إيطاليا): تنص القوانين والمعايير الدولية على استثناءات إنسانية في حالات استغلال اليد العاملة على نحو خطير. ومثل هذه الاستثناءات يمكن أن تكون مشروطة بتبليغ الضحية عن الشخص الذي يستغلها، علماً أنّ ذلك لا يكون ممكناً على الدوام. وينبغي الإشارة إلى الأدوار الحمائية التي يمكن لنقابات العمال أن تضطلع بها.

CISL (إيطاليا): يتوقف ذلك على نوع الجنحة.

الأمم المتحدة

UNODC: يبدو أنّ السؤال ٢٣(ج) يشير إلى ما يسمى مبدأ السببية، في حين أنه يبدو أنّ السؤال ١٥ يشير إلى مفهوم الإكراه.

تعليق المكتب

تقابل الفقرة ٤ من التوصية المقترحة السؤالين ٢٣ (أ) و(ب). ورداً على الشواغل التي أعرب عنها عدد من المجيبين، أضيفت في الإجراءات جملة تهدف إلى تشجيع التعاون. وجرى تعديل الصيغة في الفقرة ٥ من التوصية المقترحة التي تقابل السؤال ٢٣(ج) حتى تكون أكثر اتساقاً مع صيغة البروتوكول المقترح بموجب السؤال ١٥ الذي يتناول أيضاً التعليقات التي أدلى بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

السؤال ٢٤ *هل ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن أن تشمل تدابير الحماية الرامية إلى تلبية احتياجات جميع الضحايا إلى المساعدة الفورية والتعافي على الأمد الطويل على السواء، ما يلي:*

(أ) مرافق الإيواء الكافية والمناسبة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٧٩

لا: ٥

ردود أخرى: ٦

التعليقات

بنن: النقاط (أ) إلى (ج): فقط بالنسبة إلى الوقت المطلوب لتنظيم وضع العامل.

بوتسوانا، كولومبيا، لاتفيا، بولندا: رهناً بالموارد المتاحة، لاسيما في حال البطالة طويلة الأجل.

كندا: التدابير الواردة في الأسئلة ٢٤ (أ) إلى (ز) هي مجرد أمثلة، وينبغي ألا تقتصر الدول الأعضاء عليها.

اندونيسيا: النقاط (أ) إلى (ز): للتنفيذ تدريجياً، تمشياً مع الظروف الوطنية.

إيطاليا، سلوفينيا: انظر التوجيه رقم ٣٦/٢٠١١ الصادر عن الاتحاد الأوروبي.

هولندا: ينبغي عدم وجود اختلاف في النهج فيما يتعلق بالمساعدة الفورية للضحايا والتعافي على الأمد الطويل.

النرويج: ينبغي أن يكون أمام الأطراف إمكانية تحديد شروط الحق في الإيواء بعد فترة من المساعدة الفورية، مثلاً النص على أنّ الضحية حصلت على هذا الحق القانوني (إجازة إقامة مؤقتة أو دائمة) للبقاء في البلد. بالنسبة إلى كافة النقاط المدرجة تحت السؤال ٢٤: تنطبق بعض تدابير الحماية على ضحايا العمل الجبري فقط طالما أنهم ضحايا الاتجار.

الاتحاد الروسي: استبدال عبارة "مرافق الإيواء" بعبارة "مرافق الإسكان المناسبة". وإضافة عبارة "ذات طابع غير احتجازي" لضمان أنّ الضحايا ليسوا في مراكز اعتقال.

السويد: بالنسبة لمجمل السؤال ٢٤: ينبغي تحديد التفاصيل على أساس الظروف الوطنية. ينبغي توفير مرافق الإيواء عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. وينبغي ضمان توفير الحماية الاجتماعية للأطفال.

تركيا: لضمان التعافي المباشر لجميع الضحايا، ينبغي أن تكون الهيكليات، من قبيل مراكز الإيواء ومخيمات اللاجئين، مهيأة لأغراض الحماية والوقاية من الأعمال التعسفية.

المملكة المتحدة: إنّ اتفاقية مكافحة الاتجار بالبشر الصادرة عن مجلس أوروبا وتوجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الاتجار بالبشر ينصان على مستوى أدنى من الدعم المقدم إلى الأفراد الذين تم التعرف عليهم على أنهم ضحايا الاتجار بالبشر. والأشخاص الذين تم التعرف عليهم على أنهم ضحايا، عملاً بآلية الإحالة الوطنية، يحق لهم عند الضرورة الاستفادة من مختلف تدابير الدعم والمساعدة بهدف تعافيهم (بما في ذلك مرافق الإيواء المناسبة والآمنة).

الولايات المتحدة: إعادة صياغة المقطع بكامله: "ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن أنّ تدابير الحماية موضوعة لتلبية احتياجات جميع الأشخاص ضحايا العمل الجبري المتواجدون تحت سلطتها أو على أراضيها، بالنسبة إلى المساعدة الفورية والتعافي على الأمد الطويل سواء بسواء. ويمكن أن تشمل هذه التدابير على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: ...".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٥

لا: ٣

ردود أخرى: ٨

التعليقات

SEV (اليونان)، NHO (النرويج)، UPS (سويسرا): دعم عام لصالح التدابير المشار إليها في السؤال ٢٤ طالما أنها آليات مستدامة تبعد الضحايا من حالات يمكنهم فيها أن يقعوا مجدداً في براثن العمل الجبري. وهذا لا يعني بالضرورة أنّ ضحايا العمل الجبري سوف يحصلون على معاملة أو ميزات مختلفة عن تلك التي يتم منحها لغيرهم من ضحايا الأعمال الإجرامية.

ZFE (زامبيا): سيكون ذلك مكلفاً بالنسبة للدول الأعضاء. وعند سحب الضحايا من العمل الجبري، ينبغي بكل بساطة مساعدتهم على العودة إلى منازلهم.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٥

لا: ٢

ردود أخرى: ٥

التعليقات

رد موحد: استبدال عبارة "مرافق الإيواء" بعبارة "مرافق الإسكان المناسبة" على النحو الوارد في التعليق العام رقم ٤ للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (أي إدراج النفاذ إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي). وإضافة عبارة "ذات طابع غير احتجازي" لضمان أنّ الضحايا ليسوا في مراكز اعتقال. انظر في هذا الصدد المبادئ والمبادئ التوجيهية الصادرة عن مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

BAK (النمسا): ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى الأفراد الأكثر استضعافاً، لاسيما الأطفال والمراهقين.

CSA (بنن): يمكن أن يُنظر إلى ذلك على أنه نوع من التغاضي عن العمل الجبري.

CGIL، UIL (إيطاليا): لا يعود للضحايا أي مورد رزق ما إن يتم التبليغ عن حالة العمل الجبري.

السؤال ٢٤ *(ب) الرعاية الصحية بما في ذلك المساعدة الطبية والنفسية على السواء؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٣

لا: ٢

ردود أخرى: ٥

التعليقات

النمسا: الحماية الاجتماعية مضمونة لجميع العمال، بمن فيهم العمال ضحايا العمل الجبري والعمال من غير مستندات.

كوت ديفوار، إريتريا، قيرغيزستان: الرعاية الصحية والمشورة حق أساسي وضرورة لكي يتمكن الضحايا من التعافي من الأضرار التي لحقت بهم جراء العمل الجبري.

المغرب: تتوقف المساعدة المقدمة للضحايا على الموارد المتاحة. وبشكل عام، ينبغي أن يستفيد الضحايا من كافة الخدمات الصحية العامة المتاحة من دون تمييز.

هولندا: عند الضرورة.

السويد: ينبغي ضمان الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الضرورية للضحايا تحت سلطة دولة عضو بعينها، وذلك تجنباً لحصول أي تراجع في صحتهم أو الإصابة بمرض خطير.

جنوب أفريقيا: لا تنطبق.

تركيا: ينبغي اعتبار المساعدة الطبية والنفسية المجانية حقاً من حقوق الإنسان الأساسية، من دون المغالاة في استخدامه.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٧

لا: ١

ردود أخرى: ٨

التعليقات

ANDI (كولومبيا): ينبغي إجراء التقييم في كل حالة على أن تُمنح وفقاً لقدرة كل دولة عضو وضرورة الإجراء.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٨

لا: صفر

ردود أخرى: ٤

التعليقات

CSN (كندا): بما في ذلك معالجة الإدمان.

CGIL، UIL (إيطاليا)، GEFONT (نيبال): للأشخاص الذين عانوا من الناحية النفسية أو الجسدية والذين يحتاجون إلى هذا النوع من الرعاية.

AFL-CIO (الولايات المتحدة): ينبغي أن يحصل الضحايا على كامل المعلومات بشأن خيارات الرعاية المتاحة أمامهم. وينبغي عدم إخضاعهم لاختبار طوعي. وينبغي إدراج طب الأسنان.

الأمم المتحدة

OHCHR: ينبغي توفير هذه الرعاية ما إنّ يتم الكشف عن وضع هؤلاء الأشخاص وطوال فترة إعادة التأهيل.

السؤال ٢٤ *(ج) المساعدة المادية؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٦٩

لا: ١٠

ردود أخرى: ١١

التعليقات

النمسا، بوتسوانا، صربيا، سري لانكا، ترينيداد وتوباغو، زمبابوي: هذا المقترح غير واضح، ولا تتمتع كافة البلدان بالموارد نفسها.

بنن: طالما أنّ ذلك ضروري.

قيرغيزستان، السويد: فقط في حالة الطوارئ أو الحاجة الملحة.

لاتفيا: ينبغي ألا يكون ذلك الالتزام الأساسي الذي يقع على عاتق الدولة العضو في حال كانت الضحية تتمتع بإجراءات من قبيل المأوى المناسب والرعاية الصحية والمساعدة النفسية والمعلومات القانونية والمساعدة المجانية.

نيبال: في حالة العمل الجبري العابر للحدود، ينبغي أن تأتي الدولة العضو لإنقاذ الضحايا، حيثما دعت الحاجة، مع توفير المساعدة المادية وفقاً لقدرتها الوطنية.

هولندا، تركيا: ينبغي دفع إعانة مالية تغطي النفقات اليومية.

سويسرا: ينبغي أن تقابل المساعدة المادية مستوى الحد الأدنى للضحية بشكل يسهل قبول مثل هذه التدابير ويجنب تفاقم الشكوك إزاء تزايد النفقات الاجتماعية. وينبغي أن تكون هناك إشارة إلى الظروف الوطنية.

الولايات المتحدة: انظر السؤال ٢٤(أ). ينبغي الإدراج في قائمة من الخيارات.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٤

لا: ٢

ردود أخرى: ١٠

التعليقات

CONCAMIN (المكسيك): رهناً بالقدرة الوطنية.

ECA (ترينيداد وتوباغو)، FEDECAMARAS (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تعريف "المساعدة المادية".

ZEF (زامبيا): فقط بهدف مساعدة الضحايا على الخروج من وضعهم.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٦

لا: ١

ردود أخرى: ٥

التعليقات

CSA (بنن): ينبغي أن يُترك ذلك للاتفاق بين الأطراف.

CSN (كندا): من أجل تعويض خسارة الدخل.

CISL (إيطاليا): فيما يتعلق بالسؤال ٢٤(أ) و(ب) و(ج)، من الجدير تسليط الضوء على التكاليف الاقتصادية التي تنطوي عليها مثل هذه التدابير واستدامتها.

CATP (بيرو): المهم هو دخول سوق العمل في ظروف تضمن العمل اللائق.

السؤال ٢٤ *(د) المعلومات والإرشاد بشأن وضعهم القانوني والخدمات المتاحة بلغة يمكن أن يفهموها فضلاً عن المساعدة القانونية المجانية على وجه التفضيل، خلال الإجراءات القانونية؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٤

لا: ٢

ردود أخرى: ٤

التعليقات

كوت ديفوار: ينبغي أن تكون نقابات العمال قادرة على تقديم المساعدة طوال الإجراء.

قيرغيزستان: ينبغي إصدار أدلة وكتيبات تشرح لهؤلاء الأشخاص حقوقهم وواجباتهم.

هولندا: ينص التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار على ما يلي: "تكون المشورة القانونية والتمثيل القانوني مجانيين عندما لا تملك الضحية موارد مالية كافية"؛ لذا ينبغي استعاضة عبارة "على وجه التفضيل" بعبارة "عند مقتضى الحال".

الاتحاد الروسي: حذف عبارة "على وجه التفضيل".

سري لانكا: وفقاً للقدرة الوطنية.

السويد: ينبغي تزويد المستفيدين بالمعلومات والنصح، بغض النظر عن اللغة التي يتكلمونها أو مستواهم التعليمي أو إعاقتهم.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٥

لا: ٣

ردود أخرى: ٨

التعليقات

CONCAMIN (المكسيك): ينبغي أن تكون كافة هذه التدابير مشروطة بتوافر الموارد، وينبغي ألا تتخذ الرعاية المقترحة أي طابع إلزامي.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٩

لا: صفر

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تكون المساعدة القانونية مجانية. انظر المادة ١٥ من اتفاقية مكافحة الاتجار بالبشر، الصادرة عن مجلس أوروبا. كما ينبغي توفير المساعدة المجانية لمساعدة الأشخاص ضحايا الاتجار على تقديم دعاوى لتعويضهم فيما يتعلق بالأجور التي لم يتقاضوها و/أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لطلب فيما يتعلق بالهجرة أو اللجوء. كما ينبغي للدول الأعضاء أن تؤمن خدمات الترجمة، عند مقتضى الحال.

CGIL (إيطاليا): لا يمكن للضحايا أن يمثلوا أنفسهم على الدوام، لذا ينبغي التشديد على الدور الذي تضطلع به نقابات العمال. ينبغي الإشارة إلى ذلك في البروتوكول والتوصية.

السؤال ٢٤ *(هـ) حماية الخصوصية والهوية؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٤

لا: صفر

ردود أخرى: ٦

التعليقات

كوت ديفوار: يمكن أن يكون الضحايا في خطر إذا ما تم الكشف عن هويتهم.

فرنسا: ينبغي أن تتسق هذه الحماية مع حرية التعبير، مما يساعد على تسليط الضوء على العمل الجبري واستثارة الوعي وإشراك الأفراد في التبليغ عن حالات العمل الجبري. ومن الممكن التوضيح أكثر بضمان حماية الخصوصية والهوية، لاسيما من خلال وسائل العمل عندما تؤدي حرية المعلومات إلى إساءة لهذه الحقوق.

اليابان، السويد: نطاق هذه العبارة واسع جداً. وقد يكون التعريف الواسع لحماية خصوصية الضحايا غير متسق مع الإجراء القضائي السليم.

موريشيوس: من شأن ذلك أن يعزز إرادة الضحايا على المشاركة في الإجراءات القانونية وبالتالي إلى تزايد نجاح تلك الإجراءات.

هولندا: قبل وأثناء وبعد فترة زمنية مناسبة تلي الإجراءات الجزائية.

الاتحاد الروسي: إنّ المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها لمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والاتجار بالبشر تسلّم بأنه قد يكون من الصعب حماية هوية الضحايا من الإفصاح العلني عنها، وبالتالي بغية تمكين الضحايا من تقييم المخاطر التي قد يتعرضون لها، يوصي المبدأ التوجيهي ٦(٦) بما يلي: "ينبغي تحذير الأشخاص ضحايا العمل الجبري، على أكمل وجه، بالمشاكل التي تنطوي عليها حماية هويتهم وعدم إعطائهم آمال خاطئة أو غير واقعية فيما يتعلق بقدرات إنفاذ القانون التي تتمتع بها الوكالات في هذا المجال".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٨

لا: ١

ردود أخرى: ٧

العمال

مجموع عدد الردود: ١٢

نعم: ٦٥

لا: صفر

ردود أخرى: ٧

التعليقات

رد موحد: تنص اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر في المادتين ١١(٢) و١١(٣) على وجوب أن تقوم الدول الأعضاء بحماية البيانات الخاصة، سواء في الإجراءات القضائية أو في غير ذلك، وأن تضمن عدم نشر المعلومات المتعلقة بالقاصرين. انظر أيضاً المبادئ والمبادئ التوجيهية الصادرة عن مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

CGIL (إيطاليا): من أجل حماية الضحايا من الأعمال الانتقامية عندما يتقدمون بشكوى.

الأمم المتحدة

OHCHR: ينصح نهج قائم على حقوق الإنسان بعدم الإفصاح عن هوية الضحية ويدعو إلى احترام الخصوصية.

السؤال ٢٤ *(و) ضمان سلامة الضحايا فضلاً عن سلامة أفراد أسرهم والشهود، عند الاقتضاء، وحمايتهم من التهويل والثأر؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٦

لا: صفر

ردود أخرى: ٤

التعليقات

كوت ديفوار: قبل الإجراءات القضائية وأثناءها وبعدها.

فرنسا: توافق على هذا الهدف ولكن يمكن أن يكون للتدابير الخاصة بضحايا العمل الجبري انعكاسات مالية وآثار على الميزانية.

قيرغيزستان: ضمان سلامة الضحايا تمكنهم من تقديم المساعدة بدورهم إلى الهيئات المعنية بإنفاذ القانون.

المغرب: يعود إلى بلدان المنشأ وبلدان المقصد أن تضمن احترام السلامة الجسدية والنفسية وكرامة وأمن ضحايا العمل الجبري وأسرهم.

الاتحاد الروسي: ينبغي أن يكون هذا الحكم أكثر شمولاً بغية زيادة فرص عدم تعرض أي شخص في هذا الوضع لأعمال انتقامية وبالتالي زيادة فرص تعاونه. وتطلب الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الاتجار من الأطراف اتخاذ تدابير تشريعية أو غيرها من التدابير "الضرورية لتوفير حماية فعالة ومناسبة من الانتقام أو التهديد المحتمل، لا سيما خلال إجراء التحقيق وملاحقة الجناة وبعدهما".

الولايات المتحدة: إضافة جملة "تدابير ترمي إلى" قبل كلمة "ضمان".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٨

لا: ١

ردود أخرى: ٧

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٧

لا: صفر

ردود أخرى: ٥

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن يكون هذا الحكم أكثر شمولاً لزيادة احتمال عدم التعرض لأعمال انتقامية وبالتالي زيادة احتمال التعاون. انظر المادة ٢٨(٤) من اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر.

CGT (كولومبيا): تجنباً للوقوع مرة أخرى في الوضع نفسه.

CGIL، UIL (إيطاليا): قد تكون التدابير الرامية إلى حماية هوية الضحايا غير كافية أحياناً ومن الضروري توفير الحماية الفعالة للضحايا ولأسرهم.

UGT (اسبانيا): ينبغي اتخاذ هذه التدابير قبل حصول الأعمال الانتقامية وليس بعدها.

السؤال ٢٤ *(ز) التدابير الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك فرص العمالة وفرص التعليم والتدريب؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٧٦

لا: ١١

ردود أخرى: ٣

التعليقات

إريتريا: قد يتجاوز ذلك قدرات البلدان النامية.

استونيا: بالنسبة إلى رعايا بلدان العالم الثالث، ينبغي تطبيق تدابير الإدماج على ضحايا العمل الجبري الذين يحملون إجازة إقامة. وينبغي للدول الأعضاء أن يكون لها الحق في تحديد القواعد التي يمكنها بموجبها الوصول إلى سوق العمل والتدريب والتعليم المهنيين، الأمر الذي ينبغي أن يقتصر على مدة إجازة الإقامة.

فنلندا: الحصول على التعليم، لاسيما بالنسبة إلى الأطفال والشباب.

جمهورية إيران الإسلامية: بالنسبة للأشخاص الذين يحق لهم ذلك.

لبنان: مع الإشارة إلى أنّ تأمين العمل قد يؤدي إلى منافسة اليد العاملة الوطنية ولكن من الضروري المساعدة على التعليم والتدريب.

ميانمار: التدابير الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك فرص العمالة وفرص التعليم والتدريب، أساسية لإعادة تأهيل الضحايا.

هولندا: لا يمكن أن يكون ذلك قاعدة عامة.

بولندا: رهناً بالقيود التي يفرضها الوضع في سوق العمل.

الاتحاد الروسي، السويد: في انتظارهم لسبل الانتصاف القضائية وغيرها من الإجراءات المدنية.

السويد: ينبغي ضمان ذلك للأشخاص المقيمين قانوناً في دولة عضو، أو للأشخاص الذين لديهم احتياجات مستفحلة.

توغو: ينبغي ألا يكون الوصول إليها أمراً معقداً.

المملكة المتحدة: ينبغي منحها "حسب مقتضى الحال".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٨

لا: ١

ردود أخرى: ٧

التعليقات

EK (فنلندا): ينبغي عدم معاملة ضحايا العمل الجبري على نحو خاص مقارنة مع ضحايا الجرائم الأخرى. ولا تُذكر التكاليف المحتملة ولا من هي الجهة التي ستتكبدها.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٣

لا: ١

ردود أخرى: ٨

التعليقات

رد موحد: ينبغي منح الضحايا تراخيص عمل بانتظار سبل الانتصاف القضائية وغيرها من الإجراءات المدنية.

CGT (كولومبيا): ينبغي الإشارة إلى فرص العمل اللائق.

CGIL، UIL (إيطاليا): لا تقدم الدول الأعضاء على الدوام أكثر بكثير من مجرد حماية إنسانية.

CISL (إيطاليا): أمر مرغوب فيه، ولكنه غير ذي جدوى أو مستدام على الأجل الطويل.

تعليق المكتب

هناك اتفاق عام على جميع جوانب هذه النقطة، رهناً ببعض التحفظات. وجرى نقل النقطة الواردة في السؤال ٢٤(د) إلى مشروع التوصية في الفقرة ١٠(د) في القسم المخصص بالوصول إلى العدالة، وجرى دمجها مع النقطة الواردة في السؤال ٢٧(أ)، إذ ينبغي تطبيقها في كافة مراحل التجربة.

السؤال ٢٥ *هل ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أن تدابير الحماية الموجهة إلى الأطفال المعرضين للعمل الجبري ينبغي أن تشمل، إلى جانب مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال ومصالحهم الفضلى، ما يلي:*

(أ) تعيين وصي عليهم، عند الاقتضاء؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٢

لا: ٤

ردود أخرى: ٤

التعليقات

كندا، الولايات المتحدة: ينبغي أن يكون جزءاً من قائمة من الخيارات التي ترد فيها تدابير محتملة.

كولومبيا: ينبغي أن تستمع السلطة إلى أقوال الطفل إذا رغب في ذلك، حتى ولو لم يكن الوصي موافقاً على ذلك.

فنلندا، ميانمار: وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل، ينبغي أن تسود مصالح الطفل على الدوام وينبغي معاملة الطفل أساساً على أنه طفل في جميع الحالات. ومهمة الوصي هي إعلام الطفل والكشف عن وجهة نظره وتمثيل مصالحه بدلاً من أهله أو الوصي القانوني عليه.

فرنسا: قد لا يتفق مفهوم الوصاية على الدوام مع هذه الفكرة.

غانا: ينبغي توخي الحذر الواجب عند تعيين الأوصياء.

لاتفيا، المكسيك: إذا كان أولياء الطفل غير قادرين على تمثيل مصالح طفلهما.

تركيا: قد تدعو الحاجة إلى حماية الأطفال من ذويهم.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٧

لا: ٢

ردود أخرى: ٧

التعليقات

CNI (البرازيل): ينبغي تقييمها على أساس كل حالة على حدة.
ANDI (كولومبيا): ينبغي أن يكون الطفل قادراً على الإدلاء بشهادته حتى ولو عارض الوصي على ذلك.
SEV (اليونان)، UPS (سويسرا): استكشاف الاتساق مع معايير منظمة العمل الدولية المتعلقة بحقوق الطفل.
ZFE (زامبيا): ينبغي تشجيع ذلك كممارسة جيدة بدلاً من فرضها.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٨

لا: ١

ردود أخرى: ٣

الأمم المتحدة

OHCHR: ينص القانون الدولي على أن تسود مصالح الأطفال الضحايا في كافة القرارات والإجراءات التي تؤثر فيهم.

السؤال ٢٥ *(ب) قرينة بأن الشخص قاصر، عندما يكون سن الشخص غير مؤكد ولكن يكون هناك أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن سن الشخص أدنى من ١٨ سنة، ريثما يتم التحقق من السن؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٣

لا: ٢

ردود أخرى: ٥

التعليقات

كندا: كجزء من قائمة الخيارات.

إريتريا: عندما يكون سن الشخص غير مؤكد، ينبغي أن تكون هناك قرينة بأنّ الشخص بلغ سن الرشد.

فنلندا: ينبغي أن تكون اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، هي المرجع الأساسي، علماً أنها تنص على أنه، عندما يكون سن الشخص غير مؤكد، ينبغي تطبيق التدابير الحمائية لحين التأكد من السن.

اندونيسيا: ينبغي إشراك مؤسسات حماية الطفولة.

فرنسا: من الصعب تطبيق قرينة الشخص القاصر في الممارسة، نظراً لأنّ تعريف المعيار المطبق لتحديد القرينة لا يستند إلا على عناصر ذاتية جداً.

غواتيمالا، السويد: ينبغي عدم التحقق من السن إلا بهدف توفير الحماية للطفل.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٦

لا: ٣

ردود أخرى: ٧

التعليقات

CNI (البرازيل): يختلف سن العمل القانوني وفقاً للتشريعات الوطنية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٧

لا: ١

ردود أخرى: ٤

التعليقات

CSA (بنن): يمكن تزوير الوثائق التي تؤكد سن الشخص المعني.

الأمم المتحدة

OHCHR: هناك قبول متزايد بشأن قرينة السن، بحيث يتم معاملة الطفل على أنه طفل إلا عند تحديد سنه أو لحين تحديده.

تعليق المكتب

تضيف الفقرة ٨ من التوصية المقترحة إشارة إلى الاتفاقية رقم ١٨٢. وفيما يتعلق بمسألة تعيين وصي، تمت إضافة عبارة "أو ممثل آخر، حسب مقتضى الحال" لمراعاة مختلف الأوضاع والظروف الوطنية.

السؤال ٢٦ *هل ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أن تدابير حماية العمال المهاجرين المعرضين للعمل الجبري ينبغي أن تشمل ما يلي:*

(أ) النص على فترة تفكيرٍ وتعافٍ لمدة ٣٠ يوماً على الأقل عندما يكون هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن الشخص المعني هو ضحية، على أن يسمح خلال هذه الفترة للشخص بالبقاء على أراضي البلد المعني؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٧٣

لا: ١١

ردود أخرى: ٦

التعليقات

البحرين، اندونيسيا، عمان: إنه حكم واسع النطاق وينبغي تحديده وفقاً للتشريعات الوطنية.

بوتسوانا: غير ضروري.

كولومبيا: مع قيود على حرية التنقل.

كوت ديفوار: سوف يمنح ذلك الضحية المزيد من الوقت لاتخاذ القرارات المناسبة.

كوبا: إنّ سياسة الهجرة الوطنية منفصلة عن سياسة العمالة وينبغي عدم اشتراط وجود إحداهما مع الأخرى.

إريتريا: عندما توجد أسباب معقولة للاعتقاد بأنّ العامل المهاجر ضحية، ينبغي أن تكون فترة التعافي ٦٠ يوماً على الأقل.

استونيا: ينبغي تحديد العمل الجبري بشكل ضيق قدر المستطاع وربطه بشكل وثيق مع الاتجار بالبشر.

إثيوبيا: شريطة ألا تشكل الضحية خطراً على الأمن القومي.

غواتيمالا: مع مراعاة الظروف التي تجد فيها الضحية نفسها تؤدي العمل الجبري وما إذا كان ذلك يستدعي المزيد من الاهتمام لفترة مطولة من الزمن.

اليابان: بموجب القانون العرفي الدولي، يُترك للتقدير الخاص لكل دولة عضو السماح بالبقاء على أراضيها ولأي فترة.

قيرغيزستان: بمساعدة المؤسسات القنصلية، ينبغي إبقاء هؤلاء الأشخاص في عملهم طالما أنّ الأوضاع لم تتضح بعد.

نيوزيلندا: لفترة مناسبة.

النرويج: عند وجود أسباب تدفع إلى الاعتقاد بأنّ شخصاً أجنبياً هو ضحية الاتجار، وهو مستعد لقبول المساعدة والمشاركة في التدابير التي تقترحها السلطات، على أن يُمنح إجازة إقامة وعمل مؤقتين لمدة ستة أشهر. وهذا لا يشكل الأساس الذي تقوم عليه إجازة الإقامة الدائمة.

الاتحاد الروسي: ينبغي تمديد الفترة لحين أن تبت الدولة العضو في المسألة. وينبغي للشخص المعني أن يكون مؤهلاً للحصول على مسكن وعلى الخدمات خلال هذه الفترة. وتضاف الجملة التالية "والاستفادة من تدابير الدعم والمساعدة المشار إليها في السؤال ٢٥".

سلوفينيا: ينبغي إتاحة المساعدة والدعم أمام الضحايا لفترة مناسبة من الوقت، قبل الإجراءات الجنائية وخلالها وبعدها. وتحقيقاً لهذا الغرض، ينص الاتحاد الأوروبي على ما لا يقل عن ٣٠ يوماً. وتتيح هذه الفترة الفرصة أمام الضحايا إمكانية التعافي وتجنب تأثير الجناة والسماح لهم، في الوقت نفسه، باتخاذ القرار بشأن التعاون مع السلطات المختصة في ملاحقة الجناة.

الإمارات العربية المتحدة: شريطة أن يتم تعديل النص بحيث يشمل الضحايا الفعليين للعمل الجبري أو العمال المهاجرين الأطراف في قضية تتعلق بالعمل الجبري وليس كل العمال المعرضين لخطر العمل الجبري.

أوروغواي: ينبغي عدم طرد العمال المتواجدين في مثل هذا الوضع.

زمبابوي: مزج هذا المقترح بين "التفكير والتعافي" وهو أمرٌ لا تدعمه الحكومة، وبين ضرورة بقاء الضحايا على أراضي البلد وهو أمرٌ يلقى دعم الحكومة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٢

لا: ٥

ردود أخرى: ٩

التعليقات

CNI (البرازيل)، UPS (سويسرا): ينبغي تحديد ذلك على المستوى الوطني.

ANDI (كولومبيا): يمكن أن يتضارب هذا المقترح مع سياسة الهجرة الوطنية وينبغي عدم إدراجه لأنه يتجاوز ولاية منظمة العمل الدولية.

SEV (اليونان): تعزيز أحكام الاتفاقية رقم ٢٩ للمشاركة في الحوار على المستوى الوطني بغية استكشاف جدوى آليات الحماية المقترحة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٢

لا: ٢

ردود أخرى: ٨

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تمتد الفترة لحين أن تبت الدولة العضو في المسألة. وينبغي للشخص المعني أن يكون مؤهلاً للحصول على مسكن وعلى الخدمات خلال هذه الفترة. وتضاف الجملة التالية "والاستفادة من تدابير الدعم والمساعدة المشار إليها في السؤال ٢٥".

BAK (النمسا): تبدو فترة ٣٠ يوماً فترة معقولة على الرغم من أنه ينبغي إطالتها بحسب مستوى الصدمة.

CSN (كندا)، CGIL، UIL (إيطاليا)، GEFONT (نيبال)، AFL-CIO (الولايات المتحدة): فترة ٣٠ يوماً فترة قصيرة جداً.

الأمم المتحدة

OHCHR: أدرجت فترة التفكير في المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها لمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والاتجار بالبشر، وأشار إليها المقرر الخاص المعني بالإتجار بالبشر.

UNODC: قد ترغب منظمة العمل الدولية في استكشاف فرصة عدم اقتصار مثل فترة التفكير والتعافي هذه على العمال المهاجرين فحسب، إذ أنّ الوضع يمكن أن ينطبق كذلك على الأشخاص ضحايا الاستغلال في سياق وطني ويمكن أن يكونوا بحاجة إلى فترة من التفكير والتعافي، سواء أكانوا منحدرين من مناطق نائية أم لا.

السؤال ٢٦ *(ب) منح إجازات إقامة مؤقتة أو دائمة، وعند الاقتضاء، السماح بالدخول إلى سوق العمل في مكان المقصد؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٦٨

لا: ١٧

ردود أخرى: ٥

التعليقات

بوتسوانا: إذا سمحت الظروف الوطنية بذلك.

شيلي: إذا تم التحقق من أنّ الأشخاص المعنيين هم ضحايا العمل الجبري.

الصين: ينبغي معالجة هذه المسألة وفقاً لكل حالة خاصة، تجنباً لإضفاء السمة القانونية على الهجرة غير المشروعة.

كوت ديفوار: يتيح ذلك أمام العمال المهاجرين إمكانية الوصول إلى سوق العمل على نحو قانوني.

كوبا: ينبغي عدم المزج بين سياسة الهجرة وسياسة العمالة.

استونيا: للدول الأعضاء الحق في تحديد القواعد التي يمكن من خلالها لحاملي إجازات الإقامة دخول سوق العمل. وينبغي أن يكون الدخول محدداً بفترة إجازة الإقامة.

فنلندا: بالنسبة لضحايا الاتجار بالبشر، من المهم ضمان الوصول إلى سوق العمل المنظم.

فرنسا، إسرائيل، لاتفيا، ترينيداد وتوباغو: فقط بالنسبة لإجازة إقامة مؤقتة.

اليابان: انظر السؤال ٢٦(أ).

هولندا: تنص اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تمنح الضحايا إجازة إقامة قابلة للتجديد، إذا كان إقامتهم ضرورية نظراً لوضعهم الخاص، أو بهدف التعاون مع السلطات المختصة في التحقيق والإجراءات الجنائية.

النرويج: قد يكون هناك تبعات مالية وإدارية إذا أريدَ منح ضحايا العمل الجبري الذين ليسوا ضحايا الاتجار بالبشر الحقوق نفسها.

الاتحاد الروسي: ينبغي حذف عبارة "عند الاقتضاء" أو توضيحها. لا تكون إجازات الإقامة الدائمة أو المؤقتة ذات جدوى إذا تُرك الشخص لحاله لأنه لا يحق له دخول سوق العمل أو الاستفادة من تغطية كاملة من الضمان الاجتماعي. وفي هذا الصدد، ينبغي إضافة جملة "والحصول على تغطية ملائمة للضمان الاجتماعي" بعد "سوق العمل".

لبنان، سويسرا، تركيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية: من شأن ذلك أن يشجع الناس على المخاطرة للحصول على وضع قانوني.

البحرين، الإمارات العربية المتحدة: ينبغي أن يشمل الضحايا الفعليين للعمل الجبري أو العمال المهاجرين الأطراف في قضية تتعلق بالعمل الجبري وليس كل العمال المعرضين لخطر العمل الجبري.

المملكة المتحدة: ينبغي ألا يتجاوز هذا الحكم ما هو منصوص عليه حالياً في الاتفاقيات الدولية. ووضع الضحية لا يعطي الشخص الحق تلقائياً في البقاء في البلد إلى أجل غير مسمى، والضحايا الذين لا يستوفون معايير الحماية المعترف بها دولياً والذين لا يتعاونون مع الشرطة خلال التحقيقات، لا يستوفون بالضرورة الشروط المطلوبة للبقاء في البلد.

الولايات المتحدة: نقل عبارة "عند الاقتضاء" إلى آخر الجملة.

أوروغواي: ينبغي عدم تجريم ضحايا هذه الجنايات وينبغي عدم تركهم من دون خيارات.

فيتنام: تتجاوز هذه المسألة نطاق العمل الجبري، وتشمل الأمن وتأشيرات الدخول وسياسات سوق العمل في البلد المعني.

زمبابوي: ينبغي تطبيق إجراءات الهجرة العادية. ويبدو أنّ ذلك يتجاوز اختصاص إدارات العمل أو معايير العمل الدولية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ٩

لا: ٩

ردود أخرى: ٨

التعليقات

ANDI (كولومبيا): انظر السؤال ٢٦(أ).

CNI (البرازيل)، UPS (سويسرا): ينبغي البت في هذه المسألة على المستوى الوطني.

CNP، CNES، MEDS (السنغال): نعم، فيما يتعلق بمنح إجازات إقامة مؤقتة أو دائمة؛ كلا، فيما يتعلق بالدخول إلى سوق العمل.

ECA (ترينيداد وتوباغو): منح إجازات إقامة مؤقتة فقط.

ZFE (زامبيا): ينبغي مساعدة الأشخاص الذين تعرضوا للاتجار على العودة إلى بلدهم المنشأ. ومنحهم إجازات إقامة دائمة قد يدفع ببعض الأشخاص إلى الادعاء بأنهم تعرضوا للاتجار.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٧

لا: صفر

ردود أخرى: ٥

التعليقات

رد موحد: ينبغي حذف عبارة "عند الاقتضاء" أو توضيحها. لا تكون إجازات الإقامة الدائمة أو المؤقتة ذات جدوى إذا تُرك الشخص لحاله لأنه لا يحق له دخول سوق العمل أو الاستفادة من تغطية كاملة من الضمان الاجتماعي. وفي هذا الصدد، ينبغي إضافة جملة "والحصول على تغطية ملائمة للضمان الاجتماعي" بعد "سوق العمل".

BAK (النمسا): إذا كانت الشهادة مطلوبة، من المهم أن يتمتع الناس بحق البقاء مدة أطول والحصول على الحماية والدخول إلى سوق العمل. وقد يشكل ذلك حافزاً على التعاون مع السلطات.

CSN (كندا): يشكل ترخيص العمل عنصراً أساسياً.

CGT-FO (فرنسا): منح إجازات إقامة مؤقتة فقط.

CGIL، UIL (إيطاليا): منح إجازات إقامة مؤقتة على الأقل لحين اختتام الدعوى المقامة ضد الجاني مع إمكانية منح إجازة إقامة دائمة فيما بعد.

الأمم المتحدة

OHCHR: يطلب نهج حقوق الإنسان من الدول الأعضاء توفير المساعدة القانونية وغيرها من المساعدة إلى الأشخاص ضحايا الاتجار خلال فترة الدعوى الجنائية أو المدنية أو غيرها من الإجراءات الأخرى المتخذة ضد الجناة المشتبه بهم. وينبغي أن توفر الدول الأعضاء الحماية وإجازات إقامة مؤقتة إلى الضحايا والشهود خلال الإجراءات القانونية.

السؤال ٢٦ *(ج) تسهيلات للعودة الآمنة والطوعية على وجه التفضيل إلى الوطن؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٢

لا: ٤

ردود أخرى: ٤

التعليقات

إريتريا: مثل هذا الإجراء قد يتجاوز إمكانيات البلدان النامية.

استونيا: ينبغي تفضيل العودة الطوعية إلى الوطن على العودة القسرية. وينبغي أن تتمتع الدول الأعضاء بالحق في الامتناع، في ظروف معينة، عن منح فترة من الوقت بالنسبة للمغادرة الطوعية.

فنلندا: ينبغي أن تكون العودة الطوعية الخيار الأولي، على أن تتم بشكل منظم ومراقب وبالتعاون مع الهيئات المسؤولة.

غانا، البرتغال: ليس من شأن العودة الطوعية إلى الوطن أن تضع حياة الضحية بخطر.

جمهورية إيران الإسلامية: ينبغي لهذه النقطة أن تراعي القوانين واللوائح الدولية والقوانين المرتبطة بترحيل الجناة.

النرويج: انظر السؤال ٢٤(أ).

الاتحاد الروسي: قد لا تتلاءم العودة القسرية إلى الوطن مع الالتزام الدولي للدولة العضو بشأن عدم الإعادة القسرية إلى بلد يكون فيه الضحايا عرضة للاضطهاد أو لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولا يأتي بروتوكول الأمم المتحدة بشأن الاتجار بالبشر على ذكر الأشخاص عديمي الجنسية، ومن شأن هذا الصك أن يسد هذه الثغرة.

سلوفينيا: ينبغي أن تكون العودة الطوعية إلى الوطن حقاً أساسياً تتمتع به الضحية، ويرد تعريفها في عدة صكوك دولية.

ترينيداد وتوباغو: حذف عبارة "والطوعية على وجه التفضيل".

أوروغواي: ينبغي أن تتخذ هذه التدابير بموافقة الضحية وأن تضمن عدم تعريضها للخطر.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٦

لا: ٣

ردود أخرى: ٧

التعليقات

CNI (البرازيل): تُترك مسألة ترحيل العمال المهاجرين لعناية كل بلد.

ANDI (كولومبيا): إذا لم يوافق المهاجر على العودة إلى بلده طوعياً وكان وضعه كمهاجر غير قانوني، فإنه لا يستفيد إلا من فترة التعافي المذكورة في السؤال ٢٦(أ).

ZFE (زامبيا): ينبغي مساعدة الأشخاص ضحايا الاتجار والضالعين في العمل الجبري، على العودة إلى بلدهم المنشأ.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٦

لا: ١

ردود أخرى: ٥

التعليقات

رد موحد: قد لا تتلاءم العودة القسرية إلى الوطن مع الالتزام الدولي للدولة العضو بشأن عدم الإعادة القسرية. ولا يأتي بروتوكول الأمم المتحدة بشأن الاتجار بالبشر على ذكر الأشخاص عديمي الجنسية، ومن شأن البروتوكول أن يسد هذه الثغرة. وينبغي أن تتجاوز عبارة "الآمنة" مجرد رحلة السفر لتشمل السلامة في البلد المقصد. وينبغي أن تتجنب برامج العودة إلى الوطن إمكانية وقوع الضحايا مرة أخرى.

BAK (النمسا): عندما تكون العودة إلى الوطن مطلوبة وممكنة ويمكن توفير مستوى ملائم من الحماية في بلد المنشأ.

CSN (كندا): بضمان ألا ترغم شروط العودة إلى الوطن الضحايا على الوقوع مجدداً في براثن العمل الجبري.

CGIL، UIL (إيطاليا): فقط إذا رغبت الضحية في ذلك، وأبداً من خلال الطرد.

UGT (اسبانيا): حذف عبارة "على وجه التفضيل".

AFL-CIO (الولايات المتحدة): ينبغي ألا يتحمل الضحايا عبء كلفة العودة إلى الوطن. وينبغي أن تشمل عبارة "الآمنة" وسائل لتجنيب الضحية من العودة إلى بلدها المنشأ لتسديد ديون ذات صلة بالعمل الجبري، بما في ذلك الديون المستحقة في إطار إجراء التعيين.

الأمم المتحدة

OHCHR: ينبغي احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية على نحو متشدد. ومن شأن أسباب أخرى أن تشكل حجة ضد طرد الشخص المعني أو إعادته. وينبغي أن يكون أي استخدام للقوة الملاذ الأخير وأن يكون متناسباً مع الظروف.

تعليق المكتب

لا تحدد الفقرة ٩(أ) من التوصية المقترحة فترة زمنية من التفكير والتعافي، بما يتمشى مع عدد من الردود.

التعويض والوصول إلى العدالة

السؤال ٢٧ *هل ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لضمان حصول جميع ضحايا العمل الجبري على وسائل الانتصاف القانونية الفعالة والمناسبة، ولا سيما التعويض عن الأضرار المادية وغير المادية، بما في ذلك عن طريق:*

(أ) تقديم المساعدة القانونية، بدون تكلفة على وجه التفضيل؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨١

لا: ٣

ردود أخرى: ٦

التعليقات

كندا: التدابير الواردة في السؤال ٢٧(أ) إلى (و) هي أمثلة عن التدابير التي يمكن تطبيقها، ولكن ينبغي ألا تكون القائمة محصورة بها.

جمهورية الكونغو الديمقراطية، مالي: ليس ضحايا العمل الجبري ملمين بالتشريعات الوطنية ولا يملكون الوسائل للوصول إلى العدالة.

إريتريا: ما من شيء يمكن القيام به من دون مساعدة قانونية مجانية.

فرنسا: عملاً بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ينبغي توفير المساعدة القانونية حيثما اقتضت الحاجة.

لاتفيا: رهناً بالموارد المتاحة.

ميانمار: على الرغم من أن المساعدة القانونية المجانية تبقى الوسيلة الفضلى للحصول على التعويض المناسب، نظراً إلى أنّ الضحايا قد يكونون في وضع يائس، إلا أنه ينبغي اتساق مثل هذا الإجراء مع القوانين والإجراءات الوطنية الأخرى ذات الصلة.

هولندا: ينص مبدأ مكافحة الاتجار الصادر عن الاتحاد الأوروبي على ما يلي: "المشورة القانونية والتمثيل القانوني مجانيان لاسيما عندما لا يكون للضحية موارد مالية كافية"، وبالتالي سيكون من الأفضل إضافة عبارة "عند الاقتضاء" بدلاً من "على وجه التفضيل".

الاتحاد الروسي: بالنسبة إلى السؤال ٢٧ عموماً: ينبغي أن تكون هذه الصياغة متسقة مع مبادئ حقوق الإنسان بشأن الحق في الانتصاف والتعويض لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. على سبيل المثال: "ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لحماية حصول جميع ضحايا العمل الجبري على وسائل الانتصاف القانونية الفعالة والمناسبة وغيرها من وسائل الانتصاف، ولمنحهم التعويض الكامل، بما في ذلك رد الحق والتعويض ورد الاعتبار والرضا وضمانات عدم التكرار، من دون تمييز". وفيما يتعلق بالفقرة الفرعية (أ)، ينبغي حذف عبارة "على وجه التفضيل" وينبغي تحديد طبيعة المساعدة القانونية التي لها أن تغطي المسائل الجنائية والمدنية والإدارية، من قبيل تسديد الرواتب غير المدفوعة.

الولايات المتحدة: إعادة الصياغة كما يلي: "ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لحماية حصول جميع ضحايا العمل الجبري، ضمن اختصاصها أو أراضيها، على وسائل الانتصاف القانونية الفعالة والمناسبة، ولا سيما التعويض عن الأضرار المادية وغير المادية. ويمكن أن تشمل هذه التدابير، على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: ...".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٤

لا: ٢

ردود أخرى: ١٠

التعليقات

EK (فنلندا): بالنسبة لكافة النقاط الواردة في السؤال ٢٧، ينبغي عدم وضع ضحايا العمل الجبري في وضع يختلف عن الوضع الذي يحتله ضحايا الجرائم الأخرى.

ZFE (زامبيا): يمكن توفير خدمات قانونية ولكن ينبغي ألا يكون التعويض عن الأضرار المادية وغير المادية من مسؤولية الدولة العضو.

العمال

مجموع عدد الردود: ١٢

نعم: ٦

لا: صفر

ردود أخرى: ٥

التعليقات

رد موحد: بالنسبة إلى السؤال ٢٧ عموماً: ينبغي أن تكون هذه الصياغة متسقة مع مبادئ حقوق الإنسان بشأن الحق في الانتصاف والتعويض لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. على سبيل المثال: "ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لحماية حصول جميع ضحايا العمل الجبري على وسائل الانتصاف القانونية الفعالة والمناسبة وغيرها من وسائل الانتصاف، ولمنحهم التعويض الكامل، بما في ذلك رد الحق والتعويض ورد الاعتبار والرضا وضمانات عدم التكرار، من دون تمييز".

CGIL، UIL (إيطاليا): كحد أدنى. يمكن أن توفر نقابات العمال المساعدة، ولكن ذلك ليس كافياً.

GEFONT (نيبال): ينبغي لكل دولة عضو أن توفر مساعدة قانونية مجانية.

UGT (اسبانيا): حذف عبارة "على وجه التفضيل" وإضافة جملة "بلغة يمكن أن يفهموها، مع توفير الترجمة عند الحاجة".

AFL-CIO (الولايات المتحدة): إضافة جملة "بغض النظر عن جنسيتهم و/أو مكان تواجدهم".

الأمم المتحدة

OHCHR: ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن أن تشمل النظم القانونية المحلية تدابير تتيح أمام الضحايا إمكانية الحصول على تعويض لأي ضرر تعرضوا له. ويمكن القيام بذلك من خلال منحهم الحق في إقامة دعوى مدنية ضد الجناة، بغض النظر عن جنسيتهم ووضعهم كمهاجرين، وبواسطة مبادرات ترمي إلى توفير المساعدة الاجتماعية للضحايا أو إعادة إدماجهم، إلى جانب إنشاء صندوق خاص يستخدم لتعويض الضحايا ويتم تمويله من الإيرادات غير المشروعة التي يولدها الاتجار.

السؤال ٢٧ *(ب) ضمان أن يتمكن جميع الضحايا، من الرعايا ومن غير الرعايا على السواء، من اتباع سبل الانتصاف الإدارية والمدنية والجنائية في البلد المعني، بصرف النظر عن وجودهم على الأراضي الوطنية؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٧٣

لا: ٧

ردود أخرى: ١٠

التعليقات

كندا: في بعض الحالات، قد تتطلب سبل الانتصاف الجنائية أو التدابير الإدارية أن تكون الضحية موجودة في البلد. وإذا كانت كندا تدعم هذا الحكم من حيث المبدأ، تبرز الحاجة إلى المزيد من التوضيح.

كوت ديفوار: الحق في سبل الانتصاف الإدارية والمدنية والجنائية حقٌ من الحقوق العالمية.

شيلي: فقط على الأراضي الوطنية. ينبغي التنبه إلى مبدأي الاختصاص الإقليمي والسيادة.

فرنسا: ينبغي أن تتاح أمام الضحايا كل فرصة لملاحقة الجناة، سواء أكانوا أم لا متواجدين على الأراضي التي ارتكبت فيها الجناية، والحصول على التعويضات. وينبغي أن يكون التمثيل القانوني متاحاً. وينبغي أن يُطلب من أصحاب العمل غير الشرعيين تغطية التكاليف.

مالي: لتجنب أي تمييز بين العمال المحليين والعمال الأجانب.

هولندا: استبدال جملة "أن يتمكن ... اتباع" بجملة "حصول ... على".

النرويج: في الحالات الجنائية، قد يشكّل غياب الضحية - التي تكون في الغالب هي الشاهد - عائقاً من الناحية العملية، مما قد يحول دون الملاحقة الجزائية في الممارسة. ويمكن للتوصية أن تشجع الدول الأعضاء على السماح بالاستماع إلى ضحايا العمل الجبري عن بعد.

الاتحاد الروسي: ينبغي ألا يحول الوضع غير المنظم للشخص المعني دون الوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة، وحيث مقتضى الحال، ينبغي منح الأشخاص ضحايا الاتجار إجازة إقامة بغية تقديم الدعوى. وتُقترح الصيغة التالية: "ضمان أن يكون جميع الضحايا، من دون أي تمييز قائم على العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو الهجرة أو غير ذلك من الأوضاع، قادرين على اتباع كافة سبل الانتصاف الإدارية والمدنية والجنائية المتاحة في البلد المعني، وتقدم لهم المساعدة في ذلك".

جنوب أفريقيا: إذا كان من الممكن تقديم البراهين اللازمة.

المملكة المتحدة: تقع الإجراءات الجنائية على عاتق الدولة العضو، ولكن ينبغي للأفراد أن يتقدموا بدعوى أمام القضاء المدني للمطالبة بالتعويضات.

الولايات المتحدة: استبدال عبارة "ضمان أن" بعبارة "النص على أن ....، حسب مقتضى الحال، ...". إضافة جملة "أو عن وضعهم كمهاجرين" قبل جملة "على الأراضي الوطنية".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٦

لا: ١

ردود أخرى: ٩

التعليقات

EK (فنلندا): ينبغي ألا يكون ضحايا العمل الجبري في وضع يميزهم عن ضحايا الجرائم الأخرى.

ECA (ترينيداد وتوباغو): نعم، لكن ينبغي أن يكون هناك حدود.

FEDECAMARAS (جمهورية فنزويلا البوليفارية): من الصعب إذا كان الشخص المعني خارج البلاد أو من جنسية مختلفة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٦

لا: صفر

ردود أخرى: ٦

التعليقات

رد موحد: ينبغي ألا يحول الوضع غير المنظم للشخص المعني دون الوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة، وحيث مقتضى الحال، ينبغي منح الأشخاص ضحايا الاتجار إجازة إقامة بغية تقديم الدعوى. وتُقترح الصيغة التالية: "ضمان أن يكون جميع الضحايا، من دون أي تمييز قائم على العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو الهجرة أو غير ذلك من الأوضاع، قادرين على اتباع كافة سبل الانتصاف الإدارية والمدنية والجنائية المتاحة في البلد المعني، وتقدم لهم المساعدة في ذلك".

CSA (بنن): ينبغي ألا يشكل الوضع القانوني للضحية عائقاً.

CSN (كندا): إنّ الضحية التي تقرر رفع دعوى لها حق البقاء في البلاد لحين انتهاء الدعوى، أو على الأقل لها حق متابعة الإجراءات حتى بعد مغادرة البلاد.

CGIL، UIL (إيطاليا): يرد ذلك أصلاً في الاتفاقية رقم ١٤٣ وفي بعض التوجيهات الأوروبية والكثير من القوانين الوطنية، ولكن من المجدي التذكير به هنا.

GEFONT (نيبال): بغض النظر عن جنسيتهم ووضعهم، وينبغي أن يسري ذلك أيضاً على أفراد الأسرة.

السؤال ٢٧ *(ج) ضمان أن يتمكن جميع الضحايا من ممارسة حقهم في الحصول على تعويضات من الجناة؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٢

لا: صفر

ردود أخرى: ٨

التعليقات

كوت ديفوار: أنشأت بلدان عديدة نظماً للتعويض يستفيد منها ضحايا العمل الجبري.

فرنسا: ينبغي للدول الأعضاء أن تقرر ما هي المحاكم وما هو الإجراء الواجب اتباعه من جانب ضحايا العمل الجبري للمطالبة بالتعويضات.

اليابان: ينبغي الإبقاء على النتائج التي تم التوصل إليها في القضايا التي جرى البت فيها.

نيبال: عند احتساب قيمة التعويض، ينبغي مراعاة مدة العمل والظروف المادية والذهنية التي يتواجد فيها الأشخاص المعنيون والأجور التي تم دفعها خلال الفترة المعنية.

الاتحاد الروسي: ينبغي أن تشمل هذه التعويضات الأجور غير المدفوعة وكافة الإعانات الاجتماعية المستحقة وفقاً لتشريعات العمل ذات الصلة، بالإضافة إلى أي أضرار مادية أو معنوية. ينبغي ضمان حق المطالبة بالتعويض لجميع العمال، بغض النظر عن وضعهم من حيث الإقامة. ينبغي إضافة الجملة التالية: "والاستفادة من برامج التعويض التي ينص عليها القضاء الجزائي".

توغو: ينبغي ملاحقة الأشخاص الضالعين في مثل هذه الأعمال قضائياً.

المملكة المتحدة: بإمكان الضحايا إقامة دعوى للمطالبة بالتعويضات أمام المحاكم المدنية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٨

لا: ١

ردود أخرى: ٧

التعليقات

CNI (البرازيل): يتوقف حق المطالبة بالتعويض على التشريعات الوطنية.

EK (فنلندا)، SEV (اليونان): ينبغي ألا يكون ضحايا العمل الجبري في وضع يميزهم عن ضحايا الجرائم الأخرى.

Keidanren (اليابان): ينبغي الإبقاء على النتائج التي تم التوصل إليها في القضايا التي جرى البت فيها.

NHO (النرويج): ينبغي أن يكون للضحايا الحق في المطالبة بتعويض من الجناة، ولكن ليس من شركات أخرى في سلسلة التوريد. نحن ندعم إنشاء برامج للتعويض، مثل استخدام الأموال العامة لتعويض الضحايا، على أن يتم تحصيل هذه التعويضات من الجناة، أو في حال عدم إمكانية إنفاذ الدعوى في حق أحد الجناة.

العمال

مجموع عدد الردود: ١٢

نعم: ٦٨

لا: صفر

ردود أخرى: ٤

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تشمل هذه التعويضات الأجور غير المدفوعة وكافة التكاليف الاجتماعية، بالإضافة إلى أي أضرار مادية أو معنوية. ينبغي ضمان حق المطالبة بالتعويض لجميع العمال، بغض النظر عن وضعهم من حيث الإقامة. ينبغي إضافة الجملة التالية: "والاستفادة من برامج التعويض التي ينص عليها القضاء الجزائي".

CGT (كولومبيا): ينبغي إدراج مفهوم التعويض الكامل القائم على المبادئ المعتمدة في القرار ٨٣/٥٦ الصادر عن الأمم المتحدة في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢.

CGIL، UIL (إيطاليا): ترد هذه الضمانات صراحة في الاتفاقية رقم ١٤٣ والتوجيهات الأوروبية وفي الكثير من التشريعات الوطنية.

GEFONT (نيبال): ينبغي إدراجه في البروتوكول.

السؤال ٢٧ (د) *السماح لممثل عن الضحية باتباع سبل الانتصاف القانونية، بما في ذلك التعويض، بالنيابة عن الضحية؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٧٧

لا: ٤

ردود أخرى: ٩

التعليقات

بوتسوانا، فرنسا: الضحايا في وضع مستضعف ويعانون من مشاكل لغوية وثقافية لا يكون لديهم على الدوام الوسائل اللازمة للدفاع عن مصالحهم. لذا، لا بد من تمثيلهم مثلاً من خلال نقابات العمال.

الصين: غالباً ما لا تقوم النساء المختطفات والمتاجر بهنّ لتشغيلهنّ في الدعارة في بلدان أخرى، بالتبليغ إلى السلطات المختصة خوفاً من العقوبات التي قد تفرضها الحكومة المحلية أو لعدم حصولهنّ على المعونة أو المساعدة القانونية. ينبغي تحسين التعويضات وسبل الانتصاف في التوصية الجديدة.

النرويج: قد يكون من المبرر إرساء حدود بشأن الشخص الذي يمكن أن يمثل الضحية، رهناً بالمستوى الذي يتم فيه اتباع سبل الانتصاف. عندما يكون الطرف ملزماً بالتواجد خلال الإجراءات (انظر السؤال ٢٧(ب))، مجرد أنّ هذا الطرف ممثل بشخص آخر لا يعفيه من هذا الالتزام.

بولندا: نعم، ولكن ينبغي إيلاء رعاية خاصة عند وضع الأحكام التي تسمح لمحامٍ أو أي شخص آخر يمثله بالمطالبة بالتعويض، على سبيل المثال.

الاتحاد الروسي: الصيغة المقترحة، مستقاة من المادة ١٣ من توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن العقوبات المفروضة على أصحاب العمل: "السماح لممثل عن الضحية، مثل نقابات العمال أو غيرها من الجمعيات، باتباع سبل الانتصاف القانونية، بما في ذلك التعويض، بالنيابة عن الضحية وفي دعم لها، وبالموافقة منه".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٤

لا: ٢

ردود أخرى: ١٠

التعليقات

ZFE (زامبيا): ينبغي عدم المطالبة بالتعويض إلا من الجناة.

FEDECAMARAS (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قد يؤدي ذلك إلى الاحتيال.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٧

لا: صفر

ردود أخرى: ٥

التعليقات

رد موحد: الصيغة المقترحة، مستقاة من المادة ١٣ من توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن العقوبات المفروضة على أصحاب العمل: "السماح لممثل عن الضحية، مثل نقابات العمال أو غيرها من الجمعيات، باتباع سبل الانتصاف القانونية، بما في ذلك التعويض، بالنيابة عن الضحية وفي دعم لها، وبالموافقة منه".

CSA (بنن): نعم، إذ أنّ الأطفال أو الكبار غير المتعلمين قد لا يدركون سبل الانتصاف والإجراءات القانونية المحتملة.

CGIL (إيطاليا): العديد من نقابات العمال تسمح بذلك.

الأمم المتحدة

UNODC: قد ترغب منظمة العمل الدولية في معرفة ما إذا كانت هذه المسألة ذات جدوى أم لا بالنسبة لبلدان القانون المدني.

السؤال ٢٧ *(هـ) النص على آليات بديلة لتسوية المنازعات، حيثما يقتضي الأمر ذلك، بالاقتران بمتطلبات إجرائية مبسطة؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٦٦

لا: ١٨

ردود أخرى: ٦

التعليقات

بنن: لزيادة سرعة تسوية النزاعات وخفض عبء العمل على المحاكم.

بوتسوانا: غير ضروري.

كندا، الاتحاد الروسي، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة: غير واضح.

كوت ديفوار: من شأن الإجراءات القضائية المعقدة أن تعرقل عملية تعويض الضحايا.

كوبا: قد تساعد على التحايل على الالتزامات الواردة في القوانين الموجودة.

فنلندا: يمكن أن تسهّل هذه الآليات إجراءً قد يكون مرهقاً بالنسبة إلى الضحية، وهي تؤدي إلى مبالغ كبيرة من التعويضات مقارنة بما قد تحكم به المحاكم.

غواتيمالا: إذا وافقت الضحية، يمكن أن تشمل تسوية النزاعات آليات التحكيم والتوفيق بغية تسريع الإجراء والحصول على التعويض المناسب.

نيبال: ينبغي عدم إجراء أي تنازل بشأن معاقبة المجرمين.

الاتحاد الروسي: ينبغي ألا تقوض هذه الآليات المسؤولية الجنائية التي تقع على الأشخاص الذين يمارسون العمل الجبري. وفي أماكن العمل، لا تشكل هذه الآليات بديلاً عن نقابات العمال التمثيلية وعن المفاوضة الجماعية.

السنغال: لا تنطبق التسوية الودية إلا على الدعاوى الإدارية أو المدنية وليس على تلك المتعلقة بقانون العقوبات.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٣

لا: ٣

ردود أخرى: ١٠

التعليقات

EK (فنلندا): ينبغي ألا يكون ضحايا العمل الجبري في وضع يميزهم عن ضحايا الجرائم الأخرى.

ZFE (زامبيا): بشكل ألا يتطلب الإجراء تمثيلاً قانونياً على الدوام.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٣٨

لا: ٢٨

ردود أخرى: ٦

التعليقات

رد موحد: هذا المقترح غامض وغير واضح. وفي حين يمكن أن تكون آليات تسوية النزاعات أداة مفيدة لحل نزاعات العمل، يمكنها أيضاً أن تميل لصالح أصحاب العمل وهناك خطر من أن يحصل ذلك في إطار ممارسات العمل الجبري بسبب استضعاف الضحايا. وينبغي الإشارة إلى أنّه ينبغي ألا تقوض هذه الآليات، بأي شكل من الأشكال، المسؤولية الجنائية التي تقع على عاتق الأشخاص الذين يمارسون العمل الجبري. وفي أماكن العمل، لا تشكل هذه الآليات بديلاً عن نقابات العمال التمثيلية وعن المفاوضة الجماعية.

LBAS (لاتفيا): من المشكوك فيه أن ينجح هذا الأمر نظراً لطبيعة الجنايات المقترفة.

الأمم المتحدة

UNODC: قد ترغب منظمة العمل الدولية في توضيح ما إذا كانت هذه الآليات ترتبط بدعاوى مدنية أو جنائية، وإلا قد يكون هناك خطر التأويل الخاطئ باعتبار أنّ العمل الجبري مجرد انتهاك لقانون العمل.

السؤال ٢٧ *(و) إقامة صناديق لتعويض الضحايا؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٥٥

لا: ٢٤

ردود أخرى: ١١

التعليقات

النمسا، سويسرا: من الممكن اللجوء إلى طرائق أخرى.

بوركينا فاسو: يساعد ذلك على سد الفراغ المتأتي عن إخفاق الجناة في تعويض الضحايا.

اليابان: ينبغي البت في هذه المسائل أساساً من خلال الإجراءات القضائية. ومن غير الملائم الطلب من جميع الدول الأعضاء إقامة صناديق لتعويض الضحايا على شكل موحد. وينبغي التوضيح بأنه لن يتم دفع أي تعويض بالنسبة إلى الدعاوى التي سبق وتم البت فيها.

لاتفيا، هولندا: إنّ التوجيه بشأن مكافحة الاتجار الصادر عن الاتحاد الأوروبي ينص على أنه من المهم ضمان وصول ضحايا الاتجار إلى برامج التعويض الموجودة لصالح ضحايا الجرائم العنيفة.

سري لانكا: يتوقف ذلك على القدرة الوطنية.

فرنسا، الأردن، بنما، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السنغال، جنوب أفريقيا، زمبابوي: ينبغي أن يكون تمويل الصناديق على عاتق الجناة.

الاتحاد الروسي: يشكل تعويض الضحايا التزاماً على الدولة ويبقى ذلك أحد الجوانب الأكثر إهمالاً في توفير العدالة في حالات العمل الجبري. ويعود إلى الدولة العضو أن تضمن إمكانية أن تمارس الضحية حقها في التعويض، سواء من خلال إقامة صناديق تعويض مخصصة لضحايا العمل الجبري أو ضمان أن يكون بإمكان الأشخاص الخاضعين للعمل الجبري الوصول إلى صناديق التعويض الوطنية الموجودة والمعدة لصالح ضحايا الجرائم.

الولايات المتحدة: ينبغي أن يكون ذلك ضمن قائمة من الخيارات.

زمبابوي: يمكن أن يُنظر إلى ذلك باعتبار أنه يسمح للضحايا من الاستفادة من العمل الجبري في نهاية المطاف.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ٨

لا: ٨

ردود أخرى: ١٠

التعليقات

ANDI (كولومبيا): ينبغي أن يتوقف ذلك على القدرات الوطنية.

EK (فنلندا): ينبغي ألا يكون ضحايا العمل الجبري في وضع يميزهم عن ضحايا الجرائم الأخرى.

MEDEF (فرنسا): قد يسد ذلك ثغرة في الاتفاقية رقم ٢٩. وينبغي توضيح مسؤولية المنشآت في سلسلة التوريد.

CNP، CNES، MEDS (السنغال): ينبغي أن يكون التعويض فقط من مسؤولية الجناة.

ZFE (زامبيا): قد يشجع ذلك بعض الأشخاص إلى الادعاء بأنهم ضحايا العمل الجبري، وقد يكون ذات تكلفة بالنسبة للدول الأعضاء.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٥

لا: ٢

ردود أخرى: ٥

التعليقات

رد موحد: يبقى ذلك أحد الجوانب الأكثر إهمالاً في توفير العدالة في حالات العمل الجبري. وينبغي للدول الأعضاء أن تدمج بين مختلف نماذج تعويض الضحايا، إذ لا يوجد نظام وحيد مناسب.

GEFONT (نيبال)، CSA (السنغال): بالإضافة إلى التعافي المباشر من الجناة.

UGT (اسبانيا): ينبغي تمويل ذلك من الأموال العامة التي تكملها الموارد من الجناة.

الأمم المتحدة

OHCHR: ينبغي إيلاء الاعتبار لاستخدام الأصول المصادرة من أجل تمويل صندوق تعويض الضحايا.

تعليق المكتب

فيما يتعلق بالسؤال ٢٧(أ)، هناك إطناب بالنسبة إلى السؤال ٢٤(د) وتم دمج الأحكام المقترحة في الفقرة ١٠(د) من التوصية المقترحة. وفيما يتعلق بالسؤال ٢٧(ب)، أضيفت إشارة إلى الوضع القانوني للضحية مراعاة للردود. وحلت جملة "اشتراطات إجرائية مبسطة" محل الإشارة إلى آليات النزاع البديلة والنقاط المثارة في السؤال ٢٧(هـ) دُمجت مع النقاط

المثارة في السؤال ٢٧(ب) في الفقرة ١٠(هـ) من التوصية المقترحة. والردود على السؤال ٢٧(د) أظهرت بشكل واضح ضرورة إضافة موافقة الضحية في الفقرة ١٠(أ). وفيما يتعلق بالسؤال ٢٧(و)، أضيفت إشارة إلى الوصول إلى برامج التعويض الموجودة، إلى جانب الإشارة إلى صناديق التعويض. وبشكل عام، كان هناك عدد من المقترحات بشأن أن تكون الأحكام أكثر تفصيلاً، ولكنّ التوصية المقترحة استبقت نهجاً أكثر عمومية سيسمح باعتماد تدابير مفصلة من مختلف الأنماط، وفقاً للظروف الوطنية والنُظم القانونية وغيرها من الاعتبارات.

الإنفـاذ

السؤال ٢٨ *هل ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أنه ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:*

(أ) توفير جميع الموارد الضرورية والتدريب إلى خدمات تفتيش العمل لتمكينها من الوفاء بدورها كاملاً، بالتعاون مع سائر الوكالات المعنية، في مجالات الوقاية وإنفاذ القانون وحماية ضحايا العمل الجبري؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٥

لا: ٢

ردود أخرى: ٣

التعليقات

النمسا: تضطلع هيئات تفتيش العمل بمسؤوليات مختلفة في مختلف البلدان.

كندا: حذف عبارة "جميع".

إريتريا: من الضروري التعاون مع سائر الوكالات المعنية.

فنلندا: من الضروري إيجاد آلية وطنية. وينبغي للإدارة المختصة بالسلامة والصحة المهنيتين العمل مع الهيئات الأخرى فيما يتعلق بالاتجار بالبشر لغرض الاستغلال. وينبغي للدول الأعضاء أن تضمن أن تكون الموارد المناسبة متاحة.

لاتفيا، مالي، سانت فنسنت وجزر غرينادين: رهناً بالموارد المتاحة.

لبنان: يضاف إلى ذلك دور المساعِدات الاجتماعيات في دراسة حالات هؤلاء الأشخاص.

نيوزيلندا: لمفتشي العمل ولاية واسعة وينبغي إيجاد توازن مع المؤسسات العامة الأخرى المسؤولة عن إنفاذ القانون.

الاتحاد الروسي: في حال عدم وجود تفتيش العمل أو الافتقار إليه، ينبغي إنشاء الهيكليات. وينبغي توسيع الولايات، حسب مقتضى الحال، لتغطية كافة القطاعات والمجموعات، مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص الأكثر استضعافاً. ينبغي للدول الأعضاء النظر في إجراء تدريب مشترك بين مفتشي العمل والنقابات والمنظمات الأخرى للعمال. وينبغي ألا يكون لمفتشي العمل أي صلاحية فيما يتعلق بإنفاذ قواعد الإجازة، عملاً بما تنص عليه الاتفاقية رقم ٨١ بشأن تفتيش العمل، الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

صربيا: يتطلب ذلك تدريباً مستمراً لمفتشي العمل.

سلوفينيا: ينبغي توفير هذا التدريب لكافة الموظفين العاملين في مجال الوقاية وإنفاذ القانون وحماية ضحايا العمل الجبري، وليس فقط العاملون في هيئات تفتيش العمل.

موريشيوس، اسبانيا: انظر السؤال ١٤.

السويد: إضافة عبارة "حيث يقتضي الأمر ذلك".

سويسرا: انظر السؤال ١١(ب).

توغو: غالباً ما تفتقر إدارات التفتيش إلى التمويل.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٧

لا: ١

ردود أخرى: ٨

التعليقات

SEV (اليونان)، NHO (النرويج)، UPS (سويسرا): ينبغي التركيز على تطبيق اللوائح الوطنية بدلاً من اعتماد لوائح جديدة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٨

لا: ١

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحد: ينبغي توسيع الولايات، حسب مقتضى الحال، لتغطية كافة القطاعات والمجموعات، مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص الأكثر استضعافاً. ينبغي للدول الأعضاء النظر في إجراء تدريب مشترك بين مفتشي العمل والنقابات والمنظمات الأخرى للعمال. ينبغي أن يسود احترام تشريعات العمل على إنفاذ قواعد الهجرة. وينبغي إضافة أنه لا يكون لمفتشي العمل أي صلاحية فيما يتعلق بإنفاذ قواعد الإجازة، عملاً بما تنص عليه الاتفاقية رقم ٨١.

CSA (بنن): هناك حاجة إلى الموارد، وغالباً ما يكون هناك فساد وسوء إدارة.

CGIL، UIL (إيطاليا): من المرغوب فيه توفير التعليم والتدريب للموظفين المسؤولين نظراً للتغييرات الهيكلية التي تشهدها سوق العمل.

CTM (المكسيك): من المطلوب تكثيف الجهود للتعاون بين مختلف السلطات بهدف حشد الدعم العام للوقاية من العمل الجبري والقضاء عليه. ولا بد من الحكومة أن تكون نشطة في هذا المجال.

AFL-CIO (الولايات المتحدة): نقلها إلى البروتوكول وإضافة أنه ينبغي لمفتشي العمل ألا يكون لديهم أي صلاحية من حيث إنفاذ قواعد الهجرة، تمشياً مع الاتفاقية رقم ٨١.

الأمم المتحدة

OHCHR: ضمان بقاء الدور الذي يؤديه مفتشو العمل منفصلاً بشكل تام عن الدور الذي تضطلع به السلطات المسؤولة عن إنفاذ قواعد الهجرة.

UNODC: قد ترغب منظمة العمل الدولية في النظر في إمكانية تدريب ليس فقط مفتشي العمل، بل أيضاً رجال الشرطة والمدعين العامين والقضاة والمسؤولين في مجال الهجرة وغيرهم من الهيئات الفاعلة المعنية.

السؤال ٢٨ *(ب) بالإضافة إلى العقوبات الجنائية ووفقاً للقوانين واللوائح الوطنية، النص على فرض عقوبات أخرى من قبيل مصادرة الأرباح المستمدة من العمل الجبري وأصول أخرى؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٧٢

لا: ١٤

ردود أخرى: ٤

التعليقات

بنن: ينبغي أن تُستخدم المصادرات لتمويل صناديق تعويض الضحايا.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: مصادرة الأرباح غير مقبولة إذ أنها قد تؤذي الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

إريتريا: لن تكون العقوبات الجنائية كافية من دون عقوبات مدنية ترافقها مصادرة الأرباح المستمدة من العمل الجبري وأصول أخرى.

غواتيمالا: ينبغي رصد هذه التدابير بشكل حذر لمنع الأشخاص غير الضحايا من الاستفادة منها.

اليابان: ينبغي للنص المقترح ألا ينص على نموذج وحيد من العقوبات.

كوت ديفوار، مالي، موريشيوس: سيكون لتلك التدابير أثر رادع قوي.

المكسيك: لصالح الضحايا.

المغرب: من الكافي إصدار عقوبات جزائية وتعويض الضحايا.

بولندا: ينبغي توخي الحذر في احترام القواعد القانونية الوطنية، لاسيما اشتراط لإدخال تعاريف للعمل الجبري والاستغلال في النُظم القانونية للدول الأطراف.

الاتحاد الروسي: ينبغي أن يشجع هذا الحكم الدول الأعضاء على اللجوء إلى القضاء خارج الإقليم للحصول على تطبيق أفضل للعقوبات المفروضة على استخدام العمل الجبري.

المملكة المتحدة: لا تشكل المصادرة بالضرورة عقاباً - والهدف من النظام أن يكون تصحيحياً، لذا جملة "فرض عقوبات أخرى" ليست دقيقة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٠

لا: ٧

ردود أخرى: ٩

التعليقات

EK (فنلندا)، SEV (اليونان)، UPS (سويسرا): يتجاوز ذلك ولاية منظمة العمل الدولية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٥

لا: ١

ردود أخرى: ٦

التعليقات

رد موحد: ينبغي للتوصية أن تشجع الدول الأعضاء على اللجوء إلى القضاء خارج الإقليم كأداة لإنفاذ العقوبات بشكل أفضل ضد ممارسة العمل الجبري.

CSN (كندا): بالإضافة إلى إبطال إجازات العمل وحظر العقود العامة المستقبلية.

GEFONT (نيبال): ينبغي أن يظهر ذلك في البروتوكول.

الأمم المتحدة

OHCHR: الاتجار بالبشر جريمة تدر الكثير من الأرباح. وتتبع الأصول وحجزها ومصادرتها أصبح جزءاً مهماً أكثر فأكثر من الاستجابة الفعالة للعدالة الجنائية. ومن شأن هذا التدبير أن يسهم أيضاً في تنفيذ التعويض الجنائي أو المدني تجاه الجناة.

السؤال ٢٨ *(ج) إنفاذاً للمادة ٢٥ من الاتفاقية رقم ٢٩، ضمان أن يكون الأشخاص الاعتباريون مسؤولين عن انتهاك حظر العمل الجبري؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٧٩

لا: ٤

ردود أخرى: ٧

التعليقات

بنما: شريطة أنه متى وُجد أنّ شركة محدودة المسؤولية متورطة، أن يتم البحث عن مسؤولية الأفراد المرتبطين بهذه الشركة أو بالشخص الاعتباري.

بولندا: ولكن ليس فقط الأشخاص الاعتباريين، مثلاً فيما يتعلق بالعمل المنزلي.

الاتحاد الروسي: ينبغي أن يدرج هذا الحكم في البروتوكول، مع مراعاة أهميته الأساسية والإشارة المحددة إلى حكم يرد في الاتفاقية رقم ٢٩.

السويد: يمكن أن يكون الشخص الاعتباري خاضعاً لآثار قانونية، من قبيل الغرامات أو العقوبات المالية أو مصادرة الممتلكات، ولكنّ ذلك لا يشكل عقوبة جنائية.

أوروغواي: ينبغي على الدوام تحميل الأشخاص الطبيعيين المسؤولية؛ غير أنّ الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون العمل الجبري، ينبغي أن يتكبدوا تكاليف التعويض سواء بسواء.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١١

لا: ٥

ردود أخرى: ١٠

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٣

لا: ١

ردود أخرى: ٨

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن يدرج هذا الحكم في البروتوكول، مع مراعاة أهميته الأساسية والإشارة المحددة إلى حكم يرد في الاتفاقية رقم ٢٩. وينبغي أن يقرأ النص كما يلي: "إنفاذاً للمادة ٢٥ من الاتفاقية رقم ٢٩، تعتمد تدابير تضمن فعلياً ...".

CSN (كندا): المديرون كذلك. ينبغي أن تكون المنشأة مسؤولة عن العمل الجبري في أي مرحلة من سلسلة التوريد.

GEFONT (نيبال): ينبغي للشخص المسؤول أو مدير القسم القانوني أن يتحمل المسؤولية كذلك.

الأمم المتحدة

OHCHR: إنّ طبيعة الاتجار بالبشر تجعل من المهم خصوصاً توسيع نطاق المسؤولية للجنايات المرتبطة بالأشخاص الاعتباريين، بالإضافة إلى الأشخاص الطبيعيين.

السؤال ٢٨ *(د) تعزيز الجهود الرامية إلى التعرف على الضحايا، عن طريق وضع مؤشرات للعمل الجبري كي يستخدمها مفتشو العمل ورجال الشرطة والمدعون العامون وممثلو منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من الهيئات الفاعلة المعنية؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٣

لا: ٢

ردود أخرى: ٥

التعليقات

إريتريا: من غير الممكن التعرف على ضحايا العمل الجبري من دون التنسيق مع مفتشي العمل ورجال الشرطة والمدعين العامين وغيرهم من الهيئات الفاعلة المعنية.

فرنسا: ينبغي التنبه لخصوصية الضحايا.

مالي: من المهم تعزيز الروابط بين مختلف الإدارات لتبادل المعلومات والبيانات.

هولندا: ينبغي أيضاً الإشارة إلى مؤشرات منظمة العمل الدولية بشأن العمل الجبري والاتجار بالبشر.

الاتحاد الروسي: إضافة عبارة "الجناة" إلى الضحايا، وينبغي تصنيف المؤشرات بحسب الجنس والسن والإثنية والجنسية والوضع كمهاجر.

الولايات المتحدة: إضافة "الاضطلاع و/أو" في بداية الجملة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٥

لا: ١

ردود أخرى: ١٠

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٧

لا: صفر

ردود أخرى: ٥

التعليقات

رد موحد: ينبغي إضافة عبارة "الجناة" إلى الضحايا، وينبغي تصنيف المؤشرات بحسب الجنس والسن والإثنية والجنسية والوضع كمهاجر.

AFL-CIO (الولايات المتحدة): إضافة "والجناة، بمن فيهم أولئك الذين يساعدون أو يحفزون على العمل الجبري ...".

التعاون الدولي

السؤال ٢٩ *هل ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز التعاون والتنسيق على المستوى الدولي، بما في ذلك من خلال سائر المؤسسات متعددة الأطراف فضلاً عن مساعدة بعضها البعض في ضمان القضاء الفعلي على العمل الجبري، بما في ذلك عن طريق:*
(أ) حشد الموارد من أجل برامج العمل الوطنية والتعاون والمساعدة التقنيين على الصعيد الدولي؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٤

لا: ٢

ردود أخرى: ٤

التعليقات

كوت ديفوار، إريتريا، المكسيك: تعاون الدول الأعضاء من خلال المؤسسات متعددة الأطراف أو غيرها من المؤسسات لا غنى عنه.

اندونيسيا: لاسيما بالنسبة للعمال المهاجرين.

لبنان: مساعدة الدول الأكثر فقراً يخفف من الهجرة غير الشرعية وتصدير العمالة غير الماهرة.

مالي: كما تنص عليه الاتفاقيتان رقم ١٨٢ ورقم ١٨٩.

الاتحاد الروسي: يمكن أن يسد ذلك الثغرات الموجودة في النُهج لمكافحة العمل الجبري والاتجار بالبشر. وينبغي التشديد على التعاون والتنسيق بين إدارات العمل.

صربيا: مع مراعاة مختلف الاتفاقات الثنائية بشأن التعاون في المسائل الإجرامية والاتفاقيات التي تتناول هذه المسألة.

أوروغواي: لقد نجح ذلك، وهو ضروري بسبب الطابع الدولي الذي ترتديه المشكلة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٧

لا: ٢

ردود أخرى: ٧

التعليقات

CNI (البرازيل): ينبغي عدم فرض ذلك.

NHO (النرويج): ينبغي للصك الجديد أن يعالج الاتساق السياسي والتنسيق والتعاون على المستوى الدولي، نظراً لأنّ الاتفاقية رقم ٢٩ لا تتضمن أحكاماً محددة بالنسبة لهذا الموضوع.

UPS (سويسرا): ينبغي التركيز على تطبيق اللوائح الوطنية وليس استحداث لوائح إضافية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٧

لا: صفر

ردود أخرى: ٥

التعليقات

رد موحد: من الممكن أن يسد البروتوكول الثغرة التي تركتها الاتفاقية رقم ٢٩ من خلال الدعوة إلى تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين بين إنفاذ العمل والمؤسسات المعنية بتطبيق القانون الجزائي والنظام القضائي. وينبغي التشديد على التعاون والتنسيق بين إدارات العمل.

الأمم المتحدة

OHCHR: لمكافحة الاتجار بالبشر على نحو فعال، ينبغي ألا يتم ذلك على المستوى الوطني فحسب. والمبادئ التوجيهية لمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان تشجع التعاون الدولي من خلال المساعدة الثنائية أو المتعددة؛ تبادل المعلومات بشأن المتاجرين بالبشر وأساليب عملهم؛ اتفاقات التعاون لتسهيل التعرف السريع على الضحايا؛ قيام سلطات إنفاذ القانون بوضع إجراءات وبروتوكولات بشأن عمليات التحقيق المشتركة.

السؤال ٢٩ *(ب) المساعدة القانونية المتبادلة؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٠

لا: ٤

ردود أخرى: ٦

التعليقات

الصين: التعديل المقترح: "المساعدة القانونية بموجب أطر ثنائية أو متعددة".

الهند: بموجب الاتفاقية رقم ٨١، ينبغي أن يبقى تفتيش العمل من مسؤولية الحكومات الوطنية؛ ومن غير الممكن أن تتولاها وكالات أو هيئات اعتماد أخرى.

مالي: من أجل تسهيل عملية الترحيل.

المكسيك: مع احترام تشريعات كل دولة عضو احتراماً كاملاً.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٧

لا: ١

ردود أخرى: ٨

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٧

لا: صفر

ردود أخرى: ٥

السؤال ٢٩ *(ج) المساعدة التقنية المتبادلة بما في ذلك تبادل المعلومات وتقاسم حسن الممارسات والدروس المستخلصة في مجال محاربة العمل الجبري؟*

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٨٤

لا: ١

ردود أخرى: ٥

التعليقات

استونيا: ينبغي إدراج خدمات الترجمة.

الهند: يمكن الاستعانة بالخبرة التقنية لمنظمة العمل الدولية من حيث البحوث والتدريب وبناء القدرات.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٨

لا: ١

ردود أخرى: ٧

التعليقات

MEDEF (فرنسا): قد يسد ذلك ثغرة في الاتفاقية رقم ٢٩.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٢

نعم: ٦٨

لا: صفر

ردود أخرى: ٤

الملحق

ملخص الردود على الاستبيان (٦ شباط/ فبراير ٢٠١٤)

			الديباجة								مضمون البروتوكول المقترح												NAP		الوقاية									الحماية															التعويض						الإنفاذ				التعاون الدولي		
الهيئة المسؤولة	البلد	المختصر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11a	11b	11c	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21a	21b	21c	21d	21e	21f	21g	21h	22	23a	23b	23c	24a	24b	24c	24d	24e	24f	24g	25a	25b	26a	26b	26c	27a	27b	27c	27d	27e	27f	28a	28b	28c	28d	29a	29b	29c
حكومة	الأرجنتين		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أستراليا		-	-	-	-	-	-	-	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حكومة	النمسا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	N	Y	-	-	Y	Y	Y	Y
حكومة	البحرين		Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	P+R	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بنغلاديش		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بنن		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بوتسوانا		Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	-	N	Y	-	Y	N	Y	Y	N	N	N	-	Y	Y	Y	-	Y	Y	N	N	N	N	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y
حكومة	البرازيل		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بوركينا فاسو		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كندا		Y	Y	N	Y	N	N	N	B	Y	N	N	N	N	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	-	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	شيلي		Y	Y	Y	Y	N	Y	N	R	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y
حكومة	الصين		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y
حكومة	كولومبيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	-	-	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	جمهورية الكونغو الديمقراطية		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كوت ديفوار		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كوبا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	-	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	-	Y	Y	N	O	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y
حكومة	قبرص		Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	R	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	Y	N	Y	N	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	N	N	N
حكومة	جيبوتي		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	اكوادور		Y	N	Y	Y	Y	Y	N	P+R	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	مصر		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	N	Y	N	N	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إريتريا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	N	Y	N	Y	N	-	-	-	-	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y
حكومة	استونيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إثيوبيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	فنلندا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	فرنسا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	غابون		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	جورجيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	-	-	-	-	Y	-	-	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ألمانيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	N	Y	N	Y	Y	-	N	Y	Y	N	N	N	Y	N	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	-	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	-	Y	-
حكومة	غانا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	اليونان		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	غواتيمالا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	آيسلندا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الهند		Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	O	Y
حكومة	إندونيسيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	جمهورية إيران الإسلامية		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	العراق		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إسرائيل		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إيطاليا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	اليابان		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	-	-	-	-	-	-	-	-	N	-	-	-	-	-	-	-	Y	-	-	-	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	N	N	-	Y	Y	-	-	Y	N	Y	N	Y	-	Y	Y	Y
حكومة	الأردن		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	Y	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	جمهورية كوريا		N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	N	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	N	N	Y	Y
حكومة	قيرغيزستان		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	لاتفيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	لبنان		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ليتوانيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	Y	N	Y	N	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ماليزيا		Y	Y	Y	Y	N	Y	N	R	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	مالي		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	موريشيوس		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	المكسيك		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الجبل الأسود		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	المغرب		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	-	Y	Y	Y
حكومة	موزامبيق		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ميانمار		Y	Y	N	N	N	N	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	نيبال		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	هولندا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	نيوزيلندا		-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	-	Y	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	-	Y	-	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	النرويج		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	-	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	عمان		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بنما		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الفلبين		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بولندا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	-	Y	Y	-	-	Y	Y	Y	-	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	-	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y

			الديباجة								مضمون البروتوكول المقترح												NAP		الوقاية									الحماية															التعويض						الإنفاذ				التعاون الدولي		
الهيئة المسؤولة	البلد	المختصر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11a	11b	11c	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21a	21b	21c	21d	21e	21f	21g	21h	22	23a	23b	23c	24a	24b	24c	24d	24e	24f	24g	25a	25b	26a	26b	26c	27a	27b	27c	27d	27e	27f	28a	28b	28c	28d	29a	29b	29c
حكومة	البرتغال		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	قطر		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	Y	Y	Y	-	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	رومانيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	B	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الاتحاد الروسي		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	سانت فنسنت وجزر غرينادين		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	المملكة العربية السعودية		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	السنغال		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	صربيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	سلوفاكيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	سلوفينيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	-	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	جنوب أفريقيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	-	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y
حكومة	اسبانيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	-	-	-	-	Y	Y	-	Y	-	-	-	-	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	N	Y	-	Y	Y	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	-	-	Y	Y	Y	-	-	-	-	Y	-	Y	Y	Y	Y	-	-	-
حكومة	سري لانكا		Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	-	N	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	-	Y	Y	-	-	-	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	السودان		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	السويد		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y
حكومة	سويسرا	SECO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	B	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	طاجيكستان		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حكومة	توغو		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y
حكومة	ترينيداد وتوباغو		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	Y	-	Y	Y	Y	-	Y	Y	-	Y	-	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	-	Y	Y	-	-	-	Y	Y	-	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	-	-	Y	Y	-
حكومة	تركيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أوكرانيا		Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	-	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	-	-	-	-	-	-	-	Y	N	Y	-	-	-	-	-	-	-	-	N	Y	-	-	Y	Y	Y	Y
حكومة	الإمارات العربية المتحدة		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	المملكة المتحدة		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الولايات المتحدة		Y	Y	N	N	N	N	N	P+R	Y	N	Y	N	N	N	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أوروغواي		Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y
حكومة	أوزبكستان		N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y
حكومة	جمهورية فنزويلا البوليفارية		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	-	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	فيتنام	MOLISA	N	Y	N	Y	Y	Y	N	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	زمبابوي		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	أستراليا	ACCI/AMMA	-	-	-	-	-	-	-	O	-	O	-	-	-	-	-	-	O	-	-	-	O	-	-	-	-	-	-	-	-	O	-	-	-	O	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أصحاب عمل	النمسا	WKÖ	-	-	-	-	-	-	-	O	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	N	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أصحاب عمل	البرازيل	CNA	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	P+R	N	N	Y	Y	Y	Y	N	N	N	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	N	N	N	Y	N	Y	Y	N	Y	N	Y	N	N	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	البرازيل	CNI	N	N	N	Y	N	N	N	R	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	N	Y	N	Y	N	N	N	Y	Y	N	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N
أصحاب عمل	كولومبيا	ANDI	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	R	O	O	Y	N	N	O	O	O	N	O	N	O	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	N	N	Y	Y	N	N	-	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	-	N	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	قبرص	OEB	-	-	-	-	-	-	-	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أصحاب عمل	فنلندا	EK	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	فرنسا	MEDEF	-	-	-	-	Y	-	Y	R	-	-	Y	-	-	-	-	Y	-	-	N	Y	-	Y	Y	-	-	-	-	-	-	-	Y	-	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أصحاب عمل	اليونان	SEV	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	اليابان	KEIDANREN	-	-	-	-	-	-	-	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أصحاب عمل	جمهورية كوريا	KEF	Y	Y	N	Y	N	N	Y	R	N	N	N	N	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	N	Y	N	Y	Y
أصحاب عمل	لاتفيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	المكسيك	CONCAMIN	-	-	-	-	-	-	-	O	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	-	-
أصحاب عمل	نيوزيلندا	BusinessNZ	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	-	Y	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	-	Y	-	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	النرويج	NHO	-	-	-	-	-	-	-	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	N	-	-	-	-	-	Y	Y	Y	O	O	O	O	O	O	O	Y	Y	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	Y	Y
أصحاب عمل	البرتغال	CCP	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	رومانيا	CNIPMMR	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	B	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	السنغال	CNES	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	-	-	-	Y	Y	Y	N	Y	-	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	السنغال	CNP Senegal, CNES, MEDS	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	N	-	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y
أصحاب عمل	السويد	SN	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	سويسرا	UPS	Y	Y	O	O	O	Y	Y	R	Y	Y	Y	O	O	O	Y	Y	O	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	-	N	Y	Y	Y	N	O	O	O	O	O	O	-	O	O	O	N	N	O	-	Y	-	-	-	Y	N	N	O	O	Y	Y
أصحاب عمل	ترينيداد وتوباغو	ECA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	تركيا	TISK	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	R	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	جمهورية فنزويلا البوليفارية	FEDECAMARAS	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	B	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	-	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	-	-	-	Y	-	-	-	Y	-	Y
أصحاب عمل	العالم	IOE	-	-	-	-	-	-	-	R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أصحاب عمل	زامبيا	ZFE	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	P+R	-	Y	Y	N	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	-	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y

			الدیباجة								مضمون البروتوكول المقترح												NAP		الوقاية									الحماية																				التعويض					الإنفاذ			التعاون الدولي		
المختصر	البلد	الهيئة المسؤولة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11a	11b	11c	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21a	21b	21c	21d	21e	21f	21g	21h	22	23a	23b	23c	24a	24b	24c	24d	24e	24f	24g	25a	25b	26a	26b	26c	27a	27b	27c	27d	27e	27f	28a	28b	28c	28d	29a	29b	29c
CTA	الأرجنتين	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
CGTRA	الأرجنتين	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
ACTU	أستراليا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
ÖGB	النمسا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
BAK	النمسا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
WSN	بنغلاديش	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	-	Y	Y	Y	Y
CSA Benin	بنن	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
MTCB	بنن	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	-	-	-	-	-	-	Y	Y	-	-	-	-	-	Y	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	-	-	-	-	-	-	Y
Podkrepa	بلغاريا	عمال	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
CNTB	بوركينا فاسو	عمال	-	-	-	-	-	-	-	O	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y
CSN	كندا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
CLC	كندا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
CGT	كولومبيا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
CNUS/CNTD/ CASC	الجمهورية الدومينيكية	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
ETUF	مصر	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
SAK	فنلندا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
CGT-FO	فرنسا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
DGB	ألمانيا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
GSEE	اليونان	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
CGTG	غواتيمالا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
HKCTU	هونغ كونغ، الصين	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
NDWTUF	الهند	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
SBMI	إندونيسيا	عمال	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
KSBSI	إندونيسيا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
CGIL	إيطاليا	عمال	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
UIL	إيطاليا	عمال	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
CISL	إيطاليا	عمال	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	O	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
JTUC-RENGO	اليابان	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
FKTU	جمهورية كوريا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
LBAS	لاتفيا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
Sekrima	مدغشقر	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
CGTM	موريتانيا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
CTM	المكسيك	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
GEFONT	نيبال	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y
NTUC	نيبال	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
FNV	هولندا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
NZCTU	نيوزيلندا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y
LO, Unio, YS	النرويج	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
PWF	باكستان	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
CS	بنما	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
JOC	بيرو	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y
CATP	بيرو	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
CUT	بيرو	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
NSZZ	بولندا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
UGT	البرتغال	عمال	-	-	-	-	-	-	-	P+R	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
CGTP	البرتغال	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
CNSM	جمهورية مولدوفا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
CSDR	رومانيا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	B	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y
FNPR	الاتحاد الروسي	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
COTRAF	رواندا	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
CNTS/FC	السنغال	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
CNTS	السنغال	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-
CNTS, UNSAS, CSA, CNTS FC, FGTS/B	السنغال	عمال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y

			الديباجة								مضمون البروتوكول المقترح												NAP	
الهيئة المسؤولة	البلد	المختصر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11a	11b	11c	12	13	14	15	16	17	18	19	20
عمال	السنغال	UNSAS	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمال	السنغال	CSA	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
عمال	صربيا	Nezavisnost	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمال	صربيا	CATUS	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمال	سلوفينيا	ZSSS	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمال	سلوفينيا	PERGAM	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمال	الصومال	FESTU	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمال	اسبانيا	CCOO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمال	اسبانيا	UGT	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمال	السويد	SACO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمال	السويد	LO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمال	السويد	TCO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمال	ترينيداد وتوباغو	NATUC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	O	Y	Y	Y
عمال	تركيا	MEMUR-SEN	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	-	-	Y	Y
عمال	تركيا	KESK	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمال	المملكة المتحدة	TUC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمال	الولايات المتحدة	AFL-CIO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمال	العالم	ITUC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمال	زمبابوي	ZCTU	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	P+R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y

	الوقاية									الحماية															التعويض						الإنفاذ				التعاون الدولي		
المختصر	21a	21b	21c	21d	21e	21f	21g	21h	22	23a	23b	23c	24a	24b	24c	24d	24e	24f	24g	25a	25b	26a	26b	26c	27a	27b	27c	27d	27e	27f	28a	28b	28c	28d	29a	29b	29c
UNSAS	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-
CSA	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
Nezavisnost	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
CATUS	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
ZSSS	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
PERGAM	Y	Y	Y	O	Y	O	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
FESTU	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
CCOO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
UGT	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
SACO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
LO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
TCO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
NATUC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y
MEMUR-SEN	Y	-	Y	Y	-	-	-	-	-	-	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	-	-	-	Y	Y	Y	Y	-	-	Y	-	N	Y	-	Y	Y
KESK	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
TUC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
AFL-CIO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
ITUC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
ZCTU	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y

Y: نعم؛ N: لا؛ O: ردود أخرى؛ B: الردان؛ -: لا رد

Q8 -P+R: بروتوكول وتوصية؛ R: توصية فقط؛ B: الردان مختاران؛ O: ردود أخرى

NAP: خطط عمل وطنية.

ملخص الردود على الاستبيان (٦ شباط/ فبراير ٢٠١٤)

	الدبياجة								مضمون البروتوكول المقترح												خطط عمل وطنية		الوقاية									الحماية																														التعويض							الانفاذ				التعاون الدولي		
السؤال	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11a	11b	11c	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21a	21b	21c	21d	21e	21f	21g	21h	22	23a	23b	23c	24a	24b	24c	24d	24e	24f	24g	25a	25b	26a	26b	26c	27a	27b	27c	27d	27e	27f	28a	28b	28c	28d	29a	29b	29c
نعم	170	174	168	168	165	169	167		146	137	151	129	146	146	145	145	126	151	126	142	166	165	175	160	171	148	149	158	156	151	166	164	147	128	159	168	149	168	167	171	157	167	166	147	144	164	162	155	168	158	117	128	170	147	153	165	168	164	170
لا	5	3	8	7	12	7	10		7	14	7	23	10	9	10	10	23	6	28	12	5	7	1	14	2	20	20	11	6	18	10	10	21	34	10	3	13	5	1	1	13	7	6	18	26	8	5	8	1	6	49	34	4	22	10	3	4	5	2
لا رد	13	11	11	12	10	12	10		33	33	29	33	30	30	31	31	34	29	32	32	16	16	12	14	15	19	19	17	22	17	12	14	18	21	17	15	21	13	16	14	15	13	15	22	17	16	20	24	19	23	21	24	14	19	21	18	15	17	16
ردود أخرى	0	0	1	1	1	0	1		2	4	1	3	2	3	2	2	5	2	2	2	1	0	0	0	0	1	0	2	4	2	0	0	2	5	2	2	5	2	4	2	3	1	1	1	1	0	1	1	0	1	1	2	0	0	4	2	1	2	0

حكومة

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11a	11b	11c	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21a	21b	21c	21d	21e	21f	21g	21h	22	23a	23b	23c	24a	24b	24c	24d	24e	24f	24g	25a	25b	26a	26b	26c	27a	27b	27c	27d	27e	27f	28a	28b	28c	28d	29a	29b	29c
نعم	85	87	85	86	84	83	81		66	57	66	50	66	65	64	62	54	67	52	63	82	80	87	75	84	72	73	75	78	75	82	80	71	55	79	83	69	84	84	86	76	82	83	73	68	82	81	73	82	77	66	55	85	72	79	83	84	80	84
لا	3	2	4	3	5	5	8		3	10	4	17	6	5	5	7	14	4	17	6	3	5	1	13	2	9	10	10	4	9	6	7	13	24	5	2	10	2	0	0	11	4	2	11	17	4	3	7	0	4	18	24	2	14	4	2	2	4	1
لا رد	2	1	1	1	1	2	1		21	23	20	22	18	20	21	21	22	19	21	21	5	5	2	2	4	9	7	5	8	6	2	3	6	10	6	5	10	4	6	4	3	4	5	6	5	4	6	9	8	9	6	9	3	4	7	5	4	5	5
ردود أخرى	0	0	0	0	0	0	0		0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	2	0	0	0	0	1	0	0

أصحاب عمل

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11a	11b	11c	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21a	21b	21c	21d	21e	21f	21g	21h	22	23a	23b	23c	24a	24b	24c	24d	24e	24f	24g	25a	25b	26a	26b	26c	27a	27b	27c	27d	27e	27f	28a	28b	28c	28d	29a	29b	29c
نعم	15	17	14	17	14	16	17		12	12	16	11	13	12	12	14	9	15	8	15	15	16	19	18	19	10	11	18	13	11	16	18	15	11	15	17	14	15	18	18	18	17	16	12	9	16	14	16	18	14	13	8	17	10	11	15	17	17	18
لا	2	1	3	0	4	2	2		3	3	2	5	3	3	4	2	6	1	9	2	2	2	0	1	0	10	9	1	2	8	4	1	3	8	3	1	2	3	1	1	1	2	3	5	9	3	2	1	1	2	3	8	1	7	5	1	2	1	1
لا رد	9	8	8	8	7	8	7		9	8	7	8	8	8	8	8	8	8	8	7	8	8	7	7	7	6	6	7	9	6	6	7	7	6	6	6	7	6	5	5	6	6	6	8	7	7	9	9	7	10	10	10	8	9	9	9	6	8	7
ردود أخرى	0	0	1	1	1	0	0		2	3	1	2	2	3	2	2	3	2	1	2	1	0	0	0	0	0	0	0	2	1	0	0	1	1	2	2	3	2	2	2	1	1	1	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0

عمال

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11a	11b	11c	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21a	21b	21c	21d	21e	21f	21g	21h	22	23a	23b	23c	24a	24b	24c	24d	24e	24f	24g	25a	25b	26a	26b	26c	27a	27b	27c	27d	27e	27f	28a	28b	28c	28d	29a	29b	29c
نعم	70	70	69	65	67	70	69		68	68	69	68	67	69	69	69	63	69	66	64	69	69	69	67	68	66	65	65	65	65	68	66	61	62	65	68	66	69	65	67	63	68	67	62	67	66	67	66	68	67	38	65	68	65	63	67	67	67	68
لا	0	0	1	4	3	0	0		1	1	1	1	1	1	1	1	3	1	2	4	0	0	0	0	0	1	1	0	0	1	0	2	5	2	2	0	1	0	0	0	1	1	1	2	0	1	0	0	0	0	28	2	1	1	1	0	0	0	0
لا رد	2	2	2	3	2	2	2		3	2	2	3	4	2	2	2	4	2	3	4	3	3	3	5	4	4	6	5	5	5	4	4	5	5	5	4	4	3	5	5	6	3	4	8	5	5	5	6	4	4	5	5	3	6	5	4	5	4	4
ردود أخرى	0	0	0	0	0	0	1		0	1	0	0	0	0	0	0	2	0	1	0	0	0	0	0	0	1	0	2	2	1	0	0	1	3	0	0	1	0	2	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	3	1	0	1	0

ملخص الردود على الاستبيان (٦ شباط/ فبراير ٢٠١٤)

		حكومة				أصحاب عمل				عمال			
		نعم	لا	لا رد	ردود أخرى	نعم	لا	لا رد	ردود أخرى	نعم	لا	لا رد	ردود أخرى
الديباجة	1	85	3	2	0	15	2	9	0	70	0	2	0
	2	87	2	1	0	17	1	8	0	70	0	2	0
	3	85	4	1	0	14	3	8	1	69	1	2	0
	4	86	3	1	0	17	0	8	1	65	4	3	0
	5	84	5	1	0	14	4	7	1	67	3	2	0
	6	83	5	2	0	16	2	8	0	70	0	2	0
	7	81	8	1	0	17	2	7	0	69	0	2	1
	8												
البروتوكول	9	66	3	21	0	12	3	9	2	68	1	3	0
	10	57	10	23	0	12	3	8	3	68	1	2	1
	11a	66	4	20	0	16	2	7	1	69	1	2	0
	11b	50	17	22	1	11	5	8	2	68	1	3	0
	11c	66	6	18	0	13	3	8	2	67	1	4	0
	12	65	5	20	0	12	3	8	3	69	1	2	0
	13	64	5	21	0	12	4	8	2	69	1	2	0
	14	62	7	21	0	14	2	8	2	69	1	2	0
	15	54	14	22	0	9	6	8	3	63	3	4	2
	16	67	4	19	0	15	1	8	2	69	1	2	0
	17	52	17	21	0	8	9	8	1	66	2	3	1
	18	63	6	21	0	15	2	7	2	64	4	4	0
سياسات وخطط عمل وطنية	19	82	3	5	0	15	2	8	1	69	0	3	0
	20	80	5	5	0	16	2	8	0	69	0	3	0
الوقاية	21a	87	1	2	0	19	0	7	0	69	0	3	0
	21b	75	13	2	0	18	1	7	0	67	0	5	0
	21c	84	2	4	0	19	0	7	0	68	0	4	0
	21d	72	9	9	0	10	10	6	0	66	1	4	1
	21e	73	10	7	0	11	9	6	0	65	1	6	0
	21f	75	10	5	0	18	1	7	0	65	0	5	2
	21g	78	4	8	0	13	2	9	2	65	0	5	2
	21h	75	9	6	0	11	8	6	1	65	1	5	1
	22	82	6	2	0	16	4	6	0	68	0	4	0

		حكومة				أصحاب عمل				عمال			
		نعم	لا	لا رد	ردود أخرى	نعم	لا	لا رد	ردود أخرى	نعم	لا	لا رد	ردود أخرى
الحماية	23a	80	7	3	0	18	1	7	0	66	2	4	0
	23b	71	13	6	0	15	3	7	1	61	5	5	1
	23c	55	24	10	1	11	8	6	1	62	2	5	3
	24a	79	5	6	0	15	3	6	2	65	2	5	0
	24b	83	2	5	0	17	1	6	2	68	0	4	0
	24c	69	10	10	1	14	2	7	3	66	1	4	1
	24d	84	2	4	0	15	3	6	2	69	0	3	0
	24e	84	0	6	0	18	1	5	2	65	0	5	2
	24f	86	0	4	0	18	1	5	2	67	0	5	0
	24g	76	11	3	0	18	1	6	1	63	1	6	2
	25a	82	4	4	0	17	2	6	1	68	1	3	0
	25b	83	2	5	0	16	3	6	1	67	1	4	0
	26a	73	11	6	0	12	5	8	1	62	2	8	0
	26b	68	17	5	0	9	9	7	1	67	0	5	0
	26c	82	4	4	0	16	3	7	0	66	1	5	0
التعويض	27a	81	3	6	0	14	2	9	1	67	0	5	0
	27b	73	7	9	1	16	1	9	0	66	0	6	0
	27c	82	0	8	0	18	1	7	0	68	0	4	0
	27d	77	4	9	0	14	2	10	0	67	0	4	1
	27e	66	18	6	0	13	3	10	0	38	28	5	1
	27f	55	24	9	2	8	8	10	0	65	2	5	0
الإنفاذ	28a	85	2	3	0	17	1	8	0	68	1	3	0
	28b	72	14	4	0	10	7	9	0	65	1	6	0
	28c	79	4	7	0	11	5	9	1	63	1	5	3
	28d	83	2	5	0	15	1	9	1	67	0	4	1
التعاون الدولي	29a	84	2	4	0	17	2	6	1	67	0	5	0
	29b	80	4	5	1	17	1	8	0	67	0	4	1
	29c	84	1	5	0	18	1	7	0	68	0	4	0

موجز السؤال ٨ (٦ شباط/ فبراير ٢٠١٤)

السؤال ٨	المجموع	حكومة	أصحاب عمل	عمال
بروتوكول وتوصية	**117**	44	6	67
توصية	**58**	41	15	2
الردان مختاران	**6**	3	2	1
لا يوجد	**1**	1	0	0
ردود أخرى	**6**	1	3	2